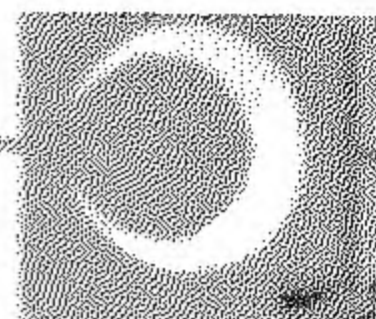


كتاب الهلال



المستقبلية.. والمجتمع المصري

هاني عبد المنعم خلاف

سلسلة
ثقافية
مصرية



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة: مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير: مصطفى نبيل

سكرتير التحرير: عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد مر العرب

تليفون : ٦٢٥٤٥٠ « سبعة خطوط »

KTAB ALHILAL

العدد ٤٢٤ - رجب ١٤٠٦ - ابريل ١٩٨٦

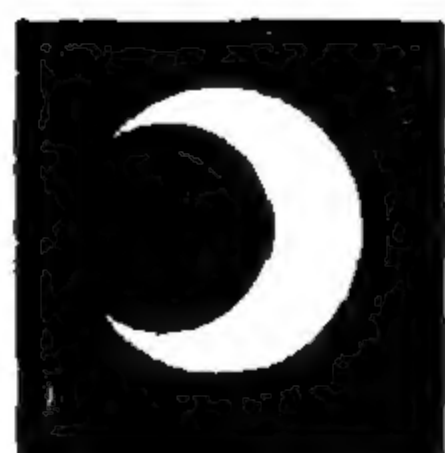
NO 424 - APRIL - 1986

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي (١٢ عددا) في جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادي وفي بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفي سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج م . ع . نقدا او بحواله بريديّة غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب .

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

· الغلاف بريشة الفنانة
سميحة حسنين

المستقبلية والمجتمع المصري



بقلم:
هاني عبد المنعم خلاف



دار الهلال

المستقبلية

بين رحابة المنهج العلمى ..

وقيود الفكر العربى

- موقع المستقبلية فى بنيان المعرفة العلمية
- موقع المستقبلية فى الفكر الشعبى المصرى
- المعالجة الاعلامية للمستقبل

موقع المستقبل فى بنیان المعرفة العلمية

يلحظ المطالع لتاريخ الفكر الانسانى والحضارات المتتابعة تعدد ظواهر استشراف الانسان لافاق الزمان المجهولة ، وتباين مناهجه ومحاولاته لاستفتاح مفايز الغيب ، والتطلع الى مايقالب به حاضر الاشياء وواقم الحياة الى حيث الانس بالاحلام الوردية فى مستقبل مأمول .

فهناك عبر التاريخ توجد نظرات الحكماء الى المستقبل من قبيل « الطوباويات » او المدن الفاضلة كما سماها الفارابى فى ترجمته لجمهوريه افلاطون او كما صور فرانسيس بيكون فيما أسماه « اتلانتا الجديدة » .

وطريقة الطوباويين حين ينظرون الى المستقبل يفندوا عيوب الحاضر ثم يرسموا للمستقبل صورة مزودة عن تلك العيوب ، ولا سبيل عندهم الى تحديد وسائل التحول الى هذا المجتمع المثالى ، او تحديد ما اذا كا قريبا ام بعيدا . . . موجودا بعد حين ام غير قابل للوجود أصلا .

وهناك احلام اليقظة التى يتعلق بها فكر الحكيم ويصوغها على مايرتضيه وكأنها ضرب من الرواية التى تحمل الواقع بحلية مستعارة من الخيال .

وهناك قدرة الحدس أو الفراسة التي يستعان بها على كشف المجهول من الغد ولكنها خصيصة فطرية وفردية ، ولدى البعض ولا تكتسب ، ولا يمكن ايجادها من عدم ، لا يمكن الاعتماد على توافرها بين كل الناس في كل وقت في أى موقع .

وهناك فوق ذلك رؤى الاديان للمستقبل النهائى لحقائق « سناتيكية » محتومة ، يتحرك اليها « المؤمن » غير حول يستطيع منعها ولا قوة تستطيع التحوير فيها التعجيل بها أو الابطاء فى أحداثها وليس « للمؤمن » مجال التعامل معها سوى التسليم بها كما أنزلت شرح أبعادها وتفسير رموزها ، وفى بعض الاديان يطالب ومن بمحاولة اقناع الآخرين بها .

وبين هذا وذاك تسود فى كل العصور والاطوان عادات سلوكيات اجتماعية يحاول بها الناس بالوعى أحسانا باللاوعى أحيان كثيرة - استشعار الانس بعلم الغد المجهول والتوهم بالاحاطة ببعض أبعاده وذلك فى أشكال عادات كثيرة ومتباينة تستخدم فى بعضها مواد الطبيعة كالحرملة أو النار أو النجوم ، وفى بعضها الآخر أجزاء من جسم الانسان كالقف ، أو العين ، وتستخدم فى البعض منها أدوات ومواد مصنوعة « كالبن فى الفنجان » و « الاوراق المرسومة » ، و « الكرات البلورية » ، و « ايقاع الدفوف » .. وغير ذلك مما نعرف ومما لا نعرف من عادات الشعوب وطقوسها .. وأوهامها !

وحين بدأت الآلة تفعل أثرها فى حياة الناس وتوسع إمكانات قوتهم وحركتهم وتطلعهم بدأت تظهر هنسساك بنتوجات فكرية من نوع جديد يلفقها الفكر والخيال معا يجمع فيها بين مشاكل الحاضر وقيود الواقع من ناحية

وأماني المستقبل وانطلاقاته المتصورة من ناحية أخرى
وعرف ذلك فيما سمي في الأدب الحديث بـ «خيالات العلم»
Science Fiction ومن بين أشهر هذه المنتوجات
التي عمرت بها أسواق الفكر والفن في أوروبا وأمريكا
منذ الثلاثينيات في هذا القرن مؤلف دينس جابو «اختراع
المستقبل» ومؤلف آرثر كلارك «صور جانبية
للمستقبل» .

إلا أن نوعاً جديداً من ظواهر البحث في المستقبل قد
شق طريقه إلى دنيا الناس والفكر الإنساني ابتداءً من
الربع الثاني للقرن العشرين نوع ليس من قبيل الطوباويات
ولا من قبيل الأحلام ولا دراسة الحُدس ، ولا شفافية
النظنة ولا الارتباط الديني . نوع من الجهد ليس للخيال
ولا للاماني أو للرؤى الشخصية دور كبير فيه وإنما
يقوم على أساس من الحسابات العلمية المضبوطة والمحوكمة
بقياسات موضوعية مجردة . شأنها كحساب المهندس
لحركات الجهاز المعروف بسرعه وطاقته . وتستهدف
رصدًا دقيقًا لأبعاد وظواهر محددة في مواقع محددة خلال
فترات محددة . فهي إذ ذاك نوع من الرصد التمهيدى
الواجب قبل الشروع في سياسات معينة واتخاذ إجراءات
مناسبة للمكان أو الزمان . وصار لهذا النوع من البحث
قواعد منهجية وأصول وأدوات ، وأضحى أحد الأركان
الأساسية لعمليات الحرب والسياسة والتجارة وغير
ذلك .

هذا ما يسمى الآن بالدراسات المستقبلية أو علم
المستقبلية .

متى بدأت دراسات المستقبل وكيف تطورت ؟
قد يكون عالم الاجتماع س . س جيلفان هو أول من

روح أسس للدراسات المستقبلية بمعناها الاصطلاحي
للمعاصر عندما اقترح عام ١٩٠٧. أن يسمى هذا الحقل
من الدراسة : ميلونتولوجي Futurology . وهو
اسم مشتق من الاصطلاح الاغريقي الذي يطلق على
أحداث المستقبل ، فقد كتب جيليفان في هذا المؤلف
يقول :

« ان هناك دعوة الى ايجاد « ميلونتولوجين » وهم
دارسو المستقبل العام للحضارة ، تماما كما يوجد
الارشيدولوجيون الذين يفسرون العلاقات المتداخلة
لحضارات ما قبل التاريخ » .

وقد حظى تعبير « ميلونتولوجي » بقبول متواضع في
ذلك الحين ثم صار في طي النسيان . الا أن صاحبه ظل
على قيد الحياة يدافع عنه بحماسة حتى مشارف
الستينيات ، عندما وصل الاهتمام بدراسات المستقبل
الى مرحلة راقية ، فاستطاع جيليفان تذكير تلاميذه
ببحثه السابق وتعبيره المقترح كاسم لحقل الدراسة منذ
عام ١٩٠٧ .

وفي خلال عام ١٩٤٣ طرح أوسيب فلختايم - وهو
أستاذ للعلوم السياسية من أصل روسي ويحمل الجنسية
الالمانية وقبض عليه النازي في عام ١٩٣٥ لكنه تمكن من
الهجرة الى سويسرا ومنها الى الولايات المتحدة - طرح
اصطلاحا بديلا وهو : فوتورولوجي
أو المستقبلية وقال عنه « انه نظام علمي جديد منبثق
عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا
النظام يتعامل مع نفس الاشياء بطريقة جديدة » « ١ » .

(١) انظر مقال : ادوارد كورنيس الرئيس العام لجمعية
مستقبل العالم المنشور في دورية الجمعية Futurist عدد فبراير
١٩٧٧ - ص ٤٤ .

وشهدت المجتمعات الأمريكية والأوروبية مناسبات الأربعينيات طفرة كبيرة في أعداد المؤلفات المنتجة إلى هذا الميدان فظهر مؤلف هيرمان كاهان « عام ٢٠٠٠ » ومؤلف دانيال بل « في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ » ومؤلف تشارلز جالتون داروين « المليون سنة التالية » ، وكتاب جورج سول « صورة الغد » وكتاب جورج راسسل « ماذا يكون الإنسان بعد ذلك ؟ » .

وتعتبر هذه المؤلفات الفردية - في وجهة نظر المؤرخ لتطور المستقبلية - الأرضية التمهيدية الكلاسيكية التي وضعت بها بذور ما يسمى « بالفلسفة المستقبلية » حيث كان الشغل الشاغل لأولفائها هو النظر إلى المستقبل العام للإنسان والإنسانية ككل دون تحديد لهوية الظروف القومية أو السياسية ولا الشروط الفنية أو العملية التي تخطط بموضوع الدراسة .

وقد توالى بعد ذلك - وعلى وجه التحديد مع بداية الستينيات - موجات متتابعة من الانتاج المتخصص في مجالات أكثر تحديدا وظهرت أجيال جديدة من رجال الدراسات المستقبلية المهتمين ببحث مستقبل المحاور الحياتية الرئيسية الحاكمة لصورة الحياة ومستواها في المجتمع الأمريكي بالذات كالتعليم ، والمواصلات والطاقة . وما إلى ذلك . فظهر مثلا مؤلف أدريان نورمان وجيمس مارتن « مجتمع العقل الإلكتروني » ، كما ظهرت في نفس الفترة سلسلة الفين توفلر في المستقبلات والتي بدأها بكتاب « صدمة المستقبل » ثم أعقبها بمؤلفه عن « التعليم من أجل المستقبل » ثم « الرجال المستقبليون » ثم « الوجه الثالث »

وقد تميزت دراسات المستقبل في الستينيات

والسبعينيات في هذا القرن عموما بأربع سمات رئيسية:
أولها : التركيز على الانتاج الجماعى ودراسات الفرق
البحثية المتكاملة وتمويل ذلك من المؤسسات السياسية
والعلمية والاقتصادية الكبيرة ذات المصلحة فى التعرف
على الفرص الممكنة أو المتاحة لأعمالها مستقبلا مثال ذلك
مؤسسة راند الامريكية ، ومؤسسة فورد ، ووزارة الدفاع
الامريكية .

ثانيا : الاهتمام بتأصيل منهجية الدراسات المستقبلية
وإستكمال أدواتها وتجريب المستحدث منها أو المستعار
من الميادين العلمية الأخرى . وقد ظهرت فى إطار هذا
الاهتمام مؤسسات وجمعيات متخصصة للدراسات
المستقبلية ومنهجها كمعهد الدراسات المستقبلية فى
نيويورك **Institute of Future** وجمعية مستقبل
العالم **World Future Society** ، « ومقرها واشنطن »
والاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية « مقره روما »
ومركز الدراسات المستقبلية فى باريس ، وسكرتارية
الدراسات المستقبلية « التابعة لمجلس الوزراء بالحكومة
السويدية » .

ثالثها : الانتقال فى دراسة المستقبل من مرحلة
الدراسات الموضوعية الى مرحلة تلقين منهج الرؤية
المستقبلية من خلال عمليات التعليم المدرسى والجامعى .
وقد بلغ مجموع المقررات الدراسية المتخصصة فى علوم
المستقبل داخل المدارس والمعاهد الامريكية حوالى ٤١٥
مقررا دراسيا موزعا على ثمان عشرة ولاية أمريكية .

رابعاً : توسيع مجالات الاهتمام فى دراسات المستقبل
لتشمل أوضاع العالم كله وخاصة بعد ثبوت أثر الوسائل
العلمية الحديثة لربط أجزاء العالم فى مدى الاعتماد

والتأثر المتبادل بين المواقع المتعددة فى مجالات الامن بمعناه الاستراتيجى الواسع . فظهرت دراسات أمريكية عن المستقبل النووى فى القارة الاسيوية وعن « مستقبل الطاقة فى العالم العربى » ودراسات اسرائيلية عن « مستقبل اقتصاديات الشرق الاوسط » ، ودراسات فرنسية عن « مستقبل الذاتيات الثقافية فى العالم المتشابك » وليس من المبالغة تقدير العدد الاجمالى لهذه الدراسات المتوافرة فى أنحاء العالم وحتى الآن - قياسا على المتوافر بمكتبة الكونجرس الأمريكى حتى عام ١٩٧٤ - بأكثر من خمسة عشر ألف دراسة علمية .

اختلاف التسميات :

وبعد هذا العرض التاريخى لتطور « الدراسات المستقبلية » فى العالم ابتداء من عام ١٩٠٧ وحتى الوقت الراهن ، نتقدم الآن نحو توصيف الماهية العلمية لهذا الحقل الجديد فى محاولة للتعرف على موقعه فى البنيان المعرفى ، والتأصيل النظرى لمنهجه وأدواته .

وإول ما نلاحظه فى هذا الصدد افتقار الاتفاق بين الباحثين على تسمية محددة « لعلم المستقبل » ولاشك أن غياب هذا الاتفاق يعكس اختلافا جوهريا حول ماهية الحقل الذى يدور فيه الموضوع ، فالتساؤل لا يزال قائما وبرغم مضى أكثر من أربعين عاما على محاولة فلختسايم الأولى تأصيل نظرية خاصة بعلم المستقبل - حول ما إذا كانت المستقبلية : علما أم فنا . أم فلسفة . أم ماذا ؟ وهل يهتم رجال المستقبلية فقط بدراسة احتمالات المستقبل ، أم ينبغى عليهم المشاركة الفعلية فى خلق هذه الاحتمالات ان كانت ايجابية ، أو تجنبها وتفاديها ان كانت سلبية ؟ .

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم
World Future Society ومقرها واشنطن
عن طريق مجلتها الشهرية التي تصدرها بعنوان
«المستقبلي» «Futurist» استطلاعاً للرأي العام
بين أعضاء الجمعية وقراء المجلة وغيرهم من المهتمين
بدراسات المستقبل وكان موضوع الاستطلاع هو : الاسم
المناسب الذي ينبغي إطلاقه على حقل الدراسات المستقبلية
وفق نظرة كل منهم ، وكانت الاجابات التي تلقتها ادارة
الجمعية والتي نشرتها في عدد فبراير ١٩٧٧ من الدورية
على النحو التالي : -

الاسم المطروح	نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين	نسبة المحايدين
FUTURE STUDIES	٪ ٢٩	٪ ٦	٪ ٦٥
FUTURE RESEARCHES	٪ ٢٥	٪ ١١	٪ ٦٤
FUTURISTICS	٪ ٢١	٪ ٣٦	٪ ٤٣
FUTUROLOGY	٪ ١٤	٪ ٤٤	٪ ٤٢
FUTURES ANSIYSIS	٪ ١٢	٪ ١٥	٪ ٧٣
FUTURICS	٪ ٧	٪ ٥٣	٪ ٤٠
FORECASTING	٪ ٦	٪ ٢٦	٪ ٢٨
PROGNOSTICS	٪ ٤	٪ ٤٦	٪ ٥٠
FUTURIBLES	٪ ٢	٪ ٦٠	٪ ٣٨

هل المستقبلية علم ؟

برغم اخفاق البروفيسور الشهير « نيومان » في التوصل الى تعريف كامل لماهية « العلم » وبرغم التجائه بالاستقصاء فى ذلك الى اثنى عشر عالما من علماء المنهاج ، فانه يمكننا اعتماد ما انتهى اليه هؤلاء وغيرهم من بعض الاساسيات المتفق عليها فى توصيف شروط البنيان العلمى على النحو التالى : -

- * موضوع للمعرفة واضح وقابل للتحديد .
- * منهاجية ذاتية اى مسالك للبحث والتحقيق تنبع من طبيعة الظاهرة موضوع المعرفة .
- * اطراد ثبات بعض العلاقات الداخلية القائمة بين عناصر الظاهرة بما يمكن ان يفيد فى اكتشاف قسوائين عامة تحكمها .

واخذا فى الاعتبار انتفاء هذه الشروط عن موضوع « المستقبلية » نبادر فى البداية الى تقرير حقيقة اساسيه - لا يكاد يخفيها دارسو المستقبلية انفسهم - وهى انها لا تمثل علما متكاملا ، فموضوع المعرفة فيها غير محدد ولا هو قابل للتحديد ، لانها تقوم مرة حول مسائل اجتماعية وتقوم فى اخرى حول مسائل طبيعية ، قد يكون موضوع الرصد المستقبلى مثلا : مشكلة السكان . . وقد يكون التحرك السياسى . . وقد يكون : القسوة الاقتصادية ، وقد يكون : طبيعة المناخ . . الخ .

وبديهي ان شرط وجود علاقات مضطردة الثبات بين وحدات الظاهرة يعتبر شرطا غير ذى موضوع ، حيث ان فكرة « الظاهرة » غير واردة اصلا .

ولكن هل ينتقص هذا من قيمة الاضافة الحقيقية

التي قدمتها المستقبلية للفكر الانساني بالطبع لا . . ذلك
أن المجال المعرفي لا يقتصر فقط على العلم بمعناه التطبيقي
والمعملي ، وانما يشمل الى جانب ذلك ميادين أخرى
كالفلسفة ، أو المنطق ، أو المنهاج .
و « المستقبلية » - أن لم تكن علما بالمعايير الكاملة -
الا أنها يمكن أن تكون فلسفة متكاملة ، أو منهاجا للبحث .
وهي بالفعل كذلك .

المستقبلية كفلسفة :

المستقبلية كفلسفة ، تعتبر نظرة تقدمية وانشائية ،
لأنها من ناحية أولى : تدور حول رؤية الناس والأشياء
والظواهر والأنظمة دائما في حركة ايجابية الى الامام . .
ولأنها من ناحية ثانية : تقوم على اعتبار انساني هام هو
البحث في حياة القادمين حلا لمشاكلهم وحرصا على
استمرار النوع الانساني .

يقول أوسيب فلختايم المسمى : « بأبي المستقبلية » :
« أن المستقبل هو البعد الذي فيه سنكون بالضرورة .
ولكنه أيضا البعد الذي سيكون فيه أطفالنا وأفكارنا وتنشأ
فيه حياة ملايين غيرنا ، أن الموت مشكلة كل فرد منا لكن
موت الانسانية كلها لاشك هو المشكلة الأكثر رعبا وإيلاما
. . ويستطرد فلختايم في فلسفته فيقول : « الفرد
يموت . . حسنا . . لكن لماذا لا يحيا آخرون بطريقة
أكثر انسانية » « ١ » .

ومن وجوه الشراء والخصب للفلسفة المستقبلية أنها

(١) من حوار أجرى معه ونشر في الميجارو الفرنسية يوم ١٨
مايو ١٩٧٤ ص ٦ .

تستطيع أن تضم تحت مظلتها العامة توجهات متباينة تنطلق من زوايا عديدة لكنها تصب جميعها في فسيحة أساسية هي الحرص على استمرار النوع الانساني وتخليصه من وجوه القصور والعيوب والمشاكل التي يعانيها في الحال أو في المستقبل فيعكس منطق التجرد من الذات الفردية والحضور الشخصي الذي اتسم به فكر فلختايم على نحو ما سبق عرضه نجد دارسا آخر وفيلسوفاً مرموقاً من فلاسفة المستقبلية هو تش. هارلز جالتون داروين - حفيد العالم الشهير بنظرية النشوء والارتقاء - يقول في ختام كتابه من « المليون سنة التالية » :

« اننى اعبر عن ميولى الخاصة فأقول اننى فسيح الاهتمام بمصير العالم كله . وأود حق الودادة . أن يكون للبريتى دورهم فيه . . ومهما يكن من نزاره العلم بالمستقبل فليس مما يقنعنى أن يكون مستقبلاً تنقطع الصلة بينى وبينه . وأياً كان مصير الحياة الى السعادة أو الى الشقاء بعد احوال - ولا مفر من الشقاء على أية حال - فانها لتجربة تستحق العناء .

وقد اثار البعض تساؤلاً عما اذا كان علماء وفلاسفة المستقبلية يرصدون المخبوء في مقبل الايام والعصور فقط أم لهم أن يشاركوا في صنع هذا المستقبل بالعمل على تعجيل اللقاء به أو العمل على تفاديه . وهنا تكمن الحساسية في الاجابة . ذلك أن رجال المستقبلية ليسوا مجرد اخصائيين في علوم الاحصاء أو الاحتمالات الرياضية ولا هم مجرد معدى برامج للحاسب الالىكترونى وانما هم ذلك كله وأكثر منه ، حيث يفترض فيهم توافر قدر من الرؤية الشاملة تعززها وتنميها فكرة المستقبلية

كفلسفة انسانية وتقدمية تلازم - او ينبغي أن تلازم -
كل من يعمل بأصالة وأمانة في هذا الحقل المعرفي
الجديد .

وبرغم ما يلاحظ في كثير من الدراسات المستقبلية من
ميل الى الحذر والتحفظ في التقديرات والرغبة عموما
في عدم تجاوز مناطق العلم المتيقن والتطور المرصود
عينا وعددا .. الا ان هناك من كبار فلاسفة العلوم من
يرون أن « العلم ليس مجعولا للاخبار والمعلومات وحدها
ثم ينقلب بعدها جهلا لا فائدة فيه ، وانما هو مجعول
كذلك للفروض او لما يسميه العلماء المتخرجون بالنظريات
وانها لتلحق بكل علم من علوم اليقين وتسبق كل علم
يتبعها وان لم يبلغ بعد مبلغ اليقين » (١) .

وانطلاقا من هذا التصور اخذ رجال المستقبلية
المترسين وعلى رأسهم أوسيب فلختايم ، وهيرمان كان ،
والفين توفلر يدعون في مراحل متأخرة بحسب تطور
الميدان المعرفي الجديد الى « ضرورة التوصل الى فلسفة
عامة للمستقبل الانساني ككل » وزاد فلختايم على رفقاءه
بالتاكيد على أهمية أن « تؤسس هذه الفلسفة العامة
على الآراء والاضاع الموجودة في العالم كله ، فلا تقتصر
على وجهات النظر الصادرة عن التقاليد والافكار الغربية
فقط » وهو اتجاه تحمده له - ولاشك - شعوب العالم
الثالث التي عاشت طويلا بعيدة عن المشاركة في صياغة
الأمور العالمية الاساسية .

(١) عن كتاب الاستاذ عباس العقاد : القرن العشرون
ما كان وما سيكون نشرته الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة
فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٠ .

ومثل هذه الفلسفة المستقبلية العالمية العامة - حين تتكامل لها عناصرها ومقوماتها تستطيع في تقدير الكثيرين أن تقوم بما لم تقم به حتى الآن كل من الأديان الطائفية أو الفلسفات القومية السائدة أو المذاهب العنصرية ، بل إنها تستطيع - وهذا يتوقف على مقدار شمولها ومدى تعبيرها عن مختلف المصالح والمسوّاق والحضارات الإنسانية القائمة - أن تحقق تجاوزاً لعمل ومفهوم التنظيم الدولي بوضايعه الراهنة - إلى حيث آفاق جديدة أرحب وأخصب ليس إلا واحداً منها أفق التعامل المنتظر بين الكوكب الأرضي والعوالم والكواكب الأخرى .

والمستقبلية كفلسفة لها على وجه التعميم عدة محاور تبحث فيها وحولها وأبرز هذه المحاور : فكرة التغير ، ومعايير حساب الزمن ، ومعنى الكمال والنقص ، وقدرة العلم وحدوده ، ودور كل من المشيئة الإلهية والإرادة البشرية في صياغة المصائر ، وموقع الصدفة والمفاجأة في التاريخ ، وموقع الإنسان والأرض من النظام الكوني ، والمسؤولية الأخلاقية في علاقات الأجيال ، ونمط الدورة التاريخية واتجاهها : هل هي تراجمية أم تقدمية ، أم تكرارية ، أم ثابتة ؟ والرؤى المختلفة لفكرة البعث والخلود وتطور احتياجات الإنسان المادية والمعنوية ، ومعنى الرفاهية ومشاكلها .. الخ .

وبهذا الإطار الرحب الذي نفهم به المستقبلية كفلسفة قد يجوز لنا القول بأن كتابات عربية عديدة قد أسهمت - من حيث لا تدري - أو لعلها تدري بغير أن تعلن - في الإضافة إلى هذه الفلسفة المستقبلية .. وعلى متابعي هذا الحقل المعرفي الجديد من أبناء العرب بذل المزيد من

الجهد في استجلاء ثم اجلاء هذه الاضافات العربية الهامة والاعلان عنها في محافل الدراسات المستقبلية كي نحفظ للعرب والعروبة مكانا مرموقا في مسيرة هذا الحقل المعرفي المزدهر .

المستقبلية كمنهاج :

أما المستقبلية كمنهاج فهي في الواقع الاضافة الحقيقية التي يمكن أن تكون علامة من أكثر علامات المعرفة اشعاعا في القرن العشرين . وقيمة هذا المنهج تكمن فيما يقدمه من تيسيرات جديدة لعمليات التخطيط والبرنمة وتأمين دقتها وفعاليتها وخاصة في المدى الاطول .

ماهي اذن خصائص المنهاجية المستقبلية ؟ وما هي حدودها وشروطها ؟ ثم ما هي الطرق والادوات الفنية التي تعمل من خلالها ؟ .

١ - أول الخصائص المنهاجية في دراسات المستقبل هي اتساع الاماد الزمنية موضع الرصد واختلاف المعالجات الخاصة بما يعتبر مستقبلا قريبا عن تلك المعالجة الخاصة بما يعتبر مستقبلا منظورا أو مستقبلا بعيدا .

وقد يكون من قبيل الاعتساف الجريء أن يحساول البعض طرح تحديد مسبق وعام لما يعتبر مستقبلا قريبا وما يعتبر منظورا أو بعيدا ذلك لان الظواهر موضع الرصد تتباين في طبيعتها وبالتالي في مراحل تطورها . فما قد يعتبر مستقبلا قريبا بالنسبة لحالة الزراعة مثلا قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لحالة التعليم أو حالة المناخ وهكذا ترتبط الاساليب والادوات المستعملة في دراسة

المستقبل بالمدة الزمنية موضع الرصد وهسهده بدورها ترتبط بطبيعة الظاهر موضع البحث .
والملاحظ على وجه العموم ندرة اكتراث الباحثين بما سوف يجرى في المستقبل الابد من خمسين عاما .
كذلك يلاحظ ان بؤرة اهتمام الغالبية من الدارسين والباحثين للمستقبل انما تنحصر في تحسين احوال الانسان ولا تعنى كثيرا بتحسين طبائعه . والامل ان تنصب تلك المساعي على خطة من الاصلاح لا تنقضى بانقضاء الاحوال والظروف .

٢ - ضرورة الاعتبار بفكرة العوامل غير المنظورة آنيا وقت البحث وعنصر المفاجأة والصدفة . وقد كتب العلامة الشهير هيرمان كاهان عام ١٩٦٧ في تقديم مؤلفه « عام ٢٠٠٠ » يقول : ستكون مفاجأة لو انه في اى من الثلاثة والثلاثين عاما القادمة لم يحدث في العالم عديد من المفاجآت السياسية والتكنولوجية وقد يكون غياب المفاجآت هو اكبر مفاجأة يمكن ان تحدث .
والمقصود العام ان فكرة احتمال المفاجآت فكرة اساسية لابد ان يأخذ بها اصحاب الدراسات المستقبلية والاصح ان يتسع مدلولها ليشمل كل التطورات المحتملة حدوثها بغير مقدمات - او العوامل غير المنظورة عيانا وقت البحث .
وكلما اتسع افق التصور العام وافق التصور الفنى الخاص بموضوع معين ساعد ذلك في استيعاب اكبر قدر ممكن من العوامل غير المنظورة آنيا ، وفي توقع المفاجآت المرتبطة بمستقبل المسألة موضع الرصد ، مما يؤدي الى مزيد من الدقة والسداد في نتائج الدراسة .
ويمكن في حالات استحالة حصر جميع المفاجآت المحتملة - ويحدث ذلك عادة في البحوث المستقبلية

المتصلة بعدد كبير من المتغيرات كتصور دور الأمم المتحدة مثلا أو في البحوث المتصلة بالمستقبل البعيد ، ما فوق ٥٠ سنة - يمكن أن يعوض عن ذلك بتخييل أنواع المفاجآت المحتملة واتجاهاتها العامة دون الدخول في تفاصيلها أو أحجامها .

أما في الحالات التي لا تحتل بطبيعتها تقديرا لعواملها التي قد تستجد مستقبلا فيمكن أن يعوض فيها عن غياب هذا العنصر بأساليب رياضية جبرية وهو ما برع فيه كل من « روبرت داهال » صاحب الفتح الأكبر في التحليل الرياضي للسياسة ، ومانيكور أولسن الذي استخدم في مؤلفه « منطق الحركة الجماعية ما أسماه « بالرياضة غير الرقمية » .

وأخيرا يمكن توجيه النظر الى التقابل القائم بين فكرة « احتمال التطور الذي يحدث بغير مقدمات » وفي المنهجية المستقبلية ، وفكرة : المشيئة الإلهية الحرة « في الرؤية الدينية ، وفكرة « الصدفة » في فلسفة التاريخ ، فالثلاثة تشترك في الطبيعة التحكيمية غير الخاضعة للقياس أو الاستقراء وان كانت كل منها لها حدودها الخاصة ومجالات تأثيرها .

٣ - كذلك يتسم منهاج الرصد المستقبلي بتعدد المتغيرات التي تدخل في إطار الرصد وتوزعها بين متغيرات طبيعية تجري تلقائيا وفق معدل محسوب مسبقا ومتغيرات أخرى مفتعلة أو مصنوعة بفعل خطط مرسومة أو سياسات منهجة أو بتوقيع انتهاجها بعد فترة من بدء البحث .

وقد يحسن الباحث الراصد البدء لتجديد العناصر

المحتم ادخالها لعمليات التغير الصناعى كمصادر الطاقة ،
والحجم المتوافر منها ، وحجم السكان ، ودرجة الوعي ،
وحالة الامن ، وموازد الطبيعة .. الخ . وكلما احسنكم
الباحث حصره لهذه العناصر كلما جاءت نتائج ابحاثه اكثر
دقة حيث ، انه سيقوم بعد عملية التحديد النظرى بتجميع
كافة المعلومات والمستندات المتوافرة التى تدل على نوعية
واتجاه ومعدل التغير المطلوب او المفترض .

٤ - يقوم منهاج الرصد المستقبلى أيضا على أعمال
فكرة التراكم Accumulation بين المتغيرات
الطبيعية والمتغيرات الافتعالية . ذلك ان كلا منهما يمكن
ان يكون سببا ويكون نتيجة للآخر .

وقد يؤدى التراكم الى احداث دوائر مفرقة تكون
تراجعية فتسمى بدائرة التراكم المعيبة Vicious Circles
وقد تؤدى الى تراكم ايجابى حميد فتسمى بالدوائر
التصاعدية الحميدة Progressive Positive Circles

طرق ووسائل الرصد العلمى للمستقبل :

برقم اشتراك « المستقبلية » مع غيرها من مناهج
التحليل المتبعة فى العلوم الانسانية فى استعارة بعض
الادوات والمسالك المنتهجة لدى غيرها من العلوم
المستقرة « ١ » الا ان المستقبلية استطاعت - برقم حداثة

(١) يستعير علم السياسة مثلا مناهج التاريخ مع بعض
ادوات التحليل الاحصائية والقانونية كذلك يستعير علم الاتصال
الانسانى وهو الميدان الذى يشمل عمليات الاعلام والرأى العام
والتعليم والحرب النفسية وغسيل المخ والعلاقات العامة وظواهر
الهجرة والسياحة . - بعض قواعده ومسمياته من التحليل
الفيزيائى والكهربائى ، وكذلك علم الاجتماع يستعير بعض ادوات
التحليل الاكلينيكية .

عندها ، أن نستحدث لنفسها وسائل خاصة بها . .
* ومن بين الوسائل التي تستعملها الدراسات المستقبلية من غيرها أسلوب تحليل المضمون Content Analysis وهو يستهدف التعرف على النواحي المبيتة للأطراف المختلفة من خلال ما يصدر عنها من تصريحات أو أقوال مكتوبة أو مروية . وأسلوب الاحتمال الإحصائي ، وهو يستخدم عادة في قياس المستقبل قصير المدى بافتراض ثبات معدلات التطور والحركة على ما هو عليه ، وبافتراض عدم دخول عناصر خارجية غير مرئية جديدة .

* كذلك يلجأ بعض المستقبلين إلى استخدام الحاسب الإلكتروني في بناء نماذج رياضية تساعد على استكشاف أحداث المستقبل . وقد استحدث هذا الأسلوب مؤخرًا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض دول غرب أوروبا ، كتطور طبيعي للدقة والكفاءة التي وصل إليها الحاسب الإلكتروني في تخزين المعلومات والربط بينها وتحليلها دقائقها .

وعندما يغذي الحاسب الإلكتروني بالمعلومات والأرقام اللازمة وفق قاعدة « التطور الطبيعي » والمؤدية إلى استمرار المعدلات والأنماط الحالية للحركة والنمو والتطور الإرادي أي إدخال تغييرات كمية وكيفية في المعسولات الراهنة عن طريق التخطيط . يتمكن الحاسب من عرض الاحتمالات المستقبلية وقد استطاع العالم المستقبلي جاي فورستر Gay Forster - الأستاذ في معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا بالولايات المتحدة أن يصمم نموذجًا رياضيًا يمكن الحاسب الإلكتروني من تقدير الاحتمالات المستقبلية لأي جديد في العالم أجمع ، وقد

استخدمت حكومات كثيرة نموذج فورستر وقسيره من الاساليب المستقبلية للتخطيط في شتى المجالات .
وهنا - في معهد التخطيط القومى - بجمهورية مصر العربية تجرى محاولة ممتازة لبناء نموذج رياضى يستخدم فى التنبؤ بمسارات النمو للمتغيرات الاقتصادية الاجمالية فى مصر .
أما الاساليب التى تمكنت الدراسات المستقبلية من استحداثها لنفسها فقيما يلى عرض لأبرزها :

طريقة السيناريوهات فى توقع المستقبل :

لا تختلف هذه الطريقة عن طريقة التفكير العساذى للانسان عند تصوره للتوقعات المستقبلية فكثيرا مائس هذه فى حياتنا اليومية والشخصية التساؤل الآتى : اذا فعلت كذا فماذا سيكون رد فعل فلان ؟ ، وماذا سيتبقى لى بعد صرف كم من النقود ؟ وكيف يمكن توزيع هذا الكم المتبقى للوفاء بكل الحاجات المستمرة أو الجديدة ؟ وماهى الاحتمالات المختلفة لالتحاق الابناء بالكليات الجامعية المختلفة ؟ وكل احتمال من هذه الاحتمالات يترتب عليه تقدير لكيفية المواجهة أو التعامل معه ، وتؤدى هذه المواجهة باحتمالاتها العديدة - الى خلق ردود فعل وانعكاسات تخلق بداتها مواقف جديدة مما يجعل من الضرورى اخضاعها أيضا لسيناريوهات تنبؤية متعددة .
وهكذا .

فأسلوب السيناريو بهذا يمكن أن يسجل فى شكل خريطة بيانية متصاعدة أو على هيئة شجرة متفرعة ، ويخرج من فروعها فروع أصغر ، وعن تلك فروع أخرى

متناهية في الصغر .. وهكذا .. ويعبر حجم الفرع عن المدى الزمني للمستقبل المرصود .. فالفرع الكبيرة تكون للمستقبل القريب والفوري ، ثم تعبر الفروع الأخرى عن المدى الزمني اللاحق « المتوسط » . وكلما تقدمنا مع زمن المستقبل واحتمالاته بعيدة المدى كلما ظهرت فروع الشجرة المعبرة عن هذه الفترات البعيدة زمنيا متضائلة الى حد كبير بحيث لا يمكن رؤيتها أو التعرف على تفاصيلها .

وتلتقى فكرة السيناريو المستقبلي مع النظرية التي تقوم عليها بحوث العمليات في عسدد من الخصائص والاسناسيات وان اختلفت بعض مجالات استخدام السيناريو عن بعض مجالات استخدام بحوث العمليات وفي بعض الادوات الفنية المستخدمة في كل منهما .

اسلوب تمثيل الادوار Simulation Game

يشبه هذا الاسلوب في فكرته الاولى لعب الاطفال التي تدربهم على تمثل عالم المستقبل وتربى فيهم ملكة اتخاذ القرارات المختلفة والمفاضلة بين الاولويات . فكما في لعبه « المونوبولي » الاثيرة لدى الاطفال والتي يلعب فيها الطفل دور رجل اعمال او سمسار او بائع او مشترى وعليه ان يتخذ القرارات المناسبة وفق الظروف والمعطيات المحيطة ، توزع في اسلوب « التمثيل » الادوار المختلفة التي تعبر عن القوى والاطراف المرتبطة بالمشكلة موضع الرصد والتوقع ، فاذا كان الموضوع مثلا أزمة دولية ، وكان المطلوب هو التعرف على أرجح التوقعات والاحتمالات الواردة لتطور هذه الأزمة ، هناك يتم توزيع

الادوار بأن يتقمص كل باحث دور أحد الأطراف الضالعة في هذه الازمة أو الشاهدة عليها أو المتأثرة بها والمؤثرة فيها . فيأخذ الباحث دور الاتحاد السوفيتي ويأخذ الثاني الدور الأمريكي ويلعب الثالث دور منظمة مسن المنظمات ويتقمص الرابع دور السكرتير العام للأمم المتحدة . . . وهكذا .

وتبدأ عملية « التمثل » من واقع معلومات وبيانات معينة يجمعها صاحب البحث ، سواء كان فسردا أو مؤسسة ، ويلتزم أطراف التمرين في آرائهم ومناقشاتهم وقراراتهم بما في هذه المعلومات والبيانات المعطاه . ولذلك فإن الممول الرئيسي في هذا الأسلوب يقع على كفاية ونوع ورقة المعلومات المبيعة سابقا على بدء اللعبة .

وعادة ما تنشأ مؤسسات متخصصة في تخزين المعلومات اللازمة لمثل هذه البحوث ويطلق على البعض منها اسم « بنوك المعلومات » وعلى البعض الآخر « مخازن الأفكار » . ولعل أشهر المؤسسات في هذا المجال مؤسسة راند الأمريكية Rand Corporation ومؤسسة I.B.M ومركز ماساتشوستس للمعلومات الفنية .

ويمكن مزاولة وسيلة تقمص الادوار باستعمال الحاسب الاليكترونى بمفرده أو استعماله بالاشتراك مع العنصر الانسانى . أو الاقتصار على العنصر الانسانى فقط . وفى هذه الحالة يسمى أسلوب تمثيل الادوار « بالباريات السياسية » .

وقد استخدمت أداة التحليل هذه لأول مرة وبصورة مبسطة من جانب العسكريين الالمان ثم تم تعميم استعمالها وتطويرها من جانب دول أخرى . حتى جرى استعمالها بطريقة مكثفة فى وزارات الخارجية والجامعات بعد

الحرب العالمية الثانية ؛ ولا في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وتستعمل حالياً في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الغربية .

وفي عملية تمثيل الدور يهتم الباحثون أو القائمون على فحص المشكلة بالتعرف على أهداف وأولويات وقدرات الطرف الذي يمثلونه . كما يهتمون عند اتخاذ قرار أو الاتفاق ثنائياً أو جماعياً على قياس ذلك القرار أو هذا الاتفاق على حالات مماثلة يكون قد سبق للطرف الحقيقي أن اتخذ فيها قرارات مماثلة . كما يلزم التأكد من مدى اتفاق تكلفة هذا القرار أو ذلك الاجراء مع الامكانيات الحقيقية للطرف الاصلى سواء المادية أو غير المادية . وتدور معظم الاستخدامات الحالية لهذا الاسلوب في اطار أبحاث السياسة الخارجية وقد قامت بعض المؤسسات المصرية في اعتماد هذا الاسلوب ضمن بعض عملياتها البحثية والتدريسية « مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ومعهد الدراسات الدبلوماسية » .

طريقة « دلفاي » أو استطلاع المتخصصين : Method ii

استحدثت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الخمسينيات وكان القصد المبدئي منها تقدير الآثار المحتملة لأي هجوم نووي ضخم يقع على المدن الأمريكية . . . ورغم أن هدفها الرئيسي هو التنبؤات بالتطورات الفنية والتكنولوجية فقد استخدمت ابتداء من منتصف الستينيات في مجالات أخرى عديدة تتركز فيها القيم « والتفصيلات » والمعايير غير النمطية جزءاً أساسياً

من عناصر المشكلة . ومن بين هذه المجالات : تقييم الأولويات والقيم المرتبطة بمستوى الحياة والمعيشة ، واتخاذ القرارات السياسية ، وفحص وتقييم بعض أحداث التاريخ .

والقيمة الجوهرية في طريقة دلفاي أنها مصممة للحصول على أكثر التوقعات دقة وحيادا وأبعدها أثرا بالنظر الدائية أو الضغوط السياسية أو الالتزامات العقائدية في موضوعات تكون فيها عناصر « الدائية » والقيم الشخصية والافضليات جزءا لا يتجزأ من معطيات المشكلة .

وهذه الطريقة تبدأ بتحديد المتخصصين الذين يبدوون استعدادا للمساهمة في البحث ، ويتم إرسال استبيانات لهم عن توقعاتهم المستقبلية حول موضوع الدراسة ، ويتم استطلاع آراء كل مختص على حدة .

ونظرا لما انتهت اليه نتائج دراسات قياس الاتجاهات السابقة من أن جماعة المتخصصين كثيرا ماتبع رأى النخبة البارزة فيها - حتى لو خالف ذلك ما يؤمنون به - فإن الأسلوب الجديد في استطلاع الرأى يتم بالاتصال بالمختص دون إحاطته بأسماء وآراء زملائه .

وبعد أن تصل آراء المختصين - قد يقوم الباحث - أو المؤسسة القائمة بالدراسة - بإرسال استبيان آخر لاستيضاح بعض ما غمض من الآراء التي تلقاها في المرحلة الأولى ، أو لكي يطرح على البعض من المتخصصين ما ورد من آراء في اجابات غيرهم ، حتى يتوفر نوع من الحد الأدنى المشترك بين المتخصصين - على الأقل في تحديد مفاتيح أو عناصر الاجابات ، وينتهى الباحث أو المؤسسة - الى تجميع الآراء وصياغة هذا الحد الأدنى

المشترك فيما بينهما باعتباره أرفع وأوثق التوقعات . .
وقد يتم تحليل وتبويب مختلف الآراء الواردة واعطاء
أوزان خاصة ومتدرجة بحسب نسبة تكرار وتمسائل
ورودها في اجابات المتخصصين .

وبرغم ما يكتنف هذا الاسلوب الجديد من أعباء مالية
وتنظيمية ، وما يحتاجه من وقت وجهد ، فانه يظل
أفضل بكثير من الراى الفردى لاحد المختصين أو من
وجهات النظر التى يتمخض عنها اجتماع عدد منهم من
لدوة مفتوحة يخضعون فيها لتأثيرات جانبية وشخصية
تتعلق بالمركز الاجتماعى أو العلمى أو الادارى لكل منهم
مما يضعف - ولا شك - القيمة الموضوعية للنتائج .
وقد أحصى العلامة الأمريكى « هارولد لينستون » مع
زميله « موراي توروفى » وهما من كبار المنظرين لوسيلة
« دلفاى » - الحالات والظروف التى يتم اللجوء فيها
أو يستحسن اللجوء فيها الى « دلفاى » وذلك على النحو
التالى :

أ - عندما تستعصى المشكلة المرصودة على وسائل
التحليل التقليدية والجامدة ويكون من المفيد استخدام
أحكام قيمية . Value Judgements
على أساس جماعى Collective

ب - عندما يكون هناك احتياج الى مزيد من الخبراء
والمختصين الذين يصعب عليهم عمليا الالتقاء وجها
لوجه .

ج - عندما يكون الأشخاص الذين تحتاج اليهم
حلول المشاكل العامة المرصودة على غير صلة كافية بعضهم
ببعض ويمثلون خلفيات وتخصصات مختلفة .

د - عندما تحول محدودية الوقت أو ضسسخامة

التكاليف دون امكن جمع الخبرات المطلوبة في مسكان واحد وفي توقيت واحد .

هـ - عندما يثبت ان فائدة اللقاء المباشر بين جماعة المتخصصين يمكن ان تزداد بمتابعات واتصالات لاحقة .

و - عندما يكون الخلاف بين الافراد الضالعين في بحث المشكلة حادا او عنيفا لدرجة يصعب معها تحقيق الاتصال المباشر فيما بينهم او تحقيق هذا الاتصال علنيا .

ز - عندما يكون اخفاء الهوية الشخصية والمركز الاجتماعي او السياسي للمشاركين امرا ضروريا لمنع اي تحيز طبقي او فئوي او عنصري او سياسي ولخجب اي مؤثرات انفعالية كالخوف ، او التردد ، او الكراهية .

وقد لا يحتل مقام التعريف العام بوسيلة « دلفاي » في هذا البحث تفصيل انواعها ومدارس الخبرة الامريكية والاوروبية واليابانية فيها . وقد تكفى الاشارة فقط الى ان هناك ما يسمى بوسيلة « دلفاي التقليدية »

Conventional Delphi التي تجمع بين حرفية استفتاء الراى واجراءات المؤتمرات الفنية التخصصية ، وهناك مااستحدث مؤخرا عليها باحلال حاسب اليكترونى ليقوم بعمل هيئة التجميع المركزية للاراء وتسمى هذه الطريقة الحديثة : Real-Time Delphi

موقع المستقبل فى الفكر الشعبى المصرى

رغم شيوع الحكم لدى الكثيرين بأن الفكر المستقبلى غائب الى حد كبير عن العقل الشعبى السائد بين المصريين .. الا اننا لا نعلم شيئاً عن اية دراسة علمية - نظرية كانت او ميدانية - اجريت بواسطة علماء الاجتماع او علماء السياسة او مراكز البحوث الاجتماعية حول حقائق وأبعاد التوجه الجماعى السائد بين المصريين ازاء فكرة الزمن ونظرتهم الى المستقبل ، وكل ما هناك ليس الا اشارات متناثرة داخل الابحاث المتعلقة بالشخصية القومية لمصر والمصريين تتعرض بعضها للامح جانبية يمكن ان يقاس بها او عليها فى استكشاف طبيعة النظرة الى المستقبل فى الفكر الشعبى بمصر .

ولسنا نزعم اننا فى هذا الفصل من الكتاب قادرون على تغطية هذا النقص العلمى ، فذلك ما لا تستطيع لوفاء به سوى البحوث القومية بما لديها من امكانيات ووسائل للاستطلاع الميدانى ، وبما يتوافر لديها بالطبع من خبرات وتخصصات اكثر دقة وتنوعاً وشمولاً بما يساعد على تغطية المجتمع المصرى بعناصره الفسوبة والطبقية والعمرية ، وتوزيعاته الجغرافية والمهنية ، كما تحتاج مثل هذه الدراسة الكبرى الى متخصصين فى تاريخ الادب الشعبى الى جانب عدد من علماء الدين وعلماء النفس .

بيد ان ذلك كله لا ينبغى أن يمنع من البدء فى محاولة « لجميع الاوراق » و « المواد » وتحسس المواضع

وتحديد المصادر التي قد تفيد في الاعداد لمثل هذه الدراسة الكبرى المأمولة .

وسوف نتتبع في محاولتنا الراهنة عددا من المظاهر القولية والسلوكية في التراث الشعبي والعادات والتقاليد الاجتماعية والمفاهيم والمعتقدات الدينية ، الى جانب الكشف عن بعض الطبائع المستقرة في تركيب الشخصية المصرية مما قد يكون له تأثيره في تشكيل نظرة المصريين للمستقبل وتوجيه حركتهم نحوه ، وسوف يكون الهدف في النهاية هو التعرف على أبرز الملامح والسمات الرئيسية التي يتسم بها التوجه الجماعي الشائع شسسيا بين المصريين اراء فكرة الزمن والنظرة الى المستقبل ، والتعقيب بما قد يلزم من مقترحات وتصحيحات واجبة تستهدف تعزيز التوجه المستقبلي بين الناس في مصر .

اولا : النظرة الى المستقبل في الفولكلور المصري :

تحفل كثير من مقولات التراث الشعبي المصري - المكتوبة والروية - بنماذج عديدة لنظرة المصريين الى المستقبل . وتتسم هذه النظرية في عمومها بالتأرجح والتردد بين الاعتقاد في أهمية رصد المستقبل وامكان التحسب له بأسباب التحصين والتخطيط وبين الشك في جدوى هذا الحساب وذلك التخطيط في تغير المجرى المقدور للاحداث والمصائر .

ففي الامثال الشعبية التي تؤكد ضرورة التدبير وتدعو الى اجراء الحسابات الواجبة ضد غوائل الزمن نجد مثلا ان « التدبير نص الميشة » وان « القرش الابيض ينفع في اليوم الاسود » وان « من يزرع كل يوم . . يأكل

كل يوم « ومن استكثر فمأسه كل حاف » ، و « اللى
يحسب الحسابات .. فى الهنا يبات » و « من تأمل فى
العواقب أمن من المعاطب » .

ويجرى نفس المجرى نصح الناصحين « دبر غداك ..
تلقى عشاك » و « خلى شربه لبكره » ، و « قبسل
ماتفصل .. قيس » ، و « على قد لحافك مد رجليك »
و « مطرح ما تأمن .. خاف » .

وتذهب بعض هذه الامثال الشعبية الايجابية مذهبا
اعمق تركيبا واكثر اقترابا من بعض المفاهيم المعقدة
« كالتمرحل » و « التوارث » و « التراكم »
و « الانتظار المحسوب » و « اولويات القرار الاقتصادى »
ف نجد مثلا « احنا نزرع واولادنا يحصدوا » ، و « الخسارة
القريبة خير من المكسب البعيد » .

ويطلق الاخير فى بعض البلاد العربية على نحو يختلف
قليلا فيقال « خطب عاجل ولا ربح طایل » ومعناه ان
الخسارة اذا ما تحققت فى زمن سريع خير من المكسب
الذى يطول انتظاره ، حيث يمكن لصاحب هذه الخسارة
فى العمل أو التجارة أن يهيىء اموره مرة أخرى ليعيد
توظيف امواله وجهوده مبكرا فيضمن فرصة نجاح او فر
فى المحاولة الثانية « ١ » .

كذلك يقال « كشكار دایم .. ولا علامة مقطوعة » وينطق
فى بلاد الشام « ساقیه دایمه .. ولا نهر مقطوع »
ويضرب فى تفضيل الردىء الدائم على الجيد الذى لا يدوم
بل ينال منه الزمن سريعا .

(١) محمد قنديل البقلى : وحدة الامثال العامية فى البلاد
العربية • مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨ - ص ٢٢٠ .

وعلى الجانب المقابل لهذه النظرة الشعبية الايجابية نحو الزمن والمستقبل نجد هناك من يرى أن تخطيط الانسان لحياته ومستقبله لا يفيد كثيرا في تغيير المسار حيث أنه « لا يفنى حذر من قدر » و « العبد في التفكير والرب في التدبير » و « وما كان من نصيبك سسوف يأتيك » ، و « اللى من نصيبك يصيبك » و « اجرى جرى الوحوش غير رزقك لم تحوش » . وينتهى هذا الفكر الى الاكتفاء بالواقع الراهن والمضمون دون التطلع الى المزيد من الممكن أو الجائز كما فى المثل « عصفور فى اليد خير من عشرة على الشجرة » و « بيضة النهاردة ولا فرخة بكره » وهو نفس المعنى الذى يحمله المشمل المتواتر « احيينى النهاردة وموتنى بكره » .

ونستطيع أن نجد لدى البعض منطلقا أكثر من ذلك تكاسلا وثقاعسا وانهزامية حين يدعو الشاعر الى عدم الانشغال بماضى الزمان ولا بآت العيش قبيل الاوان ودعوته الى الاكتفاء باغتنام ما يطيب من متع الحاضر الراهن مبررا ذلك بأنه ليس من طبع الزمان الامان .

لا تشغل البال بماضى الزمان
ولا بآت العيش قبيل الاوان
واغنم من الحاضر لذاتسه

فليس من طبع الليالى الامان
كما نستطيع أن نلمح الى جانب ذلك نغمة التواكل غير العاقل فى المقولة الشعبية السائدة « اصصرف ما فى الجيب .. يأتيك ما فى الغيب » وهى نفس النغمة التى تسرى فى أعماق القائلين فى موضوع آخر « من أحبه ربه واختاره .. جاب له رزقه على باب داره » ويجرى نفس المجرى فى التوجه السلبي نحو المستقبل قول الشاعر :

ولست بخائب أبدا طعنا

بحذار قد .. لكل قد طعنا

وحين تجرأ بعض الزجالين على فكرة الاستسلام
« للقدر » أو « المكتوب » وأعلنوا في بعض أغنياتهم
الشعبية تحررهم وعزمهم على رفض الرضا بالهزيمة
« في الحب » .. ثار الثائرون من أصحاب الفكر التقليدي
والمذاهب الاتباعية الموروثة حرفيا وقاموا ليعلنوا على
منابر الخطابة وصفحات الجرائد تكفير هذا الشاعر وذلك
الزجال لتجراهم على النظر الى المستقبل خارج اطار
النظرة الاتباعية التي ترى أن « المكتوب ممنوش
هروب » .

وبين المقولات الداعية الى التدبر وعمل الحساب
الواجب للزمن والمقولات الأخرى ذات التوجه السلبي في
هذا الشأن توجد هناك منطقة وسطى تشيع فيها بعض
الاتجاهات والدعاوى غير المباشرة ازاء فكرة الزمن عموما
وان كانت في التحليل النهائي تحسب ضمن الدعاوى
والمواقف السلبية العامة للشخصية المصرية ازاء المستقبل
وحساباته العلمية المطلوبة . ومن بين هذه المقولات أن
« الشهر اللي ما هو لك ماتعد أيامه » ويضرب في أن العمل
الذي لا يعود عليك بدخل مادي مباشر لا تتعب نفسك
فيه .. وهو ما يعبر عن قصور في حقيقة التأثير
المتداخل بين عناصر الزمن والمتغيرات الاجتماعية العديدة
المرتبطة به .

كذلك فإن المأثورات الشائعة شعبيا عن « تغير حال
الدنيا » حيث يقال « الدنيا ما هي دايمة » و « الدنيا
متنضمنشي » و « الدهر ميال » و « يوم لك ويوم
عليك » كلها تعبيرات يمكن أن تفسر سلبيا في غير صالح

الحسابات المستقبلية . ويمكن في الوقت ذاته أن توظف
توظيفاً ذكياً في خدمة جهود الإقناع بأهمية عمل هذه
الحسابات المستقبلية .

وقد يكون هناك عائد من التفسير التي يمكن بها ومن
خلالها منحهم ظاهرة الاعتقاد الشائع بين الجماعة المصرية
بعدم جدوى التخطيط والتحسب للمستقبل .

التفسير الأول أن يكون هناك إحساس عام بعدم القدرة
على التحكم في البيئة المحيطة والتعرض على مر العصور
لتحديات وغزوات غالبة تحد من قدرة ورغبة المصريين
في التخطيط للمستقبل بطريقة آمنة ومضمونة .

والتفسير الثاني أن يكون هذا الموقف السلبي في نظرة
المصريين للمستقبل راجعاً إلى التوجه الديني العاسم
للشخصية المصرية وصدورها التلقائي وشبه الدائم من
الأفكار والمقولات الدينية التي تجعل من المشيئة الإلهية
العامل الحاسم والأوحد في تقرير مصائر الناس والأنظمة
والأشياء ، مما يرتب قناعة في العقل الجماعي بعدم
جدوى التخطيط البشري والتحسب للمستقبل البعيد .
والواقع أن التفسير الأول لا يستطيع أن يصدد كثيراً
أمام حقيقة الوداعة النسبية التي تتصف بها عناصر
الطبيعة والبيئة في الأرض المصرية حيث تخلو تلك العناصر
من الهزات العنيفة والتغيرات الفجائية أو الموسمية على
نحو ما يحدث للماء أو الهواء أو الأرض في بيئات جغرافية
أخرى .

كذلك لا يتسق التفسير بالخوف من الغزوات والأخطار
الخارجية ، أو من بطش طغاة الحكام في الداخل مع
ماسجله التاريخ على مر العصور من تصدد وتنسوع
المقاومات الشعبية الناجحة من جانب المصريين لكثير من

التحديات التي واجهتهم برقم ما كانت عليه من سيطرة وقوة .

يبقى بعد ذلك مناقشة التفسير الثاني الخاص بالعامل الدينى وأثره فى تشكيل نظرة المصرى الى المستقبل . . وهو ماتناوله فيما يلى :

ثانياً : العامل الدينى وأثره فى تشكيل نظرة المصريين الى المستقبل :

يشيع بين بعض البسطاء من المتدينين فى مصر - وتشاركهم فى ذلك بعض الجماعات الاخرى على امتداد العالم الاسلامى - اعتقاد بأن البحث فى أمور المستقبل والتخطيط له وحساب احتمالاته يعتبر تجاوزاً لحدود العلاقة الواجبة بين العبد وربّه ، أو استلاباً من الانسان لأحدى خصوصيات الذات الالهية التى اختصها الله لنفسه وذلك تأسيساً على قول الحق جل وعلا « وما كان الله ليظلمكم على الغيب » ، وقوله تعالى « قل لا أملك لنفسى نقماً ولا ضراً إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء أن أنا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون » .

كما يسوق البعض لدفع محاولات البحث فى المستقبل وتأثير القائمين عليها بعض الاحاديث النبوية الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم « من ذهب الى كاهن أو هراف فقد برأت منه ذمة الله ورسوله » !

والملاحظ أن هناك خلطاً شائعاً فى هذا الشأن بين مفهوم « العلم والمستقبل » الذى هو أحد الخصوصيات الالهية التى ينفرد بها الخالق دون سواه ومفهوم

« التحسب للمستقبل » الذي يقوم عليه البنيان الحديث للمعرفة العلمية المسمى في بعض الأحيان « بالمستقبلي » أو « الرصد المستقبلي » .

فالمستقبلية - وعلى نحو ما أوضحناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة - منهج علمي وعملي محسوسه الوعي بأثر التراكم الزمني في تشكيل أو إعادة تشكيل أبعاد وأحجام الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية أو الطبيعية موضع الرصد ، وذلك على ضوء عدد من الافتراضات المختلفة التي يؤدي كل منها إلى نتائج في اتجاه معين خلال فترة زمنية معينة .

فالمستقبلية إذن منهج للتفكير والتقدير والتعامل مع الأزمنة القادمة وليست معرفة موضوعية مطلقة بحقائق المستقبل .

والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام حين يعلن براءته ممن يذهب للكهان والعرافين فانه بذلك ينهى عن اللجوء الى وسائل الدجل والشعوذة غير القياسية التي تباعد بين الناس وطريق الاجتهاد العاقل والموزون في تخطيط الحياة الدنيا وهو نفسه - صلوات الله عليه - الذي دعا الى « العمل في الدنيا كأننا نعيش فيها أبدا » ، اذ قال « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » وهي قمة الحكمة في استحضار أطول مدى ممكن عند تدبير معاش الناس في الدنيا .

والاصل أن النظرة الدينية بطبيعتها العامة - في أي دين سماري - هي في حقيقتها نظرة مستقبلية حيث أنها تتضمن الدعوة الى عالم زماني ومكاني يعقب المسالمة الحاضر ويلزم التحضير له في الحياة الدنيا بمختلف وجوه التحضير والاستعداد .

كذلك فإنه على المستوى العملى لا يوجد ثمة تعارض
جوهرى بين « الدين » و « المستقبلية كمنهج للتخطيط »
إذ أن من القواعد التى تعارف عليها علماء المستقبلية
المحدثون ضرورة الاعتراف بوجود عناصر غير منظورة
حاضرة وقت البحث ، وعناصر محتملة الظهور فى المستقبل
بغير مقدمات ، وهو نفس ما يعرف فى التقاليد الدينية
« بالقضاء والقدر » أو « المشيئة الالهية » .

يضاف الى ذلك أن هناك عددا كبيرا من المشسواهد
والتجارب التى تتضمنها الاصول والوثائق الاسلامية
الاساسية مما يدل على سماح الاسلام بالبحث فى
المستقبل بل اقتضائه ذلك من الناس وجوبا ، ومثال ذلك
قصة النبى يوسف عليه السلام وما فيها من دلالات
باعتبارها احدى التجارب المبكرة التى عرفت الحضارات
الانسانية فى مناهج التخطيط الاقتصادى والزراعى .
إذ جاء بالقرآن الكريم « قال تزرعون سبع سنين دأبا فما
حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون ، ثم ياتى
من بعد ذلك سبع شداد يأكلون مما قدمت لهم الا قليلا
مما تحصنون » (١) .

كذلك جاء فى محكم الايات البيئات قول الحنفى
« فاليوم ننسأهم كما نسأ لقاء يومهم هذا » . . والدلالة
العامة لهذه الآية القرآنية تفيد بفداحة ما يمكن أن يصيب
قوما أسقطوا المستقبل من حساباتهم ، أما معنساها
المباشر فهو بالطبع منصب على العقاب المتوقع للسدين
شغلوا فى الدنيا بما أنسأهم حقيقة الحساب فى
الآخرة .

وبجرى على نفس السياق قول الحق تعالى « واتقوا

(١) سورة يوسف : الآية ٤٦ ، ٤٧ .

الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد « (١) ، وفيه دعوة واضحة الى اقامة الاعتبار دائما للمستقبل والعمل على استثمار الحياة الدنيا استثمارا عمليا وروحيا شاملا .

كذلك يفيد درس « أحد » في تأكيد أهمية الالتزام بالخطط الموضوعة سلفا وعدم التفريط فيها وعدم التعاون في تطبيقها حتى مراحلها الأخيرة .

وهكذا - وعلى ضوء تلك الشواهد والاصول الدينية - وعلى ضوء اليقين المؤكد بوجود فارق بين المحاولات التعسفية لمعرفة المخبا في علم الله وبين العمل والتخطيط لشئون الحياة المادية بالاجتهاد العاقل وفق المتاح من معلومات وقوانين - فليس ثمة سبب يبرر استمرار القصور والتردد في نظرة المجتمعات المؤمنة والمتدينة الى المستقبل والتعامل معه ، بل ان لتلك المجتمعات أن تؤسس جهودها العلمية والعملية في رصد المستقبل والتحسب له باسم الله وعلى أساس توجيهاته الدائمة بضرورة « النظر » و « التدبر » و « التدبير » و « الأخذ بأسباب العلم » و « الحذر » و « الحساب » و « تقدير القوى » ، على أن يتوازى ذلك مع التفسير القويم لمعاني الصبر والتوكل على الله ، وقضية التسيير والتخير ، وقوانين الله في الرزق والارتزاق ، وهي المحاور التي حاول البعض من خلالها تقييد نظرة الانسان المؤمن الى المستقبل وتكبييل تطلعاته مما لا يساعده على تحقيق ذاته أو التعامل الحر الواعي مع قوانين الحركة الكونية .

(١) سورة الحديد .

ويعتبر التصدى للمفاهيم الدينية الجامدة والخاطئة
ازاء المستقبل واجبا عاجلا يلزم تقديمه على ما عداه فى
اوليات العمل لتعزيز التوجه المستقبلى بين الجماعات
الشعبية فى مصر ، والمستحسن الا تسند هذه المهمة
لواحد فقط من الفريقين الدينى او العلمانى بل قد يلزم
اسنادها للاكثرين قدرة على فهم المنطلقات الدينية
والعلمية معا ، وقد تشير علينا اساليب التنظيم الحديثة
بوسائل شتى لتحقيق الهدف وتوفير الحصيلة المطلوبة
من مصادر متنوعة ان عز اجتماعها فى شخوص واحدة .

ثالثا : الموقف من المستقبل فى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية :

وعلى النحو السابق ملاحظته فى الامثال والاهازيع
الشعبية فان العادات والتقاليد الاجتماعية لدى المصريين
تتضمن قدرا من التباين والتأرجح فى النظرة العامة
الى المستقبل فهناك عدد من التقاليد الشائعة التى تعطى
الانطباع باستحضار المستقبل فى السلوك الشعبى
المصرى الى حد ما . . كشيوع الاهتمام بقراءة الطالع
سواء فى « الكف » او « فنجان القهوة » او « باوراق
اللعب » او من خلال النجوم والافلاك او « بالاتصال
بالارواح » او بضرب الودع فيما يسمى « بفتح المندل »
كذلك يهتم المصريون عند اتمام عمليات الزواج بتحديد
مؤخر للصداق المسمى بين العروسين تحسبا لحالات
الفشل او الاخفاق بعد فترة .

ورغم ان عادة قراءة الطالع تعتبر من العادات الدالة
على وجود قدر من الاعتقاد المبدئى بأهمية استطلاع

المستقبل والتحسب لاحتمالاته ، إلا أنه بإعادة الفحص الموضوعي لجذور هذه العادة وظروف ممارستها جماهريا أو فرديا وحدود انتشارها في الاطار المصري ، يمكن القول بأنها عنصر معطل وليس مساعدا في الدعوة الى تكريس النظرة العلمية الى المستقبل بين المصريين وذلك تأسيسا على الاعتبارات الآتية :

١ - أن عادة قراءة الطالع لا تنتشر فقط بين الأميين أو غير المتعلمين في الريف ، وإنما توجد أيضا لدى فئات المتعلمين وأهل المدن .. وفي تحقيق أجراه القسم الاجتماعي بصحيفة أخبار اليوم عن انتشار الخرافات في مصر تبين أن الاعتقاد في قراءة الطالع وغيرها من عادات مشابهة لا يقف عند حدود الريف حيث يؤمن بها ويمارسها ٩١٪ من سكانه وإنما يمارسها أيضا ٨١٪ من سكان المدن المصرية الكبرى (١) .

٢ - وقد زاد من خطورة هذا الوضع ما كشف في نهاية الستينات من لجوء بعض العناصر القيادية في الحكم والإدارة لهذه العادة واستئناسهم بها عند إصدار القرار . (٢) .

٣ - كذلك يزيد من خطورة الموقف أن الممارسين أو المعتقدين في قراءة الطالع لا يناقشون في العادة مدى صحة الرؤى التي ينتهي إليها محترفو هذه العملية ،

(١) أخبار اليوم العدد الصادر في ١٢/٨/٧٢ - وقد اشترك في التحقيق د. أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسي بجامعة عين شمس و د. رموف عبيد أستاذ القانون المدني بالجامعة والشيخ عبد الرحمن بيمصار .

(٢) انظر مقال : بصراحة للاستاذ محمد حسنين هيكل : اهراء
١٩٦٨/١/٢ .

بل ولا يهتمون كثيرا بالتدقيق فى صدق سريرة هؤلاء العاملين فى هذا الحقل والمرتزقين منه ، ولا يتقبلون بسهولة افتراض الشك فيهم أو اتهامهم بالدجل أو بالابتزاز .

٤ - يلاحظ أيضا - ومن واقع مانشر - أن حجم المصالح والاعباء الاقتصادية المرتبطة بعملية قراءة الطالع سواء من جانب مقدمى الخدمة أو من جانب مستهلكيها - قد تزايدت وتشعبت على نحو ملحوظ . . . ويسكفى الإشارة الى اكتشاف السلطات الامنية فى الاسكندرية مبلغ ٤٠٠٠٠ جنية فى منزل أحد ادعياء قسراءة الطالع بعد شكوى ابتزاز تقدمت بها مواطنتان فى صيف عام ١٩٧٦ ضد هذا الدجال . كما يشار الى أن رسم الكشف لدى بعض مايسمى « بمكاتب » أو « عيادات » الطب الروحى يبلغ « ثلاثين جنيها » فى المتوسط .

والى جانب هذه العادات المشيرة الى الطريقة غير العلمية فى نظرة المصريين للمستقبل توجد هناك مظاهر أخرى لقصور تلك النظرة المستقبلية بين المصريين كتواضع الاقتناع بينهم بأهمية التأمين ضد المرض أو العجز أو الشيخوخة أو الظروف المفاجئة وميلهم الى اهمال الصيانة للممتلكات كاجراء وقائى لازم ضد الغوائل الطبيعية للزمن .

بعض طبائع الشخصية المصرية المتصلة بالنظر الى المستقبل :

هناك عدد من الصفات الراسخة فى شخصية المصرى مما تخرج عن إطار الموقف الموضوعى المباشر ازاء

« المستقبل » لكنها بطبيعتها تمس هذا الموقف من حيث كونها تتنافى مع امكان النظر الى « المستقبل » بأسلوب علمي حر وجريء كذلك الاسلوب المفترض في الدراسات المستقبلية الحديثة .

مثال ذلك : صفات « المحافظة » Conservation
« والقناعة » و « الفهولة » .

١ - الطبيعة المحافظة في الشخصية المصرية :

وتجد هذه الطبيعة شواهدا في عدم الرغبة على التغيير الجذري وتغليب السوابق في الاحكام ، وقياس كل مستحدث بمثله في الماضي وهو ما يسمى أحيانا « بالسلفية » .

وتفسر بعض الدراسات هذه الصفة في الشخصية المصرية باعادتها الى اثر الارتباط بالنيل والزراعة على مر العصور .

والعقبة التي تمثلها هذه الصفة تكمن في انها تعطل أحداث التغييرات أو التعديلات الهامة التي قد تسفر لتائج الابحاث المستقبلية عن القول بأهميتها لحل المشاكل الراهنة أو المحتملة (١) .

(١) تذهب بعض الدراسات الاجنبية الى حشد الزعم بأن المصري يتجنب الصدام حتى ولو كان ذلك على حساب نفسه أو مبادئه وحتى لو قاده ذلك الى مواقف مخالفة للقانون الاخلاقي . وأنه بهذا يعكس عدم قدرته على التعبير عما يعتقد وعن خوفه من خلق المواقف العدائية أو المواقف الجديدة .

انظر ملامح الشخصية المصرية - بحث أعده بعض الباحثين في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بإشراف د . حامد ربيع مايو ١٩٦٩ .

ب - القناعة فى الشخصية المصرية :

وتفسر هذه الصفة ماديا واقتصاديا ، كما ان لها تفسيرا يتعلق بالموقف الدينى . وبالتحليل المادى والاجتماعى يمكن القول ان تلك القناعة ناتجة عن جهل المصرى بما هو أكثر مما لديه أو جهسه بنماذج الحياة فى بقاع أخرى من العالم ، وقد تفسر قناعة المصرى بالندرة الحقيقية فيما يملكه من موارد ، أو باعتياد الغالبية الكبرى من الشعب على نمط حياتى ثابت سواء فى الكم أو النوع أو الدرجة . كذلك فقد يكون تأصل الوازع الدينى المتضمن يقينا قويا بزوال الدنيا وخلود الآخرة سببا رئيسيا لهذه القناعة الظاهرة فى حياته وتطلعاته .

وهذه الصفة الرئيسية فى الشخصية المصرية تتعارض بطبيعتها مع الأخذ « بالفلسفة المستقبلية » التى تعنى بالحثم مزيدا من التطلعات وتقرى بضرورة التحرك من حاضر الناس من أجل مستقبلهم ، وتدعو إلى هجر المقولة الشائعة عن « زمانى .. وزمان غيرى » .

ج - « الفهلوية » والشخصية المصرية :

ترى بعض الدراسات الاجنبية ان احدى الصفات الثابتة للمصرى « الفهلوية » ومعناها التوهم بقسوة التعامل مع الناس ومع النفس فى كل الظروف وفى كل الاوقات ، واذا كانت الاحكام الخلقية والمعايير الاجتماعية تصنف هذه الصفة فى الجانب الايجابى من جوانب شخصية المصرى فان الاحكام الموضوعية تنتهى الى تصنيف

معاكس على الأقل في المجال الذي يهمنى الآن وهو « الموقف العلمى من المستقبل »

فالفهلوية لدى المصرى تجعله يؤجل عمل الحسابات الواجبة للقد توهمها بقدرته على التلاؤم التلقائى مع ظروف هذا القد ، وهى من جانب آخر تجعله يخلط بين مفاهيم الحظ والمغامرة من ناحية ومفاهيم الجراة والشسجاعة الموضوعية من ناحية أخرى مما يحجب أولاً الاحترام الواجب للعلم والمواقف العلمية ويعطل بالتالى نشر الوعى الموضوعى اللازم لفهم المستقبل والتعامل معه .

الاسلوب الصحيح فى تقويم هذه الصفات :

١ - ينبغى علينا أن نميز بين حقيقة الصفات القائمة فى الشخصية المصرية National Character وبين الصورة التى تنطبع عن هذه الشخصية لدى الاطراف الاجنبية National Image ولا ينبغى أن نفهم الدعوة الى هذا التمييز على أنها تشكيك فى صحة وجود الصفات الثلاث السابق ذكرها فى الشخصية المصرية وإنما التمييز مطلوب لاهداف عملية ، فهو يخدمنا فى التعرف على المداخل المناسبة لتصحيح هذه الصفات ووضعها فى اتجاه يتفق والنظرسرة العلمية للمستقبل .

٢ - أن الشخصية المصرية - وكما يقول أحسب المتخصصين - ليست قالباً جامداً يتضمن عدداً من السمات الفريزية التى لا يعترىها التغيير ولا تنال منها رياح الزمن ، بل أنها فى التحليل العلمى الدقيق تعكس انعكاساً لنمط المجتمع بما يتضمنه من علاقات اقتصادية

متميزة في حقبة تاريخية محددة مضافا اليها بعد اساسي وهام هو البعد الحضاري الذي يمتد في الزمان بصورة خفية قد تستعصى احيانا على التحليل (١) - وعلى ذلك فان تحليل الاصول التاريخية والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالافكار والمقولات والطبائع الشعبية الشائعة بين المصريين حول المستقبل والموقف منه يمكن أن يفيد كثيرا عند العمل من أجل تغيير الجوانب السلبية او المعطلة في النظرة الى المستقبل بين المصريين .

فان كانت القناعة الظاهرة بين المصريين في وقت ما ترجع الى عدم معرفة مالدي غيرهم من نماذج حياة او بما هو مستور في ارضهم من كنوز فليس ثمة شك في أن الواجب والضروري هو نشر التعليم وتوفير المعلومات الحرة لكل الناس في مصر . واتاحة المجال حرا للسفر والتنقل والتشجيع على الهجرة ومخالطة الشعوب الاخرى والاطلاع على حقائق الحياة فيها .

واذا كانت الطبيعة المحافظة في الشخصية المصرية ترجع الى الارتباط طويلا بالنيل « المضمون » و « الزراعة » ذات الروتين السنوي الرتيب . . فان الدخول الى مرحلة التصنيع وغيره من نشاطات انتاجية خارج الزراعة كفيل بذاته أن يحدث التغيرات اللازمة في هذه الطبيعة المحافظة ، مما يفسح الطريق امام امكان التعامل مع المستقبل بمنطق حر ان لم يكن ثوريا .

(١) السيد ياسين : حرب أكتوبر والنظرة العلمية للشخصية المصرية • مقال بالاهرام : ٢٢ يناير ١٩٧٤ •

معالجة المستقبل فى الاعلام المصرى

يمكن أن تفيد دراستنا لما ينشر أو يذاع فى الصحف وأجهزة الاعلام المصرى « عن المستقبل » فى أكثر من اتجاه . فهى من ناحية أولى تستطيع أن تمدنا بمؤشرات ودلالات على طبيعة موقف الادارة السياسية المصرية ازاء ما ترغب وما لا ترغب الاعلام عنه والتوجيه اليه من أمور المستقبل سواء كان توجهها بهذه المواد الاعلامية الى الراى العام الداخلى أو الى أطراف أجنبية معينة . ومن الواضح أن هذه النظرة تؤسس على افتراض توجيه الدولة واشرفائها العام على العمليات الاعلامية فى مصر وهو ما باشرته الدولة فعلا ممثلة - حتى وقت قريب فى وزارة الاعلام والهيئة العامة للاستعلامات من جهة ، أو ممثلة من ناحية أخرى فى دور مكتب الرقيب العام وفى اشرف التنظيم السياسى الواحد « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى مرحلة أخرى على دور الصحف .

فإذا ما أثرت بعض الدفوع بعدم مسئولية الدولة عن المواد المنشورة أو المداعة فى أجهزة الاعلام - على الأقل فى المرحلة المعاصرة التى تبدأ منذ عام ١٩٨٢ تقريبا - التى تشهد تسيراً ذاتياً فعلياً للصحف وحرية أوفر لإداراتها وظهوراً لصحف جديدة تمثل آراء مختلفة ومعارضة لخط الدولة الرسمى - فسوف يظل لهذه المواد موقع عام داخل إطار دراستنا لأنها إذ ذاك تعبر عن موقف قادة الفكر والراى فى البلاد آزاء المستقبل

واساليبهم فى تناوله ، ولاشك انه قطاع هام ينبغى عدم تجاهله فى بحث يدرس ظاهرة الاهتمام بالمستقبل فى المجتمع المصرى الحديث على مختلف المستويات .
وعلى ضوء هذه الرؤية المزدوجة لطبيعة العمليّة الاعلامية فى مصر واختلاف مراحلها من حيث تمثيلها للرأى الرسمى أو للفكر غير الرسمى .. فقد رأينا ان تستقل « مواد المستقبل » فى الاعلام المصرى بحيز خاص من الدراسة حتى لا تنصرف الملاحظات الواردة بشأنها الى أى من المجالين المذكورين فى تعميم غير دقيق .

وقد يلزم فى البداية الاشارة الى عدد من الحدود المنهاجية التى تحيط بدراستنا فى هذا الجزء وذلك على النحو التالى -

١ - ان الفترة الزمنية التى يغطيها هذا البحث هى الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ باعتبارها اخصب الفترات التى اُنعت فيها التوجهات والاهتمامات المستقبلية بوضوح داخل أجهزة ومواد الاعلام فى مصر . وينبغى الا يفهم من ذلك ان مرحلتى ما قبل وما بعد السبعينيات قد خلت تماما من التوجهات المستقبلية فى الاعلام المصرى .

٢ - ان الباحث لم يكتشف فى رصده للمواد المتصلة بالمستقبل داخل أجهزة الاعلام بمجسّد الرجوع الى الكشافات السنوية أو الفهارس الخاصة بأعداد الصحف أو المجلات الصادرة خلال هذه الفترة بل حرص على مطالعة كل منها مطالعة تحليلية للتأكد من مدى وفاء موضوعها بما يحمله عنوانها من اشارة الى « المستقبل » ويستثنى من ذلك بالطبع بعض الابواب الثابتة فى الصحف

والمجلات كذلك التي تعرض « للطالع اليومي » (١) حيث لا تفيد مضامينها شيئا ذا بال من ناحية التحليل الموضوعي لاتجاهات أجهزة الاعلام ، ولا تلك التي تعرض الاخبار المتوقعة خلال فترة قصيرة (٢) . ولن يهمنا منها سوى التعرف على مدى دوريتها أو تكراريتها في النشر ونوعية كاتبيها والمساحة المخصصة لنشرها بالنسبة الى المساحة الاجمالية للصحيفة .

٣ - حاول الباحث ايجاد مقاييس نقدية موحدة في الحكم والتحليل الخاضع بالمواد الصحفية والاذاعية الخاصة بتناول المستقبل حتى يؤمن قدرا معقولا ومقبولا مسن سلامة التعميم والمقارنة . ومن بين هذه المعايير . مدى استيعاب صاحب المادة المنشورة أو المذاعة لفهوم « المستقبلية » كمنهج علمي حديث ، ومدى تقيده - في حالة توافر ذلك - بما يستدعيه هذا المنهج من ضوابط وحدود ، والمدى الزمني للمستقبل الذي تدور حوله المادة الاعلامية ، ومدى اتفاق موضوع المقال أو البرنامج الاعلامي مع اسمه الذي يحمل إشارة للمستقبل ، ونوعية النظرة الى المستقبل الواردة في المادة الاعلامية من ناحية تفاؤلها أو تشاؤمها .

٤ - وأخيرا فانه بالنسبة للبرامج الاذاعية والتليفزيونية يلزم الاعتراف ببعض الصعوبات الفنية

-
- (١) مثال ذلك باب (حظك اليوم) تنشره صحيفة الاهرام ، وباب (نجمك غدا) تنشره صحيفة المساء ، وباب (أنت ويختك) بمجلة اكتوبر ، وباب (ماذا يقول طالعك) بالمصور .
(٢) مثال ذلك باب (اخبار الغد) بصحيفة اخبار اليوم الاسبوعية ، وباب (اتجاه الريح) بمجلة اكتوبر .

والعملية التي حالت دون المتابعة العينية لمضامين كل الحلقات الخاصة بالبرامج موضع الحصر مما تتصل بأمور المستقبل . لذلك فقد اكتفى بالاطلاع على خرائط التنسيق الاذاعي واعلانات البرامج التليفزيونية المنشورة في بعض الصحف ، باستثناء قدر من المتابعة العشوائية والمتقطعة لبعض الحلقات المذاعة (١) .

✽ قد يلزم أيضا الإشارة الى أن استبعاد المسواد المنشورة في صحف المعارضة الحزبية إنما يرجع فقط الى أن معظم فترات انتظام هذه الصحف في الصدور قد جاءت خارج الفترة الزمنية موضع البحث ولا يعنى اهمالها هنا أنها جاءت في بعض فترات صدورها خلوا من بعض المعالجات الهامة للمستقبل وقضاياها مما قد يستحق دراسة أكثر تخصصا فيما بعد .

ونبدأ فيما يلي بعرض الملاحظات التحليلية حول طبيعة التوجه المستقبل في هذه المواد الاعلامية والخصائص المسامة التي يتسم بها الاداء الاعلامي في تناوله للمستقبلات .

الخصائص العامة لمعالجة المستقبل في مسواد الاعلام المصري :

يمكن بمتابعة المواد المتعلقة بالمستقبل في الصحف

(١) المعروف أن للبرامج التليفزيونية والاذاعية دورات زمنية محددة ، ولكل من هذه الدورات خريطة مركزية تسمى خريطة التنسيق تحدد اسم البرنامج وموضوعه وموعد اذاعته واسم مقدمه ، ويحتفظ بهذه الخرائط السابقة واللاحقة في ارشيف الاذاعة والتليفزيون كما يمكن الرجوع اليها عن طريق مجلة الاذاعة والتليفزيون الاسبوعية .

وأدوات الاعلام المصرية الاخرى أن نستخلص عددا من السمات الرئيسية والمشاركة التي يتسم بها التنساول الاعلامى المصرى لهذه الموضوعات وذلك على النحو التالى :-

أولا : أن هناك تواضعا ملحوظا فى فهم واستيعاب « المستقبلية » كمنهج علمى وفى الدراية بأساليبها وأدواتها المستخدمة لرصد المستقبل وتقدير الاحتمالات فمعظم الكتابات والتحقيقات التى تحمل عنوان المستقبل وتبحث فى احتمالاته تتسم أساسا بالاتجاه الى التعميم غير المرتبط بأسلوب علمى محدد فى الرصد أو التقدير الاحتمالى .

ثانيا : يلاحظ أيضا أن نسبة غير بسيطة من المقالات والكتابات التى تحمل فى عناوينها إشارة الى المستقبل تخلو فى صلب موضوعها من أية محاولة للتنبؤ أو لطرح التقديرات المتباينة لذلك المستقبل . والمرجح أن هذه المواد تتخذ من المستقبل ورموزه شعارا أو عنوانا لاثارة اهتمام القراء والمستمعين بأكثر من خدمتها فعليا وعمليا لهذا المستقبل (١) .

ثالثا : يلاحظ أن المدى الزمنى للمستقبل المقصود

(١) أشار أحد كبار العلماء المصريين فى مجال القضاء الى الخلط الشائع فى بعض الكتابات والتحقيقات الصحفية فى مصر بين المفاهيم الأساسية فى مجال القضاء وعدم الدقة فى اختيار العناوين والاصطلاحات المتعلقة بهذا الميدان .

راجع محاضرة السيد الوزير المهندس سعد شعبان خبير القضاء ورئيس جمعية القضاء الخارجى بنادى الطيران المصرى التى القاها فى احتفال النادى بمناسبة يوم الطيران المصرى فى ٢٧ يناير ١٩٨٥ .

« في معظم المواد الاعلامية المختلفة غير محدد بمحطة استهداف زمنية معينة ، باستثناء ما ينشر في قطاع الاخبار من تصريحات أو بيانات عن خطط محددة أو تطورات معينة مرتبطة بفترة زمنية محددة . أما الموضوعات التحليلية ودراسات التقدير التي تميل الى تحديد زمني معين فغالبا تركز على عام ٢٠٠٠ باعتباره سنة الاستهداف النهائية للدراسة . ويندر أن نجد مثالا أو دراسة أو احصائية منشورة في أى من أدوات الاعلام المصرية تتناول المستقبل فيما بعد عام ٢٠٠٠ » .

رابعا : كذلك يلاحظ أيضا خلو الأدوات الاعلامية من المواد الموجهة للأطفال والناشئة والتي تقدم لهم صورة المستقبل وانجازات العلم فيه بطريقة بسيطة وجذابة على النحو الملحوظ في معظم بلاد العالم وقد يستثنى من هذا الحكم بعض الاعمال المتقطعة والمحاولات الفردية التي قامت بها مؤسسة دار المعارف ، وبعض برامج التليفزيون المصري .

خامسا : تكاد تخلو الاعمال السينمائية والانتاج التليفزيوني المحلي في مصر من أعمال الخيال العلمي التي تساعد على تقريب بعض صور الحياة في المستقبل الى ذهن العام وقد يسكون من المفيد التنبيه الى أن تعريب وترجمة بعض الاعمال العالمية الكبرى في هذا المضمار على الاقل يمكن أن يكون له أثر كبير في تهيئة أذهان المواطنين للتعامل مع أدوات وصور الحياة في المستقبل شريطة أن تختار الاعمال العالمية بدقة متناهية وبحيث لا تصطدم موضوعاتها وشخصياتها ومستوى الاداء الفني فيها مع أساسيات الطبائع المحلية

وأحكامها القيمية الراسخة عن الحق ، والقوة ، والواقعية
والإيمان ، والمسألة ..

سادسا : يمكن القول بالنسبة للاعلام الاذاعي
والتليفزيونى أنه يقوم فى تناوله للمستقبل عمسوما على
افتراض خاطيء أساسه الاعتقاد بأن « المستقبل » منطقة
متخصصة للعلم بمعناه التطبيقى والمعملى والتكنولوجى
وليس مجالا رحبا لكل الظواهر والقيم والأشياء
والتخصصات . وعلى ذلك فقد جاءت معظم المسواد
المقدمة فى برامج « عالم الغد » و « آفاق الغد »
و « القرن الواحد والعشرين » امتدادا لما يسمى بالبرامج
العلمية « كنادى العلوم » و « والعلم والحياة »
و « العلم فى حياتنا » ، و « المحلية والعلمية » و « عالم
الفضاء والطيران » . وقد يستثنى من ذلك بعض البرامج
المتميزة كما فى « حواء سنة ٢٠٠٠ » و « فى العام القادم
أتوقع ان » و « فكرة لبكرة » وغيرها من البرامج التى
تتسع مادتها للنظر الأرحب للمستقبل فى مجالات
متنوعة اجتماعية واقتصادية ، فردية وجماعية ، تقديرية
أو تأملية .

سابعا : ومع اشتراك معظم أدوات الاعلام خلال الفترة
موضع البحث فى بعض السمات والخصائص السابقة
فمما لا شك فيه أن هناك تباينا نسبيا فى نصيب كل من
الأدوات الاعلامية من هذه السمات كما أنها تتأرجح
بالنسبة للأداة الاعلامية الواحدة بين مرحلة وأخرى
وذلك وفق عدد من الاعتبارات الشخصية والتنظيمية
والفنية والسياسية . وأبرز تلك العوامل بالطبع نوعيته
الثقافة لدى صاحب المادة المنشورة أو المذاعة ، والمستوى
الفنى والتخصصى للإدارة الاعلامية ، ومدى الحرية

المكفولة في نشر كل النتائج والتصورات المتوقعة في المستقبل مهما كانت مشيطة للامال او مسيئة الى طرف من الاطراف .

ويمكن لزيد من الفحص ان نقسم الفترة الزمنية موضع البحث الى عدد من المراحل الجزئية التي تتسم معالجة الاعلام في كل منها للمستقبل ببعض الخصائص والابعاد المشتركة .

المرحلة الاولى ١٩٧٠ - ١٩٧٤ :

جاءت معظم مواد الاعلام المتصلة بالمستقبل خلال تلك الفترة كإشارات عامة حول قضايا مستقبلية عسامة « كضرورات وأشكال التحديث الحضارى في مصر » « ومهام وبرامج العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة » « وحساب المتغيرات الدولية وآثارها المتوقعة على مسار العمل الوطنى فى مصر مستقبلا » . وكان الحديث عن علم المستقبلية محدود الانتشار بين الكتاب فى ذلك الوقت فلم يتحدث عنه سوى نفر محدود من كبار الكتاب ذوي الخبرة الواسعة وأولهم الاستاذ أحمد بهاء الدين الذى قدم فى اهرام ٣-٨-١٩٧١ أول تعريف منهجى بعلم المستقبلية .

* وكان الباحث على اثاره الجزء الاعظم من المسواد الاعلامية المتصلة بالمستقبل فى هذه المرحلة باعنا فوقيسا يتخذ من « برنامج العمل الوطنى » الذى قدمه رئيس الدولة آنذاك ثم « ورقة الحوار حول المتغيرات الدولية وآثارها على العمل الوطنى » نقطة انطلاق للكتابة فى مستقبل مصر . فعقب اعلان برنامج العمل الوطنى وجدنا

مثلا مقالات الاستاذ أحمد بهاء الدين حول « رسم خريطة
جديدة لمصر » ، ومقال د . جمال حمدان حول « خريطة
مصر الجديدة .. وجغرافيا سنة ٢٠٠٠ » ومقال د .
محمد عزت سلامة « مصر سنة ٢٠٠٠ » ومقال الاستاذ
حاتم صادق « حتى نراعى ظروف العصر عند صنع
القرار » ، والعدد الخاص من مجلة « الطليعة » حول
« برنامج العمل الوطنى فى المستقبل »

* كذلك لوحظ انه عقب طرح ورقة « المتغيرات
الدولية واثرها على مسار العمل الوطنى » فى أغسطس
١٩٧٣ ظهرت موجة جديدة من المقالات والدراسات
المستقبلية فى الصحف والمجلات متابعة لهذا الموضوع
المطروح « من فوق » . فنجد فى الصور مثلا مقال
الدكتور محمد حافظ هاتم « مصر عام ٢٠٠٠ » ، ثم
مقال د . عبد العزيز كامل « الدين والعلم والاتجاه الى
العالم فى المستقبل » ومقال د . جمال العطيفى حول
« المتغيرات السياسية والمستقبلية » .

الرحلة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٧ :

* وفى هذه المرحلة يظهر الدور الهام للمجالس
القومية المتخصصة التى أنشئت عام ١٩٧٤ فى انعاش
الرؤية والاهتمامات المستقبلية وامداد الصحف والاذاعة
بمادة خيرية غنية عن دراسات المستقبل التى تضطلع
بها .

فصارت الموضوعات المدرجة على جداول أعمال تلك
المجالس فى محاور البحث والنشر عن المستقبلات فى
المجلات والصحف اليومية والاسبوعية .

* كذلك يلاحظ في هذه الفترة التأثير القوي لنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ على نوعية الاهتمامات الصحفية حيث صار موضوع السلام مع إسرائيل ، وامكانيات مصر التكنولوجية وتوجهاتها التنموية السلمية ، المحاور الرئيسية الغالبة على معظم مواد الاعلام المصرية عند تناولها للمستقبل . وطبيعى أن ينسب ذلك الى استعادة الثقة بالذات القومية في مصر عقب النتائج الايجابية المموسة في الحرب . وقد لمس أحد خبراء الطسواهر الاجتماعية هذا الجانب حين كتب يقول : « ان الازم البطولى للقوات المسلحة في الحرب ومابرز للعالم كله من فاعلية الجندي المصرى وبسالته ، بالإضافة الى التخطيط العلمى الدقيق المتفق الذى سبق الحرب قد ادى الى تغير ملموس فى تقييم الشخصية المصرية لدى هديد من الكتاب والمفكرين المصريين » وانتهى صاحب هذا المقال الى ان المرحلة الجديدة يلزمها « نظرة علمية متوازنة لا تسقط فى هوة اليأس القاتل بالتركيز على السلبيات . ولا تغامر بالمبالغة حول الايجابيات والطموحات » . ويؤكد صاحب المقال الذى يعتبر نموذجا جيدا فى الدلالة على اتجاه سائر المقالات المتصلة برؤية المستقبل خلال تلك الفترة « ان محل ابداعنا الحقيقى هو كيف نخطط للتغير بصورة عقلانية فلا نريد أن نعود الى الوراء كما ينادى بعض المفكرين . . ولا نريد أن نقفز قفزة عشوائية الى الامام تقليدا اعمى لمجتمعات اجنبية » (١) * وعلى ضوء هذه الثقة بالذات راينا فى هذه المرحلة كيف ان حصار الكتمان والتعتيم الاعلامى المضروب

(١) د . سيد ياسين . حرب أكتوبر والنظرة العلمية للشخصية المصرية . مقال بالاهرام فى ٢٢/١/١٩٧٤ .

لسنوات طويلة حول التعريف بإسرائيل وأوضاعها الداخلية ورؤيتها للمستقبل قد نسف تماما فوجدنا دراسات علمية عن « الرؤية الاسرائيلية لمستقبل فلسطين » (١) ، و « تقرير جامعة تل أبيب عن مستقبل الشرق الأوسط » .

« وجهة النظر الاسرائيلية حول مستقبل الضفة الغربية » كما وجدنا دراسات مشابهة عن « مستقبل العلاقات الفلسطينية السوفيتية » (٢) .

* وشهدت هذه الفترة أيضا بواكير الاهتمام الموجه مباشرة الى علم المستقبلية كحقل معرفي جديد دراسة وتعريفا وتقريبا . فقد صدر كتاب الاستاذ محمد سيد أحمد « عندما تسكت المداقع » عام ١٩٧٦ متضمنا مقدمة تعريفية وتأسيسية ممتازة لعلم المستقبلية ، وكتب الاستاذ أحمد بهاء الدين في صحيفة الاهرام خلال نفس العام تعريفا بهذا العلم أيضا ثم صدرت للباحث دراسته التمهيدية المنشورة بدورية السياسة الدولية فتناول بالنقد والتعريف ملامح هذا البنيان المعسرفي الجديد وضرورات الاخذ به في حياتنا العربية ووسائل رفع معوقات الفكر المستقبلي لدى مجتمعاتنا الشرقية (٣)

(١) إبراهيم كروان • السياسة الدولية - عدد ٤٢ - أكتوبر ١٩٧٥ .

(٢) أحمد يوسف أحمد - السياسة الدولية - عدد ٤٢ أكتوبر ١٩٧٥ .

(٣) هاني خلاف : المستقبلية بين رحابة المنهج العلمي . . . وقيود الفكر المشرقي • دراسة بالسياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٧٧ .

الرحلة الثالثة من ١٩٧٨ - ١٩٨٢ .

وتبدأ هذه المرحلة مع زيارة الرئيس السادات للقدس حيث أطلقت تلك الخطوة الجريئة وغير المسبوقة في الممارسة العربية العنان بعدها لكل جهود البحث في المستقبل بكل تحرر مماثل ، وكأنها أزاحت باختراقها للبالوف السياسي والنفسى الضارب في ذهن المفكرين المصريين لما يزيد على ثلاثين سنة - أكبر قيود التفكير الحر ، وأصبحت بما قدمته من بدائل ومسالك جديدة في العمل السياسي قدرات التخيل وفوارغ الطمأنينة والتطلع غير المحدود الى المستقبل .

وكانت المواد الاعلامية - سواء المنشورة أو المداعة اثريا - أكثر مواد الفكر في سرعة الاستجابة لهذا المثير الهائل الذي تضمنته تلك الخطوة التاريخية . وكان طبيعيا أن تتركز الاهتمامات الاعلامية حينئذ في بحث آفاق المستقبل في عهد السلام . لذلك جاءت المواد الاعلامية التي تتناول المستقبل المصري في فترة السلام لتمثل حوالي ٦٠٪ من مجموع المواد المتصلة بالمستقبل - عموما في أدوات الاعلام المصرية المختلفة : وتركز ذلك في محورين :

الاول : تصورات الرخاء المترتب على الانتهاء من حالة الحرب مع اسرائيل « ويشمل ذلك كل ما يتصل بمستقبل الزراعة ومستقبل السياحة ومستقبل الكثافة السكانية ، ومستقبل الطاقة » .

الثاني : ويمثل نسبة أقل من سابقه ويدور حول مستقبل العلاقة باسرائيل ذاتها ومستقبل مايرتبط بهذه العلاقة من اوضاع وتنظيمات ودوائر دبلوماسية خارجية

ومثال ذلك « مستقبل الوضع الامنى فى سيناء -
ومستقبل الاوضاع الاجتماعية فى اسرائيل بعهد
السلام - ومستقبل الجيوش العربية ومستقبل العلاقات
الامريكية العربية ومستقبل أمن البحر الاحمر -
ومستقبل قناة السويس ، ومستقبل الوضع النووى فى
اسرائيل » .

* ولقد ضاعف من اهتمام الاعلام فى هذه المرحلة
بآفاق المستقبل - الى جانب خطوات السلام - ما شاع
منذ بدايات ١٩٧٨ من أخبار ومشروعات عن « الثورة
الخضراء » « وغزو الصحراء » « وانشاء مدن جديدة »
« والكشف جيولوجيا وبالأقمار الصناعية عن المياه
الجوفية » « ومسح التربة » مما صار موضوعا متجددا
وحيا فى معظم الصحف والمجلات والبرامج الاذاعية
والتلفزيونية على نحو ما توضحه قوائم الحصر بالمسود
المستقبلية الواردة فى أعداد مجلة أكتوبر ، والاهرام
الاقتصادى ، والاخبار ، والاهرام ومجلة الشباب وعلوم
المستقبل وفى مواد البرامج الاذاعية « عالم الفد »
و « مصر الامل » .

المستقبلية

في مصر والعالم العربي ..

رفاهية .. أم ضرورة ؟

● قضية « احييني النهاردة .. وموتني بكره »
والرد عليها ؟

● الاخطار الدولية الخارجية .. وضرورات التحسين
للمستقبل .

● تحديات الطبيعة .. والبيئة في المستقبل .

● مشاكل البنية الاجتماعية .. ومرحلة مفترق
الطرق .

استهلال :

مسألة « احييني النهاردة
وموتني بكرة » فى الفكر المصرى

قضية التوظيف الأمثل للموارد بين
أو احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل

يميل البعض فى مصر الى اعتبار البحث فى أمور
المستقبل وخاصة المستقبل البعيد - ضربا من الترف
الفكرى الذى ان كان يناسب بعض المجتمعات المتقدمة
فهو لا يناسب مرحلة البحث عن حلول لمشكلات طاغية
فى الحياة اليومية الراهنة ببلادنا .. وترجمة لهذا الفكر
يميل البعض الى توظيف الجهود والاستثمارات التى يمكن
توفيرها لحل المشكلات الراهنة والملحة حتى ولو كان حلا
مؤقتا أو محدودا ، وحتى لو كان هذا الحل على حساب
اجيال أخرى قادمة .

ونستطيع أن نجد أمثلة وترجمات عديدة لهذا الاتجاه
الفكرى سواء فى نتائج استطلاعات رأى العام التى
تجريها بين الحين والآخر بعض مراكز ومؤسسات البحث
الاجتماعى والاحصائى فى مصر ، أو فى بعض المناقشات
البرلمانية والحزبية المتعلقة بعدد من المشروعات والقوانين
القومية الكبرى (١) ، أو فى مقالات وكتابات بعض الصحف

(١) انظر مثلا مداولات البرلمان المصرى عام ١٩٤٦ حول فكرة
انشاء سد أسوان ، والمناقشات المشابهة فى مجلس الشعب عن
اثار السد العالى وفى موضوع اللقيات الذرية ، وموضوع
تجريف الارض الزراعية ، وعند مناقشة مشروع اغلاق قمان
الطوب الاحمر .

والمجلات ، وأخطر من ذلك أننا نجدتها في عدد مسن
القرارات والاجراءات الادارية .

« والاخيرة سوف نناقشها في موضع آخر من هذه
الدراسة حينما نتناول الرؤية المستقبلية في فكر وعمل
الادارة المصرية - الفصل من الكتاب » .

أما الان فالذى يهمنا هو مناقشة أصل الموضوع
والرد على المنطق الشائع شعبيا الى حد كبير والقائل
برفاهية « أبحاث المستقبل » في مجتمعاتنا الحاضرة
بظروفها ومشاكلها اليومية الملحة ، وفي ذلك نعرض
النقاط التالية :

أولا : ان مايقال لها « المجتمعات المتقدمة » لم تبلغ في
الواقع مرحلة تقدمها الا من خلال خطط للمستقبل
وضعتها شعوبها وقياداتها في أوقات سابقة وعملت على
تنفيذها ومتابعتها بمسالك وأساليب علمية وتنظيمية
دقيقة . صحيح أن الدراسات المستقبلية بالمعنى
الاصطلاحي المعروف حاليا وبوسائلها التكنولوجية وأدواتها
العلمية المستحدثة مؤخرا لم تكن قائمة بوضوح في
المراحل الاولى لنمو تلك المجتمعات المتقدمة ، وصحيح
أيضا أن كثيرا من أسباب التقدم في بعض هذه المجتمعات
كانت غير انسانية أو غير عادلة - على الأقل في نظر
غيرها - الا انه تبقى الحقيقة الموضوعية الصريحة بأن
قسما لا بأس به من انجازات التقدم في هذه المجتمعات
جاء وليدا لتوافر رؤية واضحة للاحتياجات والظروف
المستقبلية ، ولعل تفكير القائد البريطاني ونستون تشرشل
- في منتصف الحرب العالمية الثانية وقبل أن تضع الحرب
أوزارها - يبحث مستقبل بلاده واعادة بنائها فيما بعد
الحرب - يعتبر مثالا واضح الدلالة على ذلك .

ثانياً : ان مايقال لها « المشاكل اليومية الملحة التى تواجهها الجماهير » ليست حكراً على البلاد النامية فحسب ، فلكل مجتمع مشاكله اليومية . ولكل مرحلة زمنية مشاكلها الخاصة بها بل قد تكون أكثر المشاكل اليومية تعقيدا بالمعايير الفنية والعلمية هى تلك التى تواجهها حاليا البلاد التى يقال عنها « متقدمة » . ورغم ذلك فلم تتوقف تلك المجتمعات عندها دون النظر الى غيرها من القضايا والاطار الفنية والاقتصادية التى يتوقعها علماءها فى المستقبل . فمشاكل البطالة ، والتضخم ، والعنف ، والجريمة المنظمة ، والمخدرات ، والاغتصاب ، والارهاب السياسى لم تمنع المجتمع الأمريكى مثلاً من البحث فى اخطار التلوث الكيماوى والضوضائى على مستقبل حياة الانسان ومستقبل التركيب البيئى ، ولم تحل تلك المشاكل الآتية واليومية التى يواجهها هذا المجتمع دون المضي فى أبحاث استغلال قاع المحيطات فى زراعات بحرية ، وفى البحث عن بدائل للطاقة التقليدية ، والبحث فى شئون الفضاء ، ومقاومة التصحر وما الى ذلك من مجالات جديدة وعديدة تستهلك الكثير مما كان يمكن توجيهه - من موارد وجهود - لحل مشكلات الحياة اليومية المعروفة فى هذا المجتمع .

ورغم ما يقال عادة فى بعض التفسيرات الايدىولوجية المبنية عن حقيقة الدوافع الحاكمة لهذا التوجه المستقبلى فى المجتمعات المتقدمة عموماً والغربية منها على وجه الخصوص ، فسوف يبقى صحيحاً ان معايير توصيف المشاكل وتحديد أولوياتها بين هام وغير هام معايير نسبية الى حد كبير وتتوقف على درجة الوعي العلمى المتوافر بفكرة التراكم الزمنى وتأثيراته على الظواهر الطبيعية والاجتماعية .

ثالثا : ويدفع القول بفكرة التراكم الى التذكير بأن أصول وبدايات معظم المشاكل الحياتية الراهنة التي يواجهها مجتمعنا المصري ترجع في حقيقتها الى عهود وأزمان طويلة في الماضي ، ولو أن أحدا كان قد تولاه في بداياتها بمنطق الرؤية المستقبلية بعيدة المدى لما امتدت أحجامها أو استشرت أبعادها على النحو الذي بلغته في حياتنا الحاضرة .

ويكفى مثلا أن نشير الى ما كان يمكن أن يسفر عنه برنامج مبكر وجدى فى عام ١٩٥٢ لمحو الامية بين المصريين من نتائج ايجابية تترك آثارها الحميدة على معدل التزايد السكاني وبالتالي على مستوى الدخل الفردى ، وبالتالي على معدل الانتاجية الفردية ، ومايتبع ذلك من نتائج وفروع نتائج تحملها فكرة التراكم الحميد أو دوائر التنمية الحميدة .

ولا يجرؤ أحد مع ذلك - ومهما بلغ حماسه العاطفى أو وعيه العلمى بالمستقبل البعيد - على القول بوجوب تجنيد كل الطاقات وتوظيف كل الموارد والامكانيات الحالية فى خطط تستهدف رفاهة سكان مصر الذين سيعيشون على أرضها بعد خمسين عاما أو ما يقارب ذلك ، والتضحية من أجل هؤلاء برفاهية الحاضر تماما ، فالقول بذلك يصبح انتقالا من تطرف الى تطرف آخر وإنما المقصود أن يستحضر المخططون عند وضعهم لخطط التعليم والتنمية والاستثمار والانتاج فكرة التراكم التى هى المفتاح الصحيح وصمام الامن الرئيسى لكل لخطط التعليم والتنمية والاستثمار والانتاج فكرة التراكم سواء الحميد Postive أو المعيب Vicious

وكذا لدى هذا التراكم ومراحله الزمنية العديدة .

رابعاً : وإلى جانب الدفع الموضوعية المطلوبة
أننا للرد على المنطق القائل بأن أبحاث المستقبل نوع من
الترف الذى لا تحتمله الأوضاع والمشاكل اليومية الملحة
فى مجتمعنا يلزم أيضاً الاعتراف ببعض وجوه القصص
والتقصير التى تكتنف أبحاث المستقبل ذاتها وطريقة
عمل المؤسسات القائمة عليها . مما يكرس لدى العامة
والبسطاء والمعارضين المشككين انطباعاتهم السلبية
عنها .

وبرغم أننا سوف نخصص مبحثين كاملين فى الفصل
الثالث من هذا الكتاب لدراسة تفصيلية عن أعمال المراكز
والمؤسسات المسئولة عن البحوث المستقبلية فى مصر
وتقويم أدائها وعرض مشاكلها إلا أننا نود الإشارة هنا
فى هذا الموقع الى أهمية إيجاد قنوات اتصال بين عمل
هذه المراكز والمؤسسات المتخصصة والرأى العام
الشعبى فى مصر . يتم من خلالها تبسيط الابحاث
المتخصصة عن المستقبل وتقديمها الى الرأى العام مع
ما قد يلزم من شروح وإيضاحات تبين الفوائد المباشرة
وغير المباشرة لهذه الابحاث وتوضح بطريقة عملية وبمبسطة
وبلغة يفهمها غير المتخصصين كيفية الانتقال الى صورة
المستقبل التى تنتهى اليها تلك الابحاث والدور المطلوب
من المواطن للمشاركة فى هذا الانتقال - سواء بالفهم
الإيجابى أو الفعل السلبي - وبذلك تتكون علاقة فهم
وتعاطف ومشاركة بين « علماء » المستقبلية والمواطنين
أصحاب المصلحة فى هذا المستقبل الذى يخطط له
العلماء .

وبديهي أنه كلما كانت تلك الابحاث متصلة اتصالاً وثيقاً
بما يستشعره الناس من مشاعر أو مشاكل أو مخاوف

أو أمانى فإن تلك العلاقة الجديدة المقترحة سوف تنجح
فى تحريك الموقف التقليدى الشائع عند بعض النشاس
ازاء المستقبل وابحاث المستقبل وليس مستبعدا حينئذ
أن يشيع بينهم ماثور جديد يقول « موتنى النهساردة
واحسينى بكرة » .

ضرورات التحسب للمستقبل فى مصر والعالم العربى

واذا كان الوعى بالمستقبل يعتبر أحد القرائن والوسائل
التي ارتبطت بها عمليات النمو فى كثير من بلاد العالم
المتقدمة حتى بلغت مراحل تقدمها الحالى . . فإن التسليح
بهذا الوعى فى الحالة المصرية والعربية الراهنة لم يعد
مجرد اختيار ارادى وانما اضحى ضرورة حياة وشرطا من
شروط البقاء .

ويمكن القول اجمالا بان هناك ثلاثة انواع من الضرورات
الحيوية التي تحتتم على مصر والعالم العربى التسليح
السريع والحكيم بمناهج دقيقة فى رؤية المستقبل واعداد
العدة له بأسباب التحصين وأسباب التحكم .

✳ النوع الاول من هذه الدوافع يتعلق بالاخط . . .
الخارجية المحيطة بمصر والعالم العربى والتي تبدى فى
تكاثر القوى الدولية ذات المصلحة فى اسنلاب مسرانا
المنطقة . . . بالاضافة الى تحفز عدد من القوى الاقليمية
المجاورة لمنطقة الشرق الاوسط وتطلعها للتاثير فيها بأمل
الحلول محلها فى الدور الدولى أو الدور الاقليمى .

✳ والنوع الثانى يتمثل فى التحديات الطبيعية
والبيئية التي بدأت مصر ودول المنطقة فى التعرض لها
مؤخرا . والتي يتوقع أن تتعرض لها مستقبلا مما يؤثر

على حجم ونوع امكانيات القوة الموضوعية ومستوى
المعيشة لشعوب المنطقة في المستقبل .

* واما النوع الثالث فيتمثل في نوعية المشاكل
الاجتماعية والبنائية التي بلغت في مصر والعالم العربي
مرحلة الاحتدام الحرج والتي تتحدد بها وعندها كثير
من ملامح حياة الناس والانظمة والمؤسسات في المستقبل.

الأخطار والمؤثرات الخارجية

بين نظرية التآمر الاجنبى .. والتطور الموضوعى
للعلاقات الدولية :

يلزم التمييز ابتداء بين الرصد الموضوعى للمؤثرات الخارجية السالبة التى يتوقع أن تتعرض لها منطقة الشرق الاوسط مستقبلا بتأثير من الانعكاسات الطبيعية والظروف الموضوعية المتطورة للقوى والاطراف الخارجية وبين الاعتقاد المسبق والدائم بان هناك تآمرا تاريخيا ثابتا ومتكررا ضد مصر والعالم العربى من جانب الاطراف الاجنبية .

ووفقا للموقف الاخير الذى تميل اليه كثير من نماذج الفكر العربى السائد تكون الاطراف الاجنبية هى المسئولة عادة عن كل ماتواجهه مجتمعات المنطقة من مشاكل وصعوبات وانتكاسات . بل ان بعض نماذج هذا الفكر تذهب الى ابعد من ذلك فتحكم على مستقبل الحياة بالمنطقة العربية من خلال ماتراه فقط او ماتتوهمه فى بعض الاحيان من خطط الاخرين التى يستهدفون بها « كسر الارادة العربية » تارة ، او « اجهاض الحضارة الاسلامية » تارة اخرى او التى يستهدفون بها - فى كثير التقديرات تواضعا واقربها الى الموضوعية - « استلاب مزايا المنطقة على حساب اهلها » . والخطأ فى انتهاج هذا النهج العقائدى المسبق والدائم انه يهمل

وسط شعاراته الساخنة وعاطفيته المثيرة للابعد
والاسباب الموضوعية والذاتية الاخرى التي يحتويها
المجتمع العربي في داخله ، وكان حياة الناس في هذه
البقعة من العالم قد خلت من ارادات واختيارات وصراعات
محلية ، ومشاكل وامكانيات ذاتية يمكن أن تلعب دورا
مماثلا ان لم يكن أكبر من دور الاطراف الخارجية في
تشكيل مستقبل المنطقة .

وسواء كان الدور الاجنبي المقصود هنا دورا تآمريا
سالبا أم كان دورا ايجابيا معاونا فان التسليم بمبدأ
طفيان المؤثرات الخارجية على مستقبل الحياة في منطقتنا
يعتبر - على هذا النحو - اخلايا بحقائق الحياة المرصودة
في التاريخ والجغرافيا وعلوم السياسة والاقتصاد
والاجتماع .

حقا قد تكون هناك توجهات قديمة ، وأدوار خاصة ،
وخطط مرصودة تعمل في اطارها ووفقا لها عسدد من
القوى الاجنبية ازاء منطقة الشرق الاوسط عموما والعالم
الاسلامي خصوصا ومصر والعالم العربي على وجه اخص ،
الا أن معايير الاهمية وأولويات الاهتمام تختلف نوعياتها
ودرجاتها بين مختلف القوى الخارجية ، فمن هذه القوى
مايركز اهتماماته في المنطقة على بترولها وثرواتها
الطبيعية ، ومنها مااتسع اهتماماته لما هو أكثر من مجرد
البترول فيسعى الى التعامل مع المنطقة باعتبارها منطقة
الحضارات والثقافات المنافسة ، ويسعى آخرون للتعامل
معه باعبارها سوقا لتصريف منتجاتهم ، أو لتجريب
أسلحتهم ، ويهتم بها آخرون باعتبارها المدخل الجغرافي
الى غيرها من مناطق لها عندهم أهمية أسبق وأولى ،
وهكذا تختلف معايير الاهمية وتباين توجهات ودرجات

ما يسمى بالمخطط الاجنبى للتوسع والسيطرة بحيث
تصير النظرية المطلقة فى التآمر الاجنبى الثابت والدائم
Grand Conspiracy Theory التى يحلو لرافعى
الشعارات بيننا التحدث عنها - تعميمها غير علمى أو
تبسيطاً مخلاً لعلاقات موضوعية ومسارات تاريخية
متغيرة أو قابلة للتغير .

فالمهم اذن أن يكون رصدنا للمؤثرات الخارجية المختلفة
رصداً موضوعياً دقيقاً يبعد بنا عن دائرة التعميم والاطلاق
والتصورات الدوجماتية المسبقة ويقترب بنا من حقيقة
الظروف والدوافع والحاجات التى تحيط بمسواق
الاطراف الاجنبية كل على حدة أو فى اطار النفسى
المتيقن بينها .

وذلك ما نحاول تقديمه الآن فيما يلى مستحضرين
دائماً الدور المقابل الذى يمكن أن تلعبه الارادات المحلية
فى منطقتنا من أجل استثمار وتوجيه ما يمكن استثماره
وتوجيهه من المصالح المتعارضة لدى الاطراف الاجنبية
وبهدف تحويل الدور الاجنبى ليكون فى المستقبل لنا
وليس علينا .

١ - مستقبل الشرق الاوسط فى المخطط والتصورات الامريكية :

يمكن القول اجمالاً أن منطقة الشرق الاوسط لها فى
الفكر السياسى والاستراتيجى الأمريكى ثلاث اهميات ..
الاهمية الاولى : فى موقعها الجغرافى الملاصق للحدود
الجنوبية والغربية للفرع الدولى الاول وهى الاتحاد
السوفيتى ..

والاهمية الثانية : فيما تمثله هذه المنطقة حالياً

ومستقبلا من أسواق تجارية وفيما تحمله طبيعة أرضها من موارد اقتصادية وثروات طبيعية مناسبة للاستثمارات الأمريكية ولازمة لتشغيل المعجلة الاقتصادية ذات الانطلاق الواسع والمتعدد .

ثم تأتي الأهمية الثالثة لمنطقة الشرق الأوسط في الفكر الأمريكي في إطار ما تقدمه النظريات والدوافع الإسلامية من تحديات خطيرة للمصالح الأمريكية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم الغربي عموما .

وعلى ضوء هذه الأهمية المحورية الثلاث يمكن أن نرى خطوط الحركة الأمريكية آزاء مستقبل المنطقة وهي حركة محسوبة يمكن رصد بداياتها مع بواكير الثروة البترولية التي ظهرت في المنطقة بمعدلات اقتصادية عالية في أوائل الخمسينات ، والتي تزامنت مع موجات المد الاستقلالي التي انتشرت في أرجاء البلاد العربية خلال نفس الفترة ، في مواجهة القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية ، فاستثمرتها الحركة الأمريكية استثمارا ذكيا للتغلغل الى أعماق المنطقة وتسيير مسارات الحياة فيها على نحو يتوازي مع مصالحها الخالصة .

وتظهر في التصريحات الرسمية وفي الأدب السياسي الأمريكي المعاصر عدة تصورات ودراسات وأدوار خاصة بمستقبل الشرق الأوسط مما يدور في أطوار هذه الأهمية الثلاث الموضحة سابقا .

وفيما يلي نعرض للنقاط المشتركة التي تكرر ورودها داخل معظم هذه التصورات والدراسات .

١ - احتمالات التدخل العضوي « العسكري » لتأمين منابع البترول في السعودية والخليج وتأمين انسياب

تدفقه للعالم الغربي (١) ، مع دراسة فرص الكشف
البترولى الجديد فى كل من اليمن ومصر وجنوب
السودان .

ب - امكانيات استغلال الطاقة الشمسية المتوافرة
بالمنطقة بعد نفاذ احتياطى البترول .

ج - رصد وتطوير واستثمار مايسمى « بالمسد
الشيعى الاسلامى » وانعكاساته المتوقعة على منطقة
الجزيرة العربية والخليج ودور الثورة الايرانية فى
ذلك .

د - احتمالات القلاقل المستقبلية بين الجمهوريات
والاقاليم السوفيتية المتاخمة لايران وتركيا ذات الاغلبية
المسلمة .

هـ - الدور المتوقع لبحر العرب والبحر الاحمر فى
مستقبل الصراع الدولى بين الاتحاد السوفيتى والولايات
المتحدة « ٢ » .

(١) انظر مقال هنرى كيسنجر فى مجلة ينزس ويك الامريكية
عدد يناير ٧٥ وتصريحات وزير الدفاع ووزير الطاقة الامريكية
امام لجنة العلاقات الخارجية مجلس الشيوخ الامريكى فى
٧٩/٢/٢٨ وكذلك خطاب الرئيس الامريكى فورد فى افتتاح الدورة
التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨/٩/١٩٧٤
(٢) تشير الدراسات التى تمت الى ان افضل المواقع بالنسبة

لخطة الرئيس ريجان المسماة « بحرب الكواكب » للتعامل مع
الصواريخ السوفيتية هى بحر العرب ، وبحر الفرويج ، وهذا
يقلل من أهمية الحلفاء الغربيين من وجهة النظر الامريكية .

انظر دراسة اللواء ح.١ أمين نمر - مدير المخابرات الحربية
والاستطلاع بعنوان : « خطة الرئيس ريجان حرب الكواكب
والصراع الدولى » - مجلة الدفاع - العدد الثالث - ابريل
١٩٨٥ ص ٣٦ ويتوقع صاحب الدراسة ان يبدأ تأثير هذه
الخطة الامريكية الجديدة فى علاقاتها بالعالم الثالث والحلفاء
الغربيين خلال السنوات العشر القادمة .

و - الافكار الخاصة بالتعاون مع الصين في شرق
أفريقيا لتحجيم التواجد السوفييتي ومنع انتشاره الى
القارة الافريقية والتحكم بعزيد من الحرية في الممرات
المائية العربية « باب المندب - مضيق هرمز » .

ز - احتمالات حل القضية الفلسطينية وشكل
الدولة المتوقع انشاؤها على الحدود الشرقية لاسرائيل
والتوجهات السياسية والمقومات الاقتصادية المطلوبة لها
و ضمانات الامن فيها .

ح - التنبؤات الخاصة بمستقبل تطبيق الشريعة
الاسلامية في كل من مصر والسودان ودراسة مستقبل
الاقليات العنصرية والطائفية بهما والمنطقة ككل .

والملاحظ على وجه العموم ان الولايات المتحدة لاتعتمد
في تصوراتها التي تطرحها في اطرار رسمية او في
اطرار غير رسمية على مجرد « الحماس الايديولوجي »
او « الانفعال بالمصالح الوطنية » وانما تعزز هذه التصورات
بدراسات وتجهيزات تزيد من مقدرتها على التنبؤ المبكر
والدقيق بالاحداث المستقبلية . . . وحين فوجئت امريكا
مثلا في عام ١٩٧٩ بالاحداث الايرانية الصاخبة ثارت
ثائرة الكثيرين داخل الولايات المتحدة لعدم امكان التنبؤ
مسبقا بهذه الاحداث وحجمها ، وقامت على الفور
مجموعة عمل خاصة على مستوى عال مكونة من عدة
اجهزة بدراسة لنشاط وكالات المخابرات ودور المؤسسات
الامريكية العاملة في بحوث المستقبل والتنبؤ وذلك بهدف
تحسين قدرتها على التنبؤ بالقلق السياسية وخاصة
في البلاد ذات الاهمية المتميزة بالنسبة للولايات المتحدة .
وبرغم ان مدير وكالة المخابرات الامريكية قد حاول

إخفاء هذا الفشل الأمريكى وانكاره فى حينه (١) ، إلا أن التحركات والتعديلات التى شهدتها المجتمع الأمريكى بعد ذلك فى أبنية ومؤسسات جمع المعلومات وأبحاث التنبؤ والدراسات المستقبلية تؤكد أن الولايات المتحدة لم تعد تقبل بل لم تعد تحتل تكرارا فى أخفاق حساباتها الرأصدة وتوقعاتها المسبقة .

وإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الدولة صاحبة الاسهام الأكبر حتى الآن فى نشأة وتطوير الدراسات المستقبلية وأبحاث التنبؤ .. فإن فضلا كبيرا فى ذلك لاشك يرجع الى تعدد وتنوع الأجهزة المتخصصة فى هذه الدراسات المستقبلية . ففى أمريكا يوجد على المستوى الحكومى نوعان من التنظيمات والمؤسسات العاملة فى حقل المستقبل .. الأول يشمل تلك الأجهزة التابعة مباشرة لرئيس الجمهورية كمجلس الأمن القومى ومجلس المستشارين الاقتصاديين ، ومجلس بحوث الطيران والفضاء ومكتب العلم والتكنولوجيا ، والمجلس القومى لتنمية المصادر والهندسة البحرية ، ومكتب العلاقات الحكومية ، ومجلس الشؤون الداخلية ، ومكتب التخطيط للظروف الطارئة ، ووكالات المخابرات المركزية .

والنوع الثانى يشمل عددا من الهيئات المستقلة التى

(١) ذكر مدير وكالة المخابرات المركزية فى حديث لمحطة تليفزيون الأمريكية فى ١٩٧٩/٢/٤ أن التنبؤ بالاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية ونتائج الانتخابات هو أصعب أعمال المخابرات . وأنه ما من جهاز للمخابرات فى العالم - حسب علمه - استطاع أن يتنبأ بالأحداث التى وقعت فى إيران (آنذاك) .

تكون فرعا خاصا من فروع السلطة التنفيذية . ويذكر دليل الحكومة الامريكية ٣٢ هيئة مستقلة رئيسية تحت هذا الاطار . . من بينها ثلاثة مما يتصل عملها بموضوع الدراسات والتحضيرات اللازمة للمستقبل كالهيئة القومية للعلوم والهيئة القومية للفنون والانسانيات والمجلس الاتحادي للعلم والتكنولوجيا .

وفي خارج النطاق الحكومي ، يوجد في الولايات المتحدة مئات من المؤسسات والهيئات والجمعيات التي تعمل في مجالات جمع وتخزين المعلومات كمؤسسة راند Rand Corporation أو في مجال تطوير العلوم كالاكاديمية القومية للعلوم والاكاديمية القومية للعلوم الهندسية ، أو في مجال البحوث المستقبلية : كالمجلس القومي للبحوث وجمعية عالم المستقبل World

Future Society ومقرها واشنطن ، ومركز أبحاث تخطيط التعلم ومقره في سيراكيوز - نيويورك - وأقسام الدراسات المستقبلية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في بوسطن ، ومركز الدراسات المتكاملة بجامعة نيويورك .

والى جانب أعمال التنبؤ التي تقوم بها المؤسسات الامريكية الرسمية وغير الرسمية على النحو السابق - تقوم الجامعات والمدارس الثانوية في الولايات المتحدة بتدريس مقررات متخصصة في علم المستقبلية بلسنغ عددها ٤٧٥ مقرا دراسيا ، وذلك في الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧١ - فقط . كما أن ١٨ ولاية امريكية أدخلت هذه المقررات ضمن برامج التعليم الرسمية بها ، كما تخصص في الولايات المتحدة الآن عدد من دور النشر والتوزيع للدراسات المستقبلية بحيث يقتصر نشاطها على هذا المجال .

٢ - مستقبل الشرق الاوسط في التصورات والتحركات السوفييتية :

يستطيع المتابع المدقق للمرحلة الحالية أن يلمع عددا من التحركات السوفييتية في منطقة الشرق الاوسط والمناطق المحيطة بها من زوايا مختلفة وذلك على النحو التالي :

* تزايد التسليح السوفييتي لليبيا وسوريا والتواجد العضوي بهما في اطار خبراء عسكريين وخبراء تنمية اقتصادية .

* محاولات اقتراب « اشبه بالمغازلات السياسية » مع كل من السعودية والكويت والمغرب والاردن ، وهي الدول ذات الانظمة التقليدية التي كانت لوسكو نحوها مواقف ونظرات غير ودية في مراحل سابقة .

* محاولات لتثبيت الوجود السوفييتي في عدن والانتقال منه الى اليمن الشمالية وخاصة مسع تزايد احتمالات اكتشاف البترول على الحدود المشتركة بين اليمنيتين .

* الدخول المكثف في الشارع اللبناني بعد غيبة التواجد السوفييتي المباشر عن الارض اللبنانية .

* استمرار الامداد العسكري للعراق حتى بعد توجهه الاخير لاعادة العلاقات مع واشنطن .

* الاحاطة بالشرق الاوسط من افغانستان شرقا الى تيوبيا والصومال واريتريا جنوبا .

* الاهتمام المتزايد بمنطقة جيبوتي ومحاولة الاقتراب من الصومال وخصوصا بعد تبين اهمية مداخل البحر الاحمر ودورها في التحكم بالملاحة فيه والدخول الى مياه المحيط الهندي .

* السياسة السوفيتية المتبعة بحرص وحنكة ازاء مسأله هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل ، واستثمار هذه السياسة بطريقة ذكية في الضغط على طرفي الصراع العربي الاسرائيلي بما يحقق المصلحة السوفيتية في المقام الاول .

وقد تختلف التفسيرات لهذه التحركات والسياسات السوفيتية بحسب مواقع المفسرين ومواقفهم السياسية كما تختلف بحسب قدر العلم المتاح عن الظروف والعوامل الداخلية التي تحكم حركة الاتحاد السوفيتي الخارجية . ففي احد التقارير السنوية التي اعدتها وكسالة المخابرات المركزية الامريكية عن اتجاهات ومؤشرات التطور في القوة الانتاجية والمستوى الاقتصادي لدى اهم دول العالم جاء مثلا ان الاتحاد السوفيتي مقبسل - لا محالة - على استيراد البترول الخام وان توجهاته الطبيعية المتوقعة في هذا الصدد ستكون نحو المناطق القريبة منه ويقدر التقرير ان ذلك قد يحدث خلال الثمانينات .

ويؤكد تقرير آخر لمعهد البحوث الشؤون الخارجية - صدر في لندن بتاريخ ٢ فبراير ١٩٧٩ - ان الاتحاد السوفيتي سيحجز تقدما كبيرا في مجال القوة النووية الاستراتيجية خلال نفس الفترة وان هذا التقدم سيتضمن بالضرورة توزيعا جديدا لمواقع الصواريخ العابرة للقارات وزيادة في عدد الغواصات النووية التابعة للاسطول السوفيتي في البحر الابيض المتوسط .

وفي دراسة ثالثة نشرتها الدورية الخاصة بالاكاديمية الامريكية للعلوم والفنون في عام ١٩٦٧ جاء ان هناك توقعات لحدوث أزمة سياسية داخل الاتحاد السوفيتي

فى نهاية الثمانينات تتمثل فى اضطرابات على نطاق واسع تكون بدايتها مطالب الاقليات ، وقد تصل الى تدهور نسبى ومؤقت فى السلطة المركزية تجاه الاقاليم السوفيتية المترامية ، مع احتمال حدوث بعض الصراعات العلنية بين القطاعات الرئيسية داخل الحكومة حول مسائل السياسة الخاصة بالسلع الاستهلاكية وبعض مسائل السياسة العسكرية .. وقد يؤدى ذلك الى اتقسامات داخل الحزب الشيوعى . ويصاحب ذلك - كما تتوقع الدراسة - ضعف القبضة السوفيتية على شرق أوروبا ، واحتمال حدوث محاولة لاعادة توحيد الالمانيتين تجهزها على الفور المسامى والاتصالات الدبلوماسية المشتركة بين الولايات المتحدة وبعض دول شرق أوروبا .

واذا كانت الدراسات السابقة تقدم بعضا من التوقعات والتفسيرات الغربية للحركة السوفيتية المستقبلية فان الجانب السوفيتى نفسه له تصورات وتفسيراته وتوقعاته المختلفة .. فى دراسة نشرها الخبير السوفيتى هنرى تروفيمنكو فى الدورية الامريكية « السياسة الخارجية » Foreign Affairs. جاء ان السياسة السوفيتية الداعمة للبلاد النامية والتي تشمل ٧٠ دولة وتتضمن توسيع حوالى ١٠٥٠ صناعة محلية وعددا آخر من المشروعات القومية .. انما هى تعبير عن تنامى الاقتصاد السوفيتى ..

ويؤكد تروفيمنكو ان السوفيت « ليس لديهم تطلع الى توسيع حدودهم الجنوبية ولو لبضعة اميال » ، وانهم فى غنى عن بتروى الشرق الاوسط لان لديهم ما يكفيهم بل وما يمكن لهم تصديره للغرب » وانهم لا يتطلعون الى النزول فى مناطق يتحتم فيها المواجهة مع الامريكيين مما

قد يصل الى حد المواجهة النووية .. » ، وفي عبارة ذات دلالة يذكر الخبير السوفييتي أن « ثمن البترول العربى لا يقارن بالحرب النووية التى يمكن أن تسفر عنها المواجهة مع أمريكا » ويؤكد السكاتب « أن السوفييت مستعدون للتفاوض لرفع المخاوف القائلة بوجود تطلّيع سوفييتي نحو بترول الخليج » .. وهم « يدعون الى اتفاق دولي يضمن حقوق السيادة لدول المنطقة وتأمين الممرات المائية وغيرها » .

وقد تستلزم هذه المقولات السوفيتية عن عدم احتياج موسكو لبترول الشرق الاوسط وعن حقيقة نمو الاقتصاد السوفييتي باعتباره العنصر المساعد على تنمية المعونات السوفيتية الخارجية وقفة فحص وتحقيق على ضوء المعروف عن حالة المحاصيل الزراعية السوفيتية في بداية الثمانينات واللجوء السوفييتي الى التكنولوجيا الغربية في مشروعات الغاز الطبيعي بسيبيريا وخط انابيب البترول في اوربا ، وموقف العميلة الاجنبية في الاتحاد السوفييتي ، والاصرار على عدم اعادة جدولة الديون بالنسبة لبعض البلاد التى تتلقى منهم معونات عسكرية او اقتصادية .

٣ - مستقبل الشرق الاوسط فى الخطط والتصورات الاوربية :

برغم أن الكثيرين فى كل من اوربا الغربية وبلاد الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل يعترفون ضمينا بوجود بعض الابعاد الدفينة او الكامنة فى علاقاتهم المشتركة .. الا انهم يحاولون - جاهدين - تصوير هذه الابعاد ايجابيا وتوجيهها الى حيث لا تطفو على سطحها .
المواقف الكامنة فيها بفعل التنسافس التقليدى بين الحضارات .

فعلى الجانب الفرنسى مثلا يستطيع قارىء مذكرات دييجول تحت عنوان « الامل - التجدد ١٩٥٨ - ١٩٦٢ » أن يلحظ استحضر فرنسا لفكرة « الدور التاريخى » و « العودة من جديد » - يقول دييجول : « فى هذه البقعة من العالم « يقصد الشرق الاوسط » حيث كانت فرنسا دائما حاضرة وفاعلة من الطبيعى أن نعمل على استعادة دور فرنسا التاريخى خصوصا مع الاهمية السياسية والاستراتيجية الكبرى التى اُضيفت فى العصر الحديث الى وادى النيل ودجلة والفرات والبحر الاحمر والخليج » . . ثم يستطرد ويقول « ان كل شىء يدعونا الى العودة من جديد الى القاهرة ودمشق وعمان وبغداد والخرطوم وان نبقى فيها كما بقينا فى بيروت . . طلاب صداقة وتعاون » .

وفى نفس هذه المذكرات كتب دييجول أيضا مشيرا الى اهمية وحيوية البعد الحضارى والثقافى فى علاقة فرنسا بالمنطقة « ان لكل من فرنسا والبلاد الواقعة على الجانب الآخر من البحر المتوسط نسقه وعبقريته فى التقدم نحو الحضارة الصناعية . فاذا أردنا أن نبني حول هذا البحر المتوسط حضارة كبرى لا تمر عبر النموذج الأمريكى فلا بد عندئذ أن تتفتح حضارة كل منا على حضارة الآخر » .

واذا كان دييجول قد استحضر بهذه العبارة فكرة « اللقاء الحضارى » فقد استحضر فى نفس الوقت فكرة « استقلالية حضارة البحر المتوسط فى مواجهة النموذج الأمريكى » . ونفس هذه الفكرة الاخيرة نراها تتردد على لسان ميشيل دوبريه وزير الدفاع الفرنسى فى عهد دييجول ولكنها موجهة هذه المرة الى غرماء فرنسا التقليديين فى أوروبا الغربية حين قال « ان الذين ينتقدون توجهات

فرنسا نحو المنطقة العربية لاشك منافقون .. وأن مايشير
جزع الانجلوساكسون فى المقام الاول هو أن فرنسا
بدات تستعيد أسواقهم الاقتصادية هناك .

وسواء تميزت أشكال العلاقات الأوروبية القادمة
مع منطقة الشرق الاوسط والبلاد العربية بالصرع أو
تميزت بالتعارن فالذى لاشك فيه أن المنطقة تمثل لاوروبا
اهمية قصوى ومجالا حيويا تحرص على الانفراد به
لنفسها دون منازعة من جانب السوفيت أو الأمريكين .
وقد يكون من الواجب على شعوب الشرق الاوسط
الانتباه تماما الى حقيقة الدوافع والتوازنات الدقيقة
التي تحكم الحركة الأوروبية تجاه منطقتهم ، وورصد
ماقد يكون فيها من تناقضات وصراعات داخلية ظاهرة أو
كامنة مما يمكن استثمارها لصالح المنطقة مستقبلا ...
وقد يكفى الإشارة هنا الى الوصف الذى أطلقه نيكيتا
خروتشوف السكرتير العام الاسبق للحزب الشيوعى
السوفيتى اذ قال : « ان السوق الأوروبية المشتركة وضع
شاذ يشبه زواج رجل برجل ، وهو تقريبا نفس ماذهب
اليه مارشال ماكلوهان - حين قال أن المظهر الوحيد
للوحدة الأوروبية هو مظهر اليكترونى » ، وبرغم ما قيل
عن وجود ملامح قومية أوروبية جامعة اسمها القومية
الاقتصادية Economic Nationalism.

وأن هناك ولاء أوروبا قاريا يعبر حدود الدول الأوروبية
فى انسياب وانطلاق تؤكد ظواهر عامة كثورة الطلاب
الأوروبيين فى توقيت واحد عام ١٩٦٨ ، ويدعمه
الاحساس بخطر المنافسة الخارجية الواردة من الشاطئ
الآخر عبر الاطلنطى .. فانه لا تزال هناك اختلافات
سياسية لا يمكن انكارها ، وطبائع شعبية يصعب تغييرها
ومصالح خاصة بكل دولة أوروبية لا يمكن تجاهلها .

والذى يهمنى فى كل هذا هو كيفية توظيف كل من
حقائق الاتحاد وحقائق الخلاف بين هذه الوحدات
الاوروبية فيها يحقق المصلحة العربية الاساسية سواء
كان ذلك فى اطار الحوار الحربى الاوروبى الجماعى ، او
كان فى اطار العلاقات الثنائية المباشرة .. وهناك بالطبع
مجالات مستقبلية عديدة لهذا التوظيف نذكر منها على
سبيل المثال : مشروع تحييد البحر المتوسط ، ومشروع
اعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية ،
ومشروع سوق البحر المتوسط المشتركة ، وقضية
القدس ، وتأمين الملاحة فى البحر الاحمر ، والامسنى
الاوروبى (١) .

نبوءة نوستر اداموس :

وفى الادب الاوروبى القديم نستطيع ان نلاحظ بعض
الاشارات الاخرى التى تتصل بالرؤية الاوروبية لمستقبل
الشرق الاوسط ، ومن بين هذه التصورات ما جاء فى
شكل نبوءة لاحد الكهان العرافين فى فرنسا ويدعى
نوستر اداموس .. والحق اننا لم تكن لنرضى فى هذا
البحث الذى يزعم لنفسه قدرا من الصفة العلمية والذى
يتوجه فى الاساس الى تبني فكرة دراسة المستقبل
بطريقة علمية وجادة وموضوعية بأن نعرض فيه لمقولات
العرافين او لنبوءات الكهان والقديسين ، وانما يشفع لنا

(١) سبق للباحث تفصيل هذا الراى فى دراسته المقدمة لمعهد
الدراسات المديونيةوماسية بوزارة الخارجية بعنوان : (الخطر
الاسرائيلى على اوريا - دراسة فى اختلاف المصالح .. مايو
١٩٧٣) .

في هذا الاستثناء الحرص على تبين بعض الأبعاد الواردة في التراث الأدبي الأجنبي عن الشرق الأوسط وأهميته ومستقبله مما قد يفيد في التعرف على ما نسميه بالأبعاد الكامنة أو التصورات الدفينية التي تقف وراء بعض السياسات الأوروبية بطريقة غير مباشرة والخطر والمهم في هذه الحالة الفرنسية التي سنعرضها أنها جاءت متطابقة إلى حد كبير مع كثير من المصالح والتطورات المعاصرة التي نشهدها على مسرح الشرق الأوسط .

أقد كتب نوستراداموس يقول في نبوءاته الشهيرة التي اتخذت في القرن السابع عشر شكل المذكرات الرمزية :

« سوف يشهد العالم على مسرح الشرق خلال أربعمائة عام صراعا من نوع الصراعات القديمة وسوف يبدأ بعد ذلك الصراع بظهور رجل في البلاد القديمة يرتدى عباءة سوداء فضفاضة يحاول أن يحجب بها أشعة الشمس عن « البلاد الجديدة » ، وسوف يدخل العالم كله في صراع ضد بلاد الشرق ، على الأرض القديمة وتكون الغلبة في الفترة الأولى من الحرب للتحالف الذي يتم بين « البلاد الجديدة » و « الدب الأبيض » ثم يتفكك هذا التحالف بعد فترة لتنتصر عليهم البلاد القديمة ويسود السلام في الدنيا فترة طويلة جدا من الزمان وقد يكون ذلك هو السلام النهائي » .

ولقد فسر بعض شراح هذه المذكرات رمز « البلاد القديمة » بأنها فلسطين أو إيران والبلاد الجديدة بأنها الولايات المتحدة ، وأما بلاد الدب الأبيض فطبيعي وفق هذا الشرح أن تكون الاتحاد السوفيتي ، وقد ورد في شرح المعاصرين لنوستراداموس أن تلك الرموز الواردة

في مذكراته المكتشفة بعد وفاته بسنوات كانت بسبب خوفه من بطش زملائه في الكنيسة الفرنسية الذين اتهموه بمشايعة بعض الافكار الاسلامية ، وقد يؤكد ذلك ان هناك ما يشبه التطابق بين ما أورده هذا الكاهن الفرنسي المغمور وبين ماورد في مستهل سورة الروم بالقرآن الكريم عن مراحل الحرب ومآلها بين بلاد الروم وبلاد الاسلام ، حيث جاء قول الحق تعالى « غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيفلبون » صدق الله العظيم .

وعلى أية حال فاذا كان المنجمون - كما يقال - كاذبين - ولو صدقوا .. فان العيون والأذان المعاصرة لا تستطيع الا أن تكون صادقة فيما ترى وما تسمع عن بدء تشكيل ملامح مشابهة لصورة الشرق الاوسط والعالم كمسما تصورهما نوستراداموس ابتداء من ظهور خوميني في ايران بعباءته السوداء التي ترمز الى البترول ومحاولته حجب هذا البترول عن الغرب في فترات معينة حتى يبلغ الامر في العالم الغربي درجة من الاظلام والبرودة تشسبه الشمس حين تحجب طاقتها ، ثم هانحن أولئك بصدد سياسة وفاق تمضي ثم تتقطع ثم تمضي فتتقطع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وأخيرا نجد أن اسرائيل بتحديثها لقرارات المجتمع الدولي وقوانينه المتعارف عليها وكأنها تدعوه الى منازلتها في ساحة الشرق الاوسط أو على أرض البلاد القديمة ، وقد يكون لبنان هو المقصود بهذه الساحة ، وقد تكون فلسطين أو ايران ، ثم هاهي بواكير الحرب الطائفية بين « الشيعة والسنة والدروز .. والموارنة » تظهر في هذه المنطقة يساند كلا منها قوة دولية خارجية ذات توجهات ومصالح متباينة وما تزال هناك مجالات متسعة لدراسة احتمالات تطور هذه الصراعات الطائفية المحلية ، ومدى مايمكن أن

تصل اليه في وجود قوات دولية تحت علم الأمم المتحدة
أو غيره ، والمدي الذي يمكن أن تصل اليه استمرار
الأمور الراهنة في القدس ، وموقف الفاتيكان من هذه
المسألة وتأثيرات فكرة « الجهاد الاسلامي » المتنامية الآن
في منطقة الشرق الأوسط .

٤ - الخطر الاسرائيلي على مستقبل الامن القومي المصري والعربي

يمكن بغير حرج علمي كبير القول بأن اسرائيل لاتزال
تعتبر المصدر الرئيسي لتهديد الامن القومي العربي حاليًا
ومستقبلاً ، اذ تحتل قواتها بالفعل اراضي دول عربية
مجاورة ، كما تقوم الفلسفة الاستراتيجية للدولة
الاسرائيلية - والتي لم ينكرها احد من قادة اسرائيل
السابقين أو المعاصرين - على أساس جوهرى خطير هو
آية له الواردة في التوراة : « في ذلك اليوم قطع الرب
مع ابراهيم ميثاقاً قائلاً : لنسلك اعطى هذه الارض من
نهر مصر الى النهر الكبير .. نهر الفرات » .

قال بن جوريون احد مؤسسي الدولة الاسرائيلية في
ديسمبر ١٩٤٨ عقب معركة فلسطين : « ان الانتصارات
العسكرية الاخيرة هي احدى المقدمات لاهداف اسرائيل
البعيدة .. فعلى الشعب ان يكتل قواه للوصول الى تلك
الاهداف .. استعداداً للوصول الى الهدف النهائي في
بناء الدولة اليهودية وجلب يهود العالم جميعاً وتحقيق
النبوءة الواردة في التوراه : من النيل الى الفرات
حدودك يا اسرائيل » .

وبن جوريون أيضاً هو الذي قال ذات يوم لمراسل
أحدى الصحف « كان هناك قديماً شعبان عظيمان

لا ثالث لهما هما اليهود واليونانيون .. وليسنا نرى
الآن اثرا للعظمة القديمة في اليونان الحديثة .. أما نحن
اليهود فلا تزال الرسالة في يدنا نريد أن يبلغها للعالم ..
ولقد قطعنا تلك الرسالة في منتصفها ، وفي الوقت
المناسب ستكون الملايين منا اقوى فاقوى وسسنكمل
الرسالة « (١) .

ويقول اسرائيل زانكويل أحد زعماء الصهيونية الاوائل
ومؤسس المنظمة الصهيونية لاستعمار الاراضي منسد
حوالي تسعين عاما « ان فلسطين وطن بلا شعب ، ويجب
أن تعطى لشعب بلا وطن .. وأن واجب اليهود هو أن
يضيقوا الخناق على العرب حتى يضطروهم الى الخروج
وليس في نفوسهم العودة » .

وأصرح من هذا قول الكاتب اليهودي « بن آفي » في
جريدة « دواهايوم » العبرية « ان على اليهود أن يطهروا
وطنهم من المفتصبين ، فعلى سكان فلسطين المسلمين أن
يرحلوا الى الحجاز والصحراء وعلى سكانها المسيحيين
أن يذهبوا الى لبنان .. »

واذا زعم اليوم زاعم بأن تلك المآثرات والمقالات قد
صدرت في ظروف الانفعال اليهودي بالاضطهاد والشتات
فيما قبل انشاء الدولة الاسرائيلية وأن الفكر الرسمي
لهذه الدولة قد صار ملتزما بعد اكتساب الشرعية الدولية
واستقرار المقومات القانونية والاقتصادية والعملية -
بحدود العمل الدولي المقنن .. فكيف يمكن إذن تفسير
الادعاء الاسرائيلي المعاصر بأن منظمة الامم المتحدة ذاتها -

(١) انظر مؤلف الاستاذ عبد المنعم خلاف مع القومية العربية
في ربيع قرن - مقال نقطة البدء في الاتجاه الصهيوني الى بلاد
العرب - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ص ١٥١ .

وهي التي تم في اطارها تقنين الوضع الرسمي للدولة الاسرائيلية - تعمل على أسس غير أخلاقية (١) .

وكيف يمكن أيضا تفسير اصرار اسرائيل حتى الآن على عدم تحديد حدودها الدولية في اطرارات أو موثيق قانونية ومسجلة ؟ .

وكيف يمكن أيضا تفسير غياب الإنكار الرسمي لهذه التطلعات الاسرائيلية القديمة والتي لا يزال الكذبست الاسرائيلي يحمل شعارها والامل فيها على جدران مبناه وعلى السنة أعضائه ؟

وكيف يمكن أيضا تفسير توالي اعلانات ضم الاراضي والمدن والمواقع التي قامت اسرائيل باحتلالها عقب الحرب العديدة التي تمت بينها والدول المجاورة لها كالجولان والقدس ، وبعض مواقع الضفة الغربية لنهر الاردن ؟ وكيف يمكن تفسير عمليات التهويد للمدن والمواقع التي لم يعلن ضمها بعد ، واتخذت كافة الاجراءات الضاغطة من أجل اخراج العرب منها ونقل المستوطنين اليهود للحلول محلهم فيها ؟

وأخيراً .. وليس آخراً .. كيف يمكن تفسير تلك التصريحات المنسوبة لقادة اسرائيل المعاصرين الذين يتحدثون عن حق اسرائيل في أن تكون صاحبة الكلمة الأولى والوحيدة في تفسير الاحداث على مسرح الشرق الأوسط والبحر المتوسط (٢) .

(١) من بيان مندوب اسرائيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة - أكتوبر ١٩٧٤ .

(٢) يقول جدعون روفائيل المدير العام الاسبق للخارجية الاسرائيلية في محاولة لانكار تطلع فرنسا الى مركز متميز في البحر المتوسط : « ان فرنسا تريد ان تحتل موقعا رئيسيا في

وقد تلجأ إسرائيل في بعض المراحل الى الظهور بمظهر
الساعي نحو معايشة الدول المحيطة بها معايشة سلمية ،
قد تذهب في مقولاتها الدعائية الى تصوير مستقبل
منطقة على أنه مستقبل للتعاون الايجابي البناء بينها وتلك
الدول .. الا ان هذه الصور والأطروحات الدعائية
لا تستطيع - برغم الجاذبية المؤقتة لبعضها - ان تخفي
حقيقة التوصيف المقتعل لمعايير المشاركة المطروحة في هذه
المشروعات بين العرب واسرائيل ، فمعظم ما يقال عن
هذه المشروعات يقوم في أساسه على تصوير مجحف
وتقسيم تعسفي بين ما يسمى بالعرقية اليهودية الخلاقة
والمعرفة الفنية المتوافرة لدى اسرائيل ، من جهة وبين
المال العربي والأيدي العاملة الكثيفة المتوافرة لدى الجانب
العربي من جهة أخرى ، وهو تصوير يعكس على أحسن
الفروض حرص اسرائيل على استغلال أكبر قدر ممكن
من الامكانيات والمزايا النسبية المتوافرة في الاقتصاديات
والأسواق العربية بما يحقق في النهاية مصالح اسرائيل
الخالصة ويضعف من طموحات التنمية والاستقلال لدى
الطرف العربي .

ويعتبر المشروع الذي طرحته في عام ١٩٦٧ الرابطة
الاسرائيلية للعمل من أجل السلام نموذجاً معبراً عن هذه
الخصائص والدوافع الاسرائيلية في سائر المشروعات

البحر المتوسط كما كان يريد فابليون ان يعمل منذ ١٧٠ عاماً ،
ولكنها يجب الا تنسى انه توجد الآن في قطاع لا يستهان به من
ساحل البحر المتوسط دولة قوية تسمى اسرائيل ولا يمكن بدون
بوافقتها ان يتم شيء في الشرق الاوسط .

وكالة الانباء الالمانية - تل ابيب - في ١٧/١/١٩٧٠ - (رقم
البرقية ١٥٩ - ٢٣٢٠)

المطروحة ، ففي هذه الدراسة تقترح الرابطة فكرة سوق مشتركة لدول الشرق الاوسط تحصل فيه اسرائيل على النصيب الاوفر من مراكز الصناعات النسبوية والبتروكيماوية والتعدين ، ومراكز الطب والسياحة ، وزراعة الحمضيات وتصنيعها ، وتقدم الدراسة في اطار دعائي جذاب يوهم الراى العام العالمى بعدالة التوزيع وعلميته بينما هو فى حقيقته حجب للدور الطبيعى الذى يرشحه الموقع الجغرافى والامكانات الذاتية لكثير من الدول العربية .

كذلك نستطيع ان نلاحظ الكثافة النسبية فى طرح الافكار والمشروعات الخاصة بالتعاون الاقتصادى المشترك بين اسرائيل والبلاد العربية فى توقيتات خاصة ترتبط بمراحل الحرج فى الاقتصاد العربى ، او فى تطورات الصراع الدبلوماسى بين اسرائيل والعالم العربى ، مما يسمح للبعض بالشك فى مدى صدق هذه المشروعات ومدى سلامتها من الناحية الموضوعية والاقتصادية حيث انه من الوارد فى تقدير البعض ان يكون الاعلان عن هذه المشروعات أحد عناصر الاغراء الاسرائيلى او الضغط الاسرائيلى للتعجيل بتمرير مشروعاتها الدبلوماسية والتفاوضية على حساب بعض المبادئ القانونية والاسس السياسية التى يتضمنها الموقف المبدئى للجانب المصرى او الجانب العربى .

ويمكن الى جانب ذلك ملاحظة عدد آخر من التطورات الحديثة التى ادخلتها اسرائيل مؤخرا فى مناهج ووسائل اقترابها من اهدافها وذلك فيما يتعلق بحدود استخدام القوة الحربية . . وهى مؤشرات - يفترض استمرارها - والتوسع فى استخدامها مستقبلا - وذلك على ضوء غياب ما يثبت عكس ذلك - .

أ - التحول من العمليات المحدودة إلى العمليات
الواسعة التي تستخدم من أجل أحداث التغييرات
الديموجرافية الكبرى « عملية لبنان » .

ب - التأكيد على نظرية وايزمان في ضرب المراكز
الرئيسية لدى الخصم والتحول من احتلال التخوم إلى
احتلال وضرب العواصم والمناطق الاستراتيجية العربية
« ضرب المفاعل النووي العراقي - غزو بيروت » .

ج - التأكيد على مفهوم الحرب الاختيارية كبديل
للحرب الدفاعية أو الاجهاضية .. ويقصد بذلك الحرب
التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وفي التوقيت
الذي تحدده .

د - توسيع نطاق المجال الحيوي الاسرائيلي ليشمل
الدول الاسلامية والنظام الاقليمي الافريقي « محاولات
الاقترب من الهند - سرى لانتكا - الصومال - قينيا -
السودان - وتركيا » .

هـ - تنمية القدرة النووية تحسبا لاية مواجهة كبرى
بين العرب واسرائيل . (١)

(١) ورغم اعتماد اسرائيل احاطة برنامجها النووي منذ فترة
طويلة بغموض مقصود بحيث تسمح ببعض الشك في امتلاكها
للقنبلة الذرية وبدون تسجيل هذا الموقف على نفسها ، فان
المظاهر التي التقطها القمر الصناعي الامريكي يوم ٢٢ سبتمبر
١٩٧٩ في جنوب المحيط الاطلنطي قد قطعت في تقدير الكنديين
هذا الغموض والشك . وقد ورد في بعض تقارير مخابرات وزارة
الدفاع الامريكية ان هذه المظاهر ليست الا شواهد تجريبية قنبلة
ذرية مشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا .. ويتبقى مع ذلك
مسائل اساسية لا بد من حلها بالنسبة لاسرائيل واولها مسألة
أخط الامان النووي لهم وسط الظروف الجغرافية والطبيعية التي
تحكم استخدامهم المحتمل لمثل هذا السلاح مستقبلا ..

انظر الدراسة الممتازة للواء احمد فخر - رئيس تحرير مجلة
الدفاع القاهرة - العدد الثالث ابريل ١٩٨٥ .

و - القيام انفراديا بمشروعات داخلية من شأنها التأثير بالسلب على المركز الاستراتيجي للأطراف المجاورة « كمشروع شق قناة بين البحر الاحمر والبحر الميت » « مشروع تحويل روافد نهر الأردن » « زيادة عدد المستوطنات اليهودية على الحدود اللبنانية » « استقبال يهود الفلاشا القادمين من اثيوبيا » « التركيز على مشروعات الجذب السياحي في ايلات وطابا » .

هـ - مشروعات واتجاهات اقليمية اخرى ذات تأثيرات سلبية على المركز الاستراتيجي المصري في المستقبل :

والى جانب التطلعات والخطط والمشروعات المباشرة الامريكية والسوفيتية والاوربية والاسرائيلية ، توجد هناك اتجاهات ومشروعات اخرى تشهدا بين الحسين والآخر ساحة الشرق الاوسط والاقاليم المجاورة لها تلعب فيها اطراف عديدة ومتباينة المواقع والاتجاهات .. أدوارا ظاهرة أحيانا ومستترة في أحيان أخرى .. بحيث تختفي أو تتميع فيها حقيقة القوى الأساسية والأهداف والمصالح التي تقف وراء الترويج لها .

وقد يبدو الشكل الخارجي لهذه المشروعات جلدًا لبعض دول المنطقة أو معبراً عن المطالب والمصالح الموقوتة لبعض وحداتها ، إلا أنها لا تخلو - بحكم محصلة آثارها المتوقعة في المدى البعيد - من التأثير بالسلب على المركز الاستراتيجي المصري أو العربي مستقبلا .

ونذكر هنا بعض أمثلة هذه المشروعات مع موجز مختصر لكل منها :

مشروع اطلس لنقل البترول من مناطق الخليج والسعودية الى الساحل الغربى لافريقيا :

وقد ورد اول ذكر لهذه الفكرة ضمن انباء تناقلتها الوكالات العالمية منذ عدة سنوات عن توقيع حكومة السودان لاتفاقيات مع بعض الشركات الامريكية بشأن مد خط انابيب بترول يقع من احد الموانى على البحر الاحمر ويمر عبر بلاد افريقية عديدة بينها الكامرون وحتى السواحل الغربية لافريقيا مقابل رسوم مرور مجسزية تحصلها السودان سنويا .

وقد تبين فى مرحلة لاحقة ان هذا المشروع وارد ايضا ضمن المشروعات الاقتصادية الليبية التى تخطط لها وتمولها تحت شعار التنمية الاقليمية لحزام الساسافانا الافريقى . . ولكن هذا المشروع الليبى الذى لم ير النور بعد والذى يقدر لتنفيذه مدة سبع سنوات تضمين امتدادا بحريا لانايبب البترول تحت سطح مياه البحر الاحمر من احد الموانى السعودية وحتى احد الموانى السودانية ثم يبدأ بعد ذلك الجزء البرى من هذا الخط ليمر عبر تشاد ومالى والنيجر وموريتانيا « وليس عن طريق الكامرون » .

وبغض النظر عن مدى الجدوى الاقتصادية والصعوبات العملية والطبيعية التى تكتنف هذا المشروع ، وبغض النظر عن ضخامة التكاليف الاستثمارية وعدم وضوح الجهة التى ستقوم بالتمويل والتأمين لهذا الخط ، وعدم وضوح الدوافع السياسية التى تقف وراء هذا المشروع . . فان المؤكد ان مثل هذا المشروع من شأنه التأثير على المعابر المصرية لنقل البترول وهى قناة السويس وخط سوميد وعلى الاخص فى المدى المتوسط .

المشروعات المائية على حوض نهر النيل :

تعتبر محاولة المساس بكمية المياه الواردة الى مصر عبر نهر النيل من أخطر المحاولات تأثيراً على المركب الاستراتيجى المصرى وعلى هذا الأساس تبدو أهمية التحرك المصرى لتأمين استقرار العلاقات مع دول حوض النيل والعمل والمشاورة الدائمة معها فى كل ما يتصل بالمشروعات المائية الجديدة التى يفكر فيها أحد الاطراف ، ويدخل ضمن ذلك محاولات تانزانيا مؤخراً لاستغلال مياه بحيرة فيكتوريا فى توسيع رقعة الاراضى المروية بواقع مائة ألف فدان لزراعتها قطناً ، وقيام أثيوبيا بطرح مشروعات مماثلة لإنشاء سدود جديدة ، وقد يستحق انتباهنا بحث معنى اشتراك كوريا الشمالية فى دراسة وتنفيذ كثير من المشروعات المطروحة . كذلك يلزم الانتباه الى خطورة الافكار الليبية الشديدة بتحويل جزء من مجرى النيل الى واحة الكفرة بالصحراء الليبية ، والى خطورة انفراد السودان او الشركات الأجنبية العاملة فى مشروع قناة حـونجلى بمتابعة التنفيذ بعيداً عن مشاركة مصر او متابعتها .

تناقص الأهمية الدولية للبترول العربى :

الى جانب النفاذ التدريجى لاحتياطيات البترول فى العالم العربى والذى تقدر له بعض الدراسات الأجنبية أن يحدث فى الفترة من ٢٠٢٥ - ٢٠٣٥ ، فان هناك أخطاراً ومؤثرات سالبة أخرى من شأنها التأثير على أهمية البترول العربى - حتى قبل نقاده .. وأهم هذه الاعتبارات ما يلى :

أ - نمو مصادر الطاقة البديلة خارج منطقة الشرق الأوسط وعدم الاستعداد العربي الكافي للانتقال الى هذه البدائل من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والاقتصادية .

ب - تزايد أهمية أسواق البترول في جنوب شرقي آسيا .

ج - عدم مقدرة القنوات الحالية لمروء البترول على استيعاب كافة صادرات المنطقة المتوقعة خلال السنوات العشر القادمة .

د - ظهور بدائل جديدة لمعابر نقل البترول الى أوروبا كخط أطلس المقترح ، والقناة الاسرائيلية المقترحة ، والنقل برا عبر الاراضي التركية .

تزايد العمالة الاسيوية في بلاد المشرق العربي :

يعتبر تزايد نسبة العمالة الوافدة الى العمالة الوطنية في أي موقع وتحت أي ظرف من المصادر التي يمكن أن يتهدد بها الامن القومي للدول المستقبلية لهذه العمالة .. وفي اطار العلاقات العربية المتداخلة قد يكون هذا القول صحيحا الى حد ما ، لكنه يصير يقينا في حالة استقدام العمالة الاجنبية من خارج الاقليم العربي . ولقد اتسم تدفق هجرة العمالة الاسيوية الى منطقة الخليج والسعودية اتساعا طفريا في اواخر السبعينات ، فقد بلغ عدد الاسيويين في هذه البقعة من الباكستان فقط عام ١٩٧٩ حوالي ١٢ مليون شخص ، بعد أن بدأ الرقم في عام ١٩٧٥ بحوالي ٢٠٠٠٠٠ فقط . وقد أدت أرقام عام ١٩٧٩ الى حالة من شبه التعادل بين حجم تدفق العمالة المصرية وحجم تدفق العمالة الباكستانية .

ثم ظهر بعد ذلك فى أوائل الثمانينات تطور آخر فى تركيب العمالة الآسيوية ، فبالإضافة إلى الهندوس والباكستانيين بدأ الكوريون والتايلانديون والفلبينيون وجنسيات أخرى يظهرون فى الخليج . وقد جاء معظم هؤلاء العمال بشبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية كما ابتكرت شركاتهم أساليب ووسائل جديدة تضمن استمرار التدفق وانتظامه وزيادة قبول الدول المضيفة لهم^(١)

والذى يهمنى فى هذا الصدد هو التأثيرات السالبة التى تترتب على هذا الحل الجديد للأسويين فى مواقع الامتداد الطبيعى لمصر والوحدات العربية الأخرى المكتظة بالعمالة الزائدة ، كما يهمنى دراسة أثر النمط المعيشى والثقافى للأسويين على النسق الاجتماعى والقيمى فى الحياة العربية . . وتؤكد كثير من الدراسات التى تمت حتى الآن أن زيادة العمالة الأجنبية عن العمالة الوطنية فى بلاد كالامارات وقطر والكويت والسعودية من شأنه تهديد مستقبل الاستقرار السياسى والاجتماعى لهذه البلدان (١) .

كما تؤكد بعض التنبؤات أن البلاد المكتظة بالسكان كمصر واليمن سوف تواجه احتمال قيام اضطرابات داخلية عندما يصبح خيار الهجرة إلى الخارج غير متاح للعديد من العمال بسبب إحلال الدول المستقبلة للعمالة همالا آخرين غيرهم . . أو لاي سبب آخر «٢» .

(١) انظر د . عبد المنعم المشاط : البعد العربى للأمن القومى المصرى دراسة منشورة فى مجلة الدفاع - العدد الثالث - أبريل ١٩٨٥ تصدر بالقاهرة ص ٦٢ .

(٢) د . فاذلى شكرى - أستاذة العلوم السياسية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا - ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط ، منشور عالى السياسة الدولية - القاهرة عدد يوليو ١٩٨٢ ص ٦١ .

تشجيع الاقليات ومشروع الكانتونات الطائفية بالمنطقة:

ترجع أفكار التقسيم الطائفي لدول الشرق الاوسط الى فترة الحروب الصليبية التي تسابقت فيها بعض الدول والوحدات الاوروبية على حماية ما أسسمته بالاقليات والمقدسات المسيحية في الشرق ... ثم تجددت هذه الافكار مع مراحل التخطيط لإنشاء الدولة الاسرائيلية بحيث تكون دولة يهودية خالصة مما استدعى تفريغ الدولة الجديدة من سكانها غير اليهود وتهجيرهم بالاغراء تارة وبالتهديد تارة أخرى الى مناطق التجمع الطائفية أو العنصرية المناظرة لهم خارج الحدود ... وصارت هذه السياسة احدى العلامات البارزة للممارسات الاسرائيلية شبه اليومية في التعامل مع السكان العرب داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وتأكدت بوضوح اكبر في المراحل الاخيرة من خلال الممارسات الاسرائيلية اثناء غزو لبنان .. الامر الذي يمكن تجميع خيوطه بحيث تتكون لدينا في النهاية صورة لمنطقة الشام وقد تصدرتها دولة « اسرائيل اليهودية » الخالصة ومن حولها دولة « لبنان المارونية » ودويلات صغيرة أشبه بكانتونات « للدروز » و « الشيعة » « والسنة » « ولعلوين » .

ونفس هذا التصور وأرد في أكثر من بقعة من بقاع العالم العربي والشرق الاوسط .. فالتخطيط يتم على قدم وساق لفصل جنوب السودان عن شماله بحجة استقلال الهوية الطائفية والثقافية لاهل الجنوب ، كما يتم بدرجات متفاوتة السرعة والوضوح بالنسبة للاقلية الكردية في العراق والقيطية في مصر ..

ويرى البعض أن انفجار الثورة الإسلامية في إيران بالشكل الذي حدث كان أحد العوامل الرئيسية التي عجّلت بزيادة وضوح هذا المخطط والبدء تدريجياً في تنفيذه بواسطة إسرائيل من ناحية وبعض الشخصيات المحلية العميلة أو الجاهلة من ناحية أخرى .

وبدیهى أن المستفيد الأول من وراء هذا التفتيت النووى للوحدات السياسية بالمنطقة هو إسرائيل والقوى الطامعة فى الشرق الأوسط ككل حيث يقدم هذا التقسيم الطائفى أفضل طريقة لشغل شعوب هذه المنطقة بصراعات محلية لتشتيت الانتباه بعيداً عن أى محاولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تحديات الطبيعة .. والبيئة .. فى المستقبل

لا تقتصر دوافع القول بوجوب التسليح السريع بمناهج وأدوات دقيقة لرصد المستقبل والاعداد له على الاخطار السياسية والعسكرية الواردة من خارج الحدود ، وانما يدعو ايضا الى هذا الوجوب - وبنفس أهمية الاسباب السابقة - عدد من التحديات الطبيعية والمشاكل البيئية التى يتوقع أن تشهدها منطقتنا خلال السنوات العشرين القادمة . بل ان منها ما قد بدأت بواكيره تظهر بالفعل فى افق حياتنا المعاصرة ، وهذه التحديات الطبيعية والبيئية سوف يلزم لواجهتها بعد رصدها - استعداد دقيق وحلول علمية وغير تقليدية من واقع ما انتهت اليه أحدث أبحاث العلوم وما يستجد عليها مستقبلا .

وسوف نتناول هنا فى عجالة مختصرة بعضا من هذه المشاكل الطبيعية والبيئية المتوقعة مكتفين فى العرض بالإشارة الى الأبعاد الإجمالية العامة لتلك المشاكل ، وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتوقعة دون الدخول الى تفاصيلها الفنية التى تحتاج خبرات أكثر تخصصا .

١ - مشكلة الجفاف :

تستخدم مصر حاليا نحو ٥٠ بليون لتر مكعب من المياه وذلك من بحيرة ناصر . وسوف يؤدي نقص المياه فى البحيرة بسبب ظروف الجفاف فى هضبات أعالي

النيل الى التأثير بصورة مباشرة على حالة الزراعة المصرية
وامكانيات توليد الطاقة ، مما قد يحدث بالتبعية أثارا
فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات بالاضافة الى ما قد
ينتج عن هذا الوضع من تناقص فى حجم الحسرة
السياحية الوافدة الى البلاد وحجم الهجرة منها الى
الخارج .

وقد يكون من بين العوامل المؤثرة أيضا فى كمية المياه
المتوافرة بمصر ظاهرة الفاقد فى مياه بحيرة السد العالى
ووفقا للقياسات المتوافرة لمعدلات التبخر التى سبق
رصدها باستعمال أجهزة القياس الفنية عند كل من أسوان
وحلفا يتبين أن متوسط التبخر السنوى من بحيرة السد
العالى يبلغ ١٠ مليارات متر مكعب . كذلك أسفرت
الابحاث التى تمت لتحديد معدلات التسرب من حوض
خزان السد عن تقدير الفاقد بالتسرب بما قيمته مليار
متر مكعب سنويا ، وهى كمية تعتبر ضئيلة على كل حال .
ويقل تأثيرها مع مرور الزمن نظرا لقيام الطمي المخزون
فى البحيرة بسد أى مسام أو قوالق فى الطبقات الارضية
المحيطة .

٢ - احتمالات النحر والاطماء وزيادة الملوحة فى حوض النيل :

تتفق معظم النظريات الهندسية فى مجال الرى الى
أن أى مشروع لتخزين مياه الفيضان المحملة بالطمي
يترتب عليه اطلاق المياه من الخزان راتقة . . مما يؤدي
الى حدوث نحر بقاع مجرى النهر .
ووفقا للدراسات الخاصة بمشروع السد العالى فان
ظاهرة النحر الكثيف خلف قناطر أسنا سوف تحدث

مع مرور سنوات طويلة . . وقد يمكن بمتابعة النحر في
الحبس الاول « اى بين اسوان واسنا » تلافى تأثير النحر
بخلف اسنا قبل حدوثه بوقت كاف (١) .

وبرغم ان عددا كبيرا من معارضى فكرة السد العالى
ومنتقديه كانوا قد اقاموا بعض اعتراضاتهم القوية على
اساس هذه الاحتمالات المتعلقة بظاهرة النحر ، الا ان
بعضاً منهم قد تراجع فى فترات لاحقة عن قسم كبير
من تقديراته المتشائمة وذلك بعد ان اتخذت الاجراءات
الفنية الوقائية وبعد ثبوت ضالة معدل النحر بخلاف
المتوقع له سابقا . (٢) .

اما ظاهرة الاطماء فى بحيرة السد العالى فلا تزال
من بين الموضوعات التى تشغل الاهتمام والقلق بالنسبة
لاثرها على حوض الخزان اولا ، ثم تأثيرها على خواص
التربة الزراعية التى تحرم تدريجيا من الاطماء السنوى
بواقع ٤ ملايين طن سنويا فى المتوسط « يمثل ذلك خوالى
٩٪ من القيمة الكلية المضافة سنويا الى التربة
المصرية » . (٣) .

(١) د . مهندس عبد العظيم ابو المعطا : مصر والنيل بعد
السد العالى أصدرته وزارة الري واستصلاح الاراضى - يناير
١٩٧٨ ص ٣٦ .

(٢) قدم المهندس على فتحى ، خبير الري المصرى فى
عام ١٩٥٦ اول محاولة للتنبؤ بالنحر الشامل . ثم عاد فى عام
١٩٧٠ ليقدم تقديرات مختلفة الى حد كبير تحت عنوان :
(اعتبارات حول مشكلة النحر) . ثم عاد للمرة الثالثة ليقدم
فى عام ١٩٧٦ مذكرة من جامعة الاسكندرية تحت عنوان :
(تقدير النحر المتوقع على اساس ما حدث فعلا حتى الان)
وهى تتضمن تراجعا ملحوظا عن تقديراته الاولى .

(٣) د . عبد العظيم ابو المعطا . المرجع السابق ص ١٠٨ .
ص ١٠٩ .

كذلك يشير البعض الى ظاهرة الضعف التدريجي في مسامية التربة المصرية واختناق البكتريا الارضية بسبب احتجاب طمي الفيضان مما يؤدي الى ضعف الانتاجية الزراعية لبعض الاراضى .

وفي تقديرنا فان الظاهرة الاكثر خطورة من الاطماء المفتقد بسبب حجب الفيضان وراء السد العالى هي تجريف الاراضى الزراعية بهدف تصنيع الطوب الاحمر او لاسباب اخرى . ولاشك ان مآخذته الدولة مؤخرًا من اجراءات حازمة لانهاء هذه الظاهرة واغلاق قمائن الطوب الاحمر يعد من الاجراءات الاستراتيجية ذات النظرة المستقبلية الحكيمة والواعية .

كذلك قد يشار هنا الى ظاهرة زيادة نسبة الملوحة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية في بعض الاراضى بسبب حرمان الارض من غسيل مياه الفيضان ويقطع بعض الجراء بأن تلك المشكلة لا صلة لها بالسد العالى ، وان ظهورها سابق لانشائه ، وهى ظاهرة طبيعية يمكن التحكم فيها عن طريق ترشيد استخدام المياه ، وعمليات الصرف وتجنب استصلاح الاراضى الجديدة في مناطق تعلو

المناطق القديمة ، والحرص على عدم تصريف نفايات وعوادم المصانع في حوض النهر الكبير .

٣ - النفاذ التدريجي لاحتياطي البترول وغياب الموارد المعدنية البديلة :

تقدر حياة المخزون العربى من البترول بمدة خمسين عاما او اقل قليلا . . وتتوقع بعض الدراسات ان تصل صادرات البترول العربى الى الخارج فى عام ٢٠٠٠ الى ٥٠٠ مليون طن وليس ثمة شك في ضرورة البحث منذ

الآن عن المقومات المتوقعة للحياة الاقتصادية العربية في حالات نفاذ هذا المخزون الهائل الذي أودعته الطبيعة في قلب الارض العربية ، واما اذا كانت هناك ثروات طبيعية بديلة يمكن أن تحل محل هذا الرصيد المتآكل شيئاً فشيئاً .

وقد يقال أن خام الذهب متوافر في بعض منحاطق الصحراء الشرقية بمصر وبعض المناطق الجبلية في اطار سلسلة الاوراس بالمغرب العربي ولكن المسألة الاهم هي مدى التكلفة المطلوبة لتشغيل مناجم الذهب تشغيفلا اقتصاديا . . وماهى السياسة الاستثمارية والامنيّة المثلى التى يلزم اتباعها فى هذا الشأن . . وذلك على ضوء حقيقة انفراد شركات التعدين الاجنبية الكبرى بمزايا التشغيل الاقتصادى والوسائل التكنولوجية المتقدمة فى حين تفتقر معظم مؤسسات التعدين الوطنية فى العالم العربى وخاصة المشتغلة بالمعادن الاستراتيجية النادرة الى هذه المزايا .

٤ - مشكلة التصحر :

أفادت الصور الفضائية التى قام بالتقاطها المسكوك الفضائى « تشالنجر » للصحراء الغربية فى مصر أن حوالى ثلثى الصحراء مغطى ببطانية من الرمال تسكونت بفعل الرياح وطبيعة التضاريس فى شكل كثبان رملية . . ولقد أثبتت دراسات مركز دراسات الارض والكواكب التابع لمعهد سميث سونيون بواشنطن أن هذه الكثبان الرملية هى السبب المباشر لصعوبة تعمير الصحراء . . . حيث انها تغمر الزراعة وتسد الطرق وتؤثر على خطوط التليفونات وتحيل حياة الانسان والحيوان فى هذه المناطق الى حياة شاقة .

وتقوم الدراسات حاليا حول هذه الظاهرة بتحديد سرعة حركة الرمال ومعدلها واتجاهها بحيث يمكن التنبؤ مسبقا بالاماكن التي ستعرض لغزوها .. ويجرى حاليا تنفيذ مشروع مشترك بين جامعة المنيا في صعيد مصر والكلية الفنية العسكرية بالقاهرة لدراسة زحف الكثبان الرملية على الاراضي الزراعية في غرب وادي النيل ليس فقط في مناطق الواحات بالصحراء ولكن أيضا بمحافظة الفيوم وبعض المحافظات الاخرى التي تتعرض بطبيعية مواقعها لهذه الظاهرة المثيرة للقلق (١) .

وهناك طرق عديدة للتغلب على هذه الظاهرة لكنها حتى الآن مكلفة وغير اقتصادية وهي تختلف من بلد لآخر حسب ظروفه وامكانياته .. في السعودية وايران مثلا تقوم سلطات البيئة برش خام البترول فوق الرمال لتثبيتها لسنوات عديدة ومنعها من تكوين الكثبان الرملية .. اما في الجزائر فقد قام الاهالي مع الحكومة بتشجير منطقة طولها ١٣٠٠ كيلومتر سميت بتجربة « الساتر الاخضر » .. وفي أمريكا تقوم بعض هيئات البحث بدراسة امكانيات نجاح رش احدى المواد الكيماوية على الرمال لتثبيتها وخاصة في صحراء نيفادا الكبرى (٢) . وبرغم أن تجربة الاهالي في مصر لزراعة الأشجار

(١) انظر مقال : الدكتور فاروق الباز - وادي النيل في هبوب مكوك الفضاء - مجلة وادي النيل - العدد الثاني مارس ١٩٨٥ ص ٦٠ .

(٢) من محاضرة للدكتور فاروق الباز عن استخدامات ابحاث الفضاء في تنمية الصحاري المصرية .. القاها في اجتماع الجمعية العربية للتعدين والبترول - يوليو ١٩٧٩ - وقد نشر ملخص لها بمجلة الشباب وعلوم المستقبل - العدد ١٢ السنة الثانية يوليو ١٩٧٩ - اعداد راوية بسالم ص ٢٥ .

والنخيل قد ثبتت لها بعض الفعالية فى بعض المناطق
الا انه قد ثبت فى مناطق معينة ان الكثبان الرملية يمكن
ان تفر تلك الاشجار .

وقد قيل فى بعض الدراسات العلمية ان افضل
الحلول للتغلب على ظاهرة التصحر هو محاولة تجنب
مناطق الكثبان الرملية عند اختيار مناطق التعمير والبعد
عن طريقها او اختيار الاماكن التى لن تصلها الكثبان الا
بعد مئات السنين بحيث تكون قسدا استفدنا الفائدة
القصى من هذه الاماكن .

وعلى وجه العموم فان تحقيق التعاون والتنسيق بين
الهيئات المعنية بهذه الظاهرة فى مصر مع مثيلاتها فى
الدول العربية التى تعاني من نفس المشكلة يمكن ان يحقق
فائدة هامة فى معالجة المشكلة واختيار انسب البدائل
والحلول من الناحية العملية . . وقد يكون مفيدا الاشارة
هنا الى الدراسات المشتركة التى بدأت بالفعل بين
جامعة قناة السويس فى مصر وكل من جامعتى اليرموك
والجامعة الاردنية فى عمان . . كذلك يمكن الافادة
بأعمال قسم الخرائط المساحية بجامعة الملك عبد العزيز
فى جده بالملكة السعودية الذى يقوم بدوره بالاعتماد
على الصور الفضائية المجسمة التى يلتقطها المكوك الفضائى
الامريكى .

هـ - مشكلة تلوث البيئة :

تعتبر ظواهر التلوث البيئى من اكثر العوامل التى
سوف تحكم فى المستقبل المنظور أساسيات التصنيع
والتوطن الصناعى ، ولذلك فان التعرف على الآثار
الكيمائية او الطبيعية الجانبية المحيطة بأى مشروع جديد

سيكون شرطاً من شروط هذه السياسات الجديدة .
وهناك مجالات عديدة يلزم الانتباه فيها الى نوع
التلوث وحجمه واثاره ، والاحتياطات الامنية والوقائية
اللازمة له ، ومن هذه المجالات « النفايات الذرية الناتجة
من مشروعات توليد الطاقة بالذرة ، والصرف الصحي
على شواطئ البحار ، وتسرب الغازات من المصانع ،
وعوادم السيارات ، والغلالة الترابية الكثيفة التي تغطي
سماء القاهرة في الحدود بين جبل المقطم وضفة
النيل » . كذلك قد يلزم الانتباه الى بعض الاشكال
الآخري للتلوث البيئي كظهور « نباتات طفيلية تغطي صفحة
مياه النيل فيما يسمى بظاهرة ورد النيل » وما يسمى
بالتلوث الضوضائي Noise Pollution

الذي ينتج بسبب ارتفاع اصوات الاجهزة ووسائل النقل
ويسبب تناقصا ملحوظا في قدرة السمع البشري وحالة
السلام النفسي والتماسك العصبى .
وقد يقال لدى البعض أن مثل هذه الامور تدخل في
عداد المشاكل الترفية ، ولكننا نكتفى هنا بالإحالة الى
ما أوردناه في إستهلانا لهذا الفصل بشأن مناقشة
مسألة مدى الترفية ومدى الوجوب الحيوى في مثل
هذه الظواهر والابحاث المستقبلية .

٦ - الانماط المناخية الجديدة :

أثار تكرار ظواهر انخفاض درجة الحرارة غير المعتادة
في شتاء الشرق الأوسط والعالم مضافا اليه تكرار
ظواهر الجفاف في أفريقيا جنوب الصحراء والهند
وجنوب آسيا . . وانتقال هذه الظاهرة تدريجيا الى

الشمال .. تساؤلات وتنبؤات عديدة عن المستقبل ..
وعما اذا كان يحمل فى طياته ملامح تغييرات جوهريّة
لنمط المناخى التقليدى السائد فى العالم .. ومدى تأثير
منطقة الشرق الاوسط بهذه المتغيرات وانعكاساتها على
مختلف مجالات الحياة فى الزراعة والرى والسياسة
والصيد والنواحى الاخرى .

ولقد عقد اتحاد معاهد الدراسات المتقدمة فى المانيا
القريبة حلقة بحث متخصصة فى عام ١٩٧٤ بمدينة بون
لدراسة هذه الظاهرة وخرج المجتمعون باجماع على أن
« الاتجاه المناخى الحالى الذى يميل الى البرودة سوف
يستمر الى نهاية هذا القرن .. وأن هناك كارثة مناخية
محتملة فى نهاية العقد القادم .. ومن المتوقع أيضا أن
يكون المناخ أكثر تقلبا منه فى العقود الماضية ..

وذكر التقرير الختامى لهذه الحلقة البحثية أنه اذا
كانت حاجة الدول والشعوب للعمل شديدة للغاية فإن
الوقت المتاح قصير أيضا للغاية .

ولأن المناخ ظاهرة عالمية فإن أى تغيير يطرأ عليه فى
اقليم لاشك أنه يؤثر على أقاليم الأرض الاخرى ، والدليل
على ذلك أنه فى الفترات التى تشهد البرودة فى أوروبا
وتتقدم الثلوج نحو الجنوب يصحبها ضعف فى هبوب
الرياح الموسمية على الهند وغرب افريقيا ، وبالتالى
تصاب بالجفاف .

وبلذيهى أن التغيرات المناخية لا بد وأن يصحبها تغيرات
حضارية وعلى ذلك فإن التحول المناخى الذى تشهده
الكرة الأرضية الآن سوف يكون به آثاره الرهيبة اذا لم
تخطط له ، ومن أوائل المسائل التى ترتبط بهذه التأثيرات
ظواهر الهجرة السكانية ، وهى التى ذكرنا - للأسف -

هجرة اضطرار ، وليست كما هي الآن هجرة ارادة واختيار .

وقد يكون من المهم بعد هذا الاستعراض الموجز لابرز المشاكل الطبيعية والبيئية المتوقعة مستقبلا - الاشارة الى التداخل الظاهر بين هذا النوع من التحديات والاحطار السياسية السابق الاشارة اليها ، ويبدو هذا التداخل فى حقيقة اهتمام اسرائيل وعدد من القوى الاجنبية ذات التطلع الحضارى المنافس لمنطقة الشرق الاوسط برصد هذه الظواهر البيئية الخطيرة ، وتفرغ جزء كبير من امكانياتها البحثية لبحث الوسائل الكفيلة بمواجهة هذه المشكلات المتوقعة سواء للتعجيل بها واستثمارها فى اضعاف المركز الاستراتيجى لمصر والعالم العربى ، او للترويج بانها الجهات الوحيدة القادرة على التصدى بنجاح لمثل هذه الظواهر والتحديات الطبيعية واستخدام هذا الترويج كوسيلة من وسائل الضغط والافراء الموجه لاضعاف الارادات السياسية المحلية فى العالم العربى امام المطالب الاسرائيلية والمطالب الاجنبية الاخرى (١) .

(١) من امثلة هذا التداخل قيام اسرائيل بالدعاية الواسعة لتجاربيها المحلية الناجحة فى تحلية مياه البحر ، والاستخدامات الرشيدة للمياه ، والاستزراع الناجح للاراضى القاحلة والصحراوية ، وقيامها بابحاث متقدمة عن التصحر والجفاف ، وكيفية حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث .

ويعتبر المؤتمر الحادى والثلاثون لخريجي اكاديمية لاهى للقانون الدولى الذى عقد بفندق شيراتون بالقاهرة فى اوائل مايو ١٩٨٥ آخر مظاهر هذه الدعاية الاسرائيلية .

مشاكل البنية الاجتماعية .. ومرحلة مفترق الطرق

ليس من قبيل التزيين البلاغى ولا من قبيل التضخيم السياسى أن يقال بأن المرحلة الراهنة فى الحياة الاجتماعية المصرية تمثل مفترقا حقيقيا للطرق فى كثير من جوانب البنية الاجتماعية . وهذا « المفترق » فى تاريخ التطور الاجتماعى يعبر عن « النقطة » أو « الحالة » التى تصل اليها الظواهر والمشاكل الاجتماعية بعد تاريخ طويل من التطور التلقائى والطبيعى ، والتى يتحتم عندها قدر من التدخل الإرادى لحسم مشكلة الاختيار بين الاستمرار فى المعالجات التقليدية بما تكلفه من مزايا الاستقرار الشكلى وما يعتمدها من أوجه عيوب وقصور فى الفعالية أو الانتقال الى معالجات ومناهج جديدة وغير تقليدية ترتبط فى العادة بقدر من القلق والتردد فى المراحل الأولى وأن توافر لنتائجها النهائية قدر أكبر من الفعالية ونصيب أوفر من النجاح .

ومشكلة هذا المفترق التاريخى لا يتوقف عند الاختيار نظريا بين البدائل والمسالك ، وإنما تمتد لتشمل أيضا مشكلة البحث عن قوة الدفع والتحصين اللازمة لتأمين المسار المختار ضد المقاومات الطبيعية أو المفتعلة التى ترتبط حتما باختيار بديل دون بديل أو انتهاج مسار دون آخر .

وفي حالتنا المصرية نستطيع أن نلمح أبعس هذا
المفترق على النحو التالي .

* بلغت مشكلة الانفجار السكاني حدا أصبح من
المحتم أمامه اجراء اختيار حاسم . ويزيد من اشكالية
هذا الاختيار أن طرائق المعالجة العلمية والمؤسسية
الواردة بحكومة بقيود ثقيلة من موروثة القيم ، وراسخ
الطبائع ، ومحدودية المعرفة ، وضيق الامكانيات المادية .
* وتوزيع الثروة في مصر مسألة جد خطيرة . وما
يزيدها تعقيدا أن مناهج المعالجة المطروحة على الساحة
لا تخلو من الخضوع لتصنيفات ايديولوجية مسبقة ،
بحيث يصعب سواء على الحاكم أو على المحكوم - أن
يختار بطريقة عملية ومتحررة - بين هذه المناهج دون
التعرض للأرهاب الفكري والمصادرة أو المزايدة السياسية
من جانب المواقع الايديولوجية والطبقية المغايرة .

* ومشاكل التعليم والامية لها اثرها المزدوج على
مستقبل البلاد سواء القريب أو البعيد اذ يترتب على
استمرارها بأحوالها الراهنة عدم القدرة على التعامل
مع حلول المشاكل السياسية أو الاقتصادية سواء كانت
تلك الحلول تقليدية أو غير تقليدية . وكذلك تحول
الامكانيات المادية والتنظيمية المتاحة حاليا دون اتخاذ
السبل المثلى لمواجهة المشكلة في جذورها .

* والظاهرة الدينية في مصر والعالم العربي عموما
لم تعد تمثل فقط احدى شواغل الفكر والاعتقاد والسلوك
الاخلاقي . بل صارت شغلا شافلا أمام صناع القرار
السياسي والاجهزة المعنية باستقرار الامن القومي .

* وقضية التعدد الحزبي في الحياة السياسية لها
مزاياها ولها عيوبها . ويتوقف الكثير في المستقبل على

مدى التطور أو التطوير الذى سيتم فى روح واطصار
الممارسة الحزبية والتقنيات التى ستدخل عليها .
* وحالة الجريمة بلغت فى حجمها وأشكالها وأدواتها
ونوعية مرتكبيها حداً غير مألوف طوال التاريخ الاجتماعى
الطويل لمصر ، بحيث صار محتوماً اتخاذ إجراءات غير
مألوفة أيضاً لمواجهة هذه المشكلة . وقد يزيد من صعوبة الإقدام
على مثل هذه الحلول الشوط الذى قطعه الحياة
الاجتماعية والسياسية المصرية فى مجال التشريع
والممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان . كما
قد يزيد من صعوبة التصدى علمياً للمشكلة استمرار
شيوع بعض القيم والتقاليد التى من شأنها تعويق
المسألة أو المتابعة على النحو اللازم .

* والعلاقة بين الأجيال : مسألة تستحق وقفة
فحص وتأمل ، حيث بلغت ظواهرها شأواً بعيداً فى
الانقطاع ، بل فى الكراهية أو السلبية وبديهي أن يكون
من بين تصورات الحلول أمور تتصل بالعملية التربوية
والتعليمية ، وبعملية التوجيه الدينى ، وبعملية القدوة
والمثال .

وفيما يلى تفصيل لأبرز المشاكل المذكورة التى يتوافر
فيها قدر أكبر من المحورية المؤثرة فى غيرها من قضايا ،
مصحوبة ببعض مؤشرات واتجاهات المعالجة المقترحة
لها .

أولاً : الانفجار السكاني أو معادلة الأرض . السكان :

على خلاف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى
فإن مشكلة اختلال التوازن الكمي والكيفي بين الأرض
وسكانها تعد بطبيعتها من المشاكل غير القابلة للحل

الجدرى الحاسم فى المدى المنظور . وعلى ذلك فان انسب الطرق من الناحية العملية هى التسليح فى المدى القصير - بقدرات خاصة فى ادارة المشاكل Crisis Management وعلى المدى البعيد - بالتفكير فى اطرار غير تقليدية للحلول .
والمشكلة فى الحالة المصرية تتميز بحدة كل من ابعادها الثلاثة :

✳ فالبعد الاول الخاص بمعدل التزايد السكانى السنوى قد وصل وفق الاحصاءات الاخيرة الى ٢.٣٪ كما ان عوائق الحد من تزايد هذا المعدل يشترك فى تشكيلها الرؤية الدينية ، ونسبة الامية ، وتقدم الخدمات الصحية ، ونوعية الشعور الوطنى والمسئولية الاجتماعية للفرد .

أما البعد الثانى فيتمثل فى محدودية الارض الزراعية الحالية وعدم قدرتها - حتى بعد اضافة مساحات جديدة اليها - على الوفاء باحتياجات الغذاء الاساسية للسكان المتزايدين فى المستقبل .

✳ والبعد الثالث : يتمثل فى تكديس السكان فى مساحة ضيقة ومحددة من اجمالى مساحة مصر الكلية مما يخلق كثيرا من المشاكل والصعوبات فى تادية الخدمات وتسيير المرافق العامة .

وعلى ذلك فان مواجهة المشكلة السكانية فى مصر ينبغى ان ينطلق من هذه الابعاد الثلاث وحيث ان العوائق لاتزال قوية امام امكانية تخفيض المعدل السنوى للزيادة السكانية فان مواجهة المشكلة فى المدى القصير والمتوسط لن تخرج عن ان تكون تثبيتا لعناصر المشكلة كما هى الان باحتوائها والتخفيف من تفاقمها .

وقد انتهت نتائج مؤتمر تنمية الصحراء المصرية الذي عقدته الجامعة الامريكية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٧٨ الى أن « تنمية الصحراء ذاتها ليست كافية لحل مشكلتنا الغذائية والسكانية لان الحد من الانفجار السكاني ضرورة حتى ولو نجحنا فى تحويل كل صحارىنا الى مزارع خضراء » (١) .

وبرغم التحفظ الذى قد يرد لاسباب كثيرة على مثل هذه النتيجة الموهلة فى تشاؤمها ، والموهلة فى ذات الوقت فى « أحاديه » اتجاهها أى فى تأسيسها على مبدأ « أما تحديد النسل أو . . الكارثة » فانها تظل ذات قيمة فى التعبير عن ضرورة الاهتمام بالعنصر الاول للمشكلة الا وهو تزايد الحجم السكانى فى مصر . غير أن هناك من يرى امكانية المعالجة بوسائل أخرى تقف جنباً الى جنب مع مشروعات تنظيم الاسرة وتنظيم النسل . ويعتقد هؤلاء من يقين له مشروعيتها المستندة الى سوابق وتجارب الآخرين . ان اراضى مصر الشاسعة لا بد وأن تكون قادرة على استيعاب الحجم السكانى المتزايد لو أحسن التخطيط لها واستحدث فيها طرق علمية ووسائل غير تقليدية . وي طرح المتفائلون مبدئياً عدداً من الاسس اللازمة لرسم خطط التعمير الصحراوى وذلك على النحو التالى : -

أ - ضرورة أن تستهدف خطة التعمير الصحراوى الحصول على أعلى درجة من الانتاجية المستمرة وليس الانتاجية المدمرة أو قصيرة الامد .

(١) الدكتور عدلى بشاي رئيس قسم العلوم بالجامعة الامريكية - تقرير عن المؤتمر المذكور - منشور بالاهرام الاقتصادى - اول يناير ١٩٧٩ - ص ٤٤ .

ب - أن تستخدم فى عمليات التعمير الصحراوى تكنولوجيا بيئية صحيحة ومناسبة بحيث لا ينتج عنها اخلال بالاتزان البيئى الدقيق .

ج - أن تتضمن الخطة برنامجا متكاملا للاستعمالات غير الزراعية للأرض « التعدين - الصناعة - السياحة - الطب والعلاج - التجارب العلمية » .

د - أن تتضمن الخطة برنامجا واضحا لحل الخلافات بين المنتفعين المتنافسين .

هـ - أن تتضمن الخطة وضع الخدمات الأولية الأساسية كشبكات الطرق ووسائل النقل والاتصال ومستلزمات الرعاية الصحية والاجتماعية .

و - تأمين مصادر التمويل قبل الدخول الى العمليات الأساسية فى البرنامج .

ز - تشريع القوانين الجديدة اللازمة وتعديل ما قد يلزم من التشريعات القائمة وذلك لكفالة القدر الكافى من حوافز التوطن والهجرة الى المواقع الجديدة .

ح - خطة محكمة للمتابعة والتقييم والمقارنة المستمرة مع نتائج التجارب المشابهة وفى الدراسات العديدة التى قامت بها مراكز الأبحاث القومية فى مصر ، ومؤتمرات البيئة الدولية ، وندوات وحلقات البحث فى تنمية الصحارى واستزراع الأراضى ، وبرامج المؤسسات الحزبية والسياسية . نستطيع أن نلمح قدرا من الاهتمام المشترك بالعمل على المحاور المتعددة التالية :

* المسح الكامل للصحراء الغربية وسيناء لكشف مواطن المياه الجوفية بوسائل الاستشعار عن بعد والصور الفضائية :

* التفكير فى وسائل تحلية مياه البحر عند خليج

العقبة أو في الساحل الشمالى لسيناء أو الساحل الشمالى الغربى بوسائل الطاقة النووية .

* ترشيد نظام الصرف القائم حاليا لتحقيق الاستفادة القصوى بكمية مياه النيل المستخدمة فى الزراعة .

* التفكير فى شق فرع من النيل يتوجه الى جزء من الصحراء الغربية ويصب فى البحر المتوسط عند منطقة مرسى مطروح أو السلوم والتحكم عند بداية الفرع فى كمية المياه المتدفقة بواسطة وسائل التحكم المعروفة وبترتيبات دولية يتفق عليها مع الدول المشتركة فى حوض النيل .

* تنظيم عملية الجذب السكانى خارج وادى النيل ودلتاه وذلك باعادة توزيع مراكز التوطن الصناعى وأنشاء مدن جديدة .

* التركيز على معالجة الاسباب الطاردة التى تؤدى الى هجرة سكان الريف الى العاصمة (١) .

* التفكير فى استخدام الطاقات الحزبية والمناقشة التقليدية بينها فى عمليات التعمير الجديدة للمدن والاراضى المستحدثة .

* الاتجاه نحو سياسة تشجيعية جديدة للهجرة الخارجية تقوم على أسس واتفاقات دولية وحوافز كبيرة لتشجيع الهجرة الفردية والعائلية «٢» .

(١) انظر البحث الاجتماعى الذى اعده جهاز تنظيم الاسرة والسكان فى عام ١٩٧٨ عن هذه الظاهرة (نشرت مجلة الشباب وعلوم المستقبل ملخصا له فى عددها الصادر فى يوليو ١٩٧٨) .

(٢) يمكن أن تقوم وزارتا الخارجية والهجرة بمسح اقتصادى وسياسى لدول العالم ومناطقه المختلفة التى يتوقع احتياجها لقوى عاملية اضافية خلال المستقبل المنظور بحيث لا يقتصر هذا

* الافادة بالامكانيات الفنية والمادية لابناء مصر
المقيمين بالخارج فى دعم مشروعات التعمير الجديدة فى
اطار سياسة عملية وفعالة يجتمع فيها الوازع الوطنى مع
المردود المادى والاجتماعى . « ١ »

الهجرة بين البلاد العربية ومستقبل المنطقة :

نتوقف هنا عند قضية من اهم واخطر القضايا المؤثرة
على مستقبل العلاقات العربية وهى قضية الهجرة
فالملاحظ أن هناك اتجاهين أساسيين لهجرة المواطن العربى
على الخريطة العربية - الاول يمثل مهاجرون باحثون
عن لقمة العيش الأساسية حيث ينزحون من البلاد
ذات الكثافة السكانية العالية الى البلاد ذات الثراء
البترولى والاجر المناسب اما الاتجاه الثانى فيضم مهاجرين
باحثين عن الترف حيث ينزح أبناء البلاد البترولية الى
البلاد العربية الفقيرة نسبيا ذات المناخات والسياسات

المسح على بلاد الهجرة والعمالة التقليدية وانما يشمل الدول
الافريقية والاسيوية كالصومال وموريشيوس وجزر القمر
وجيبوتى وزائير واوغندا وكينيا وسلطنة بروناى وغيرها مما
تسمح المؤشرات الاقتصادية والسياسية فيها بترتيبات يمكن
اتخاذها حكوميا لتنظيم ومضاعفة هجرة العمالة المصرية الزائدة
اليها .

(١) قدم الباحث مشروعا لبرنامج قومى متكامل المراحل لاعادة
توزيع الكثافة السكانية فى اتجاه مجتمعات انتاجية وعمرانية
جديدة خارج وادى النيل ودلتاه باستخدام الحوافز الوطنية
والامكانيات العلمية والمادية للمهاجرين بالخارج - انظر دراسة
هانى خلاف « ظاهرة الهجرة المصرية بين مؤشرات الفكر الشعبى
وسياسات السلطة » - السياسة الدولية - عدد أبريل ١٩٨٢ .

السياحية الممتعة . وواضح أن اتجاهى الانتقال يصل
الى حد التناقض . والنتيجة أنه بدلا من أن يلعب
البتروول العربى دورا فى تطوير النظام العربى وخلق
فرص التكامل والوحدة ساعد على تعميق هذا التناقض
بتنمية مشاعر غير متجانسة فيما يتعلق بقضية الوحدة
العربية (١)

ويطالب أحد الدارسين المتعمقين لهذه الظاهرة كلا
من البلاد البترولية والبلاد المصدرة للعمالة بمراعاة هذا
البعد فى سياستها المستقبلية تجاه الهجرة ، وبأن يتطور
تأسيس التنمية فى اطار المجتمعات البترولية الى تأسيس
التنمية فى مختلف مواقع الخريطة العربية بمعنى أن
تشكل تنمية المجتمعات البترولية مراكز التنمية
المجتمعات العربية الأخرى المحيطة بها وقد تكون فى هجرة
رأس المال البترولى فى حركة مضادة لهجرة العمالة
مع تأمينه بكافة الضمانات الكافية أحد هذه الوسائل
والأسس الجديدة المطلوبة لاستثمار ظاهرة الهجرة العربية
استثمارا صحيا وقوميا وفعالا فى اتجاه تقوية المركز
الاستراتيجى للعالم العربى ككل . (١)

وفى دراسة أخرى عن الهجرة السكانية داخل البلاد
العربية تنه احدى الدراسات المتخصصة الى خطورة
العواقب السياسية المحتمل أن يؤدى اليها انخفاض
حجم الهجرة من الدول المصدرة للعمالة « اذ أن عودة
كادر كبير من العمال المهاجرين الذين اعتادوا على دخل
أكبر وفرص عمل أوفر قد تكون مصدرا كامنا لعدم

(١) د . على ليله : الهجرة وقضايا الوحدة العربية . دراسة
لاتجاهات المهاجرين العرب فى المجتمعات البترولية السياسية
لدولية - عدد ٧٣ يوليو ٨٢ ص ٦١

الاستقرار السياسي وأن عددا كبيرا من العمال الذين لم تتح ولن تتاح لهم فرصة الثراء السريع بالعمل في الخارج قد يشكل خطرا أكبر على هذا الاستقرار السياسي « ١ »

ومما يبعث على بعض القلق أن دراسات أخرى تنتهي إلى أن مثل هذا الاحتمال قد صار وشيك الوقوع ، ففي دراسة أجرتها مؤسسة راند الأمريكية Corporation من مستقبل الاحتمالات الاقتصادية في عدد من الدول العربية وأشرف عليها البروفيسور ارثر سميتز الاستاذ بجامعة هارفارد بناء على تكليف من وزارة الدفاع الأمريكية جاء :

« أن خطر التضخم واحتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات الخارجية ابتداء من عام ١٩٨٦ قد يحصل السعودية على تعديل خططها الانمائية الطموحة وأنه سيقع على عاتق السعودية الأخذ بإجراءات أكثر صعوبة عما كان يتطلبه الأمر خلال فترة الرخاء البترولي وأوضحت الدراسة أن مشكلة السعودية لن تكون بسبب ارتباطها بالتنمية الداخلية في بلادها فحسب بل بتأثير الصعوبات الجديدة على التزاماتها الخاصة بمساعدة الدول العربية الفقيرة .

وقد نشرت في أبريل ١٩٨٥ أن دول الخليج قد استغنت عن ٧٠٠ ألف عامل أجنبي خلال عام ١٩٨٤ ، وأنه من المتوقع أن يصل العدد إلى مليون عامل خلال عام ١٩٨٥ وذلك بناء على توجيه مجلس اتعمسون الخليجى بالحد من العمالة الأجنبية في إطار سياسية

(١) د نازلي شكرى : ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط - السياسة الدولية - عدد ٧٣ يوليو ١٩٨٣ ص ٦١ .

تخفيض الانفاق ومواجهة انخفاض اسعار البترول . (١)

ثانيا : نظام التعليم .. والمستقبل :

يكاد لا يختلف اثنان في الحكم على نظام التعليم القائم في مصر بأنه نظام محافظ يعكس الاوضاع القائمة . ويحافظ عليها . وبرغم المحاولات والاجراءات التي تظفر على السطح أحيانا ثم تخبو والتي تحاول أن تجعل « التعليم » في الموقع الاول من جبهة التغيير الاجتماعي والفكري إلا أنها لاتزال محاولات متناثرة لا ينتظمها استمرار ولا يدعمها حماس .

هناك مثلا نتائج وتوصيات مؤتمر التعليم المصري سنة ٢٠٠٠ ، وهناك دراسات وتقارير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي « من المجالس القومية المتخصصة » وهناك كذلك تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن « الجامعات .. حاضرها ومستقبلها » .. وكلها تتضمن الدعوة الى ترشيد العملية التعليمية في حدود المحافظة على أساسياتها التقليدية كمبدأ مجانية التعليم ، ومبدأ الاشراف الحكومي ، والتمويل الحكومي ، ومسئولية الدولة عن توظيف خريجي الجامعات والمعاهد ، ونظام تنسيق القبول بالجامعات ، الخ .. صحيح أن بعض هذه الدراسات والتقارير قد تضمنت بعض اشارات الى فكرة الجامعة الاهلية كأحد حلول مشكلة التكدس الطلابي الذي بلغت نسبته « ٥٠ طالبا الى كل عضو هيئة التدريس » (٢) كما تضمن بعضها اشارات الى « ضرورة

(١) الاهرام الاقتصادي في ١٢/٥/١٩٨٥ .

(٢) من حديث المستشار احمد فتحي مرسى امام مجلس الشعب

أثناء مناقشة المجلس لسياسة التعليم . انظر الاهرام في ٣٠/٥/١٩٨٥

• ١٩٨٥

تحديد سقف عددي مناصب لكل كلية ، والى تنويع مؤسسات التعليم العالي لمواجهة احتياجات المجتمع من التخصصات المتنوعة وذلك بأن تقسم تحت مظلة الجامعات كليات ذات منحى تطبيقي ومهنى جنباً الى جنب مع الكليات التى تختص بالعلوم الاساسية (١) الا ان معظم هذه الدراسات والتوصيات لا تزال فى رأى الكثيرين بعيدة عن فكرة « تشوير التعليم » وجعله فى مقدمة عمليات التغيير الاجتماعى والفكرى .

وفى تقديرى ان فكرة التشوير تبدأ حين يتم الاقتناع اساساً بمنهج « التعليم من أجل المستقبل » الذى يحكم النظم التعليمية والسياسات التعليمية فى بلاد العالم المتقدم .

ومع اعترافنا بأثر اختلاف نقطة البدء بين مجتمعاتنا وهذه المجتمعات وبأثر الظروف التاريخية والاقتصادية التى تحيط بالعملية التعليمية هنا وهناك ، وبوجوب الانتباه الى ما قد يكون هناك من تفاوت فى المفاهيم القيمة والأخلاقية بين المجتمعات الحضارية المختلفة . الا ان هناك حداً أدنى وقاسماً موضوعياً أساسياً يلزم البدء به مما يخرج من دائرة هذه المؤتمرات جميعها .

فكرة التعليم من أجل المستقبل

والمنهج المقترح فى تقديم المستقبل للطالب له بعدان :
الاول : الصورة التى تقدم للطالب عن شكل العالم فى المستقبل .. ويتضمن ذلك الرؤية الذاتية التى يتصورها الشاب لنفسه بالقياس الى وضعه الحالى .

(١) من تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن (الجامعات حاضرها ومستقبلها) برئاسة د. محمود محفوظ . مايو ١٩٧٥ .

الثانى : الظروف التعليمية أو « المناخ » الذى ينتظر منه أن يحدث تغييرا فى سلوك الشباب وهيئة التدريس وهو التغيير الذى يناسب بالضرورة تصور الفئتين عن نفسيهما فى المستقبل .

« صور المستقبل » وطرق تقديمها للشباب من خلال التعليم

يستلزم تصوير « عالم المستقبل » فى صورة واقعية وإنسانية عدد من أساليب التعليم الجديدة التى طبقت منذ سنوات طويلة فى معظم مدارس ومعاهد البسلاد المتقدمة والتى أدخلتها بعض المدارس التجريبية الرائدة فى مصر منذ سنوات .

فجانب « الغموض » فى المستقبل له مايعين عليه من أساليب تعليمية محورها اشارة التساؤلات كالتحضير وعدم التلقين ، والاستخدام المكثف للأسئلة والحوار كطريقة للتدريس ، وتنمية الشك والعقلية المفتحة لدى الطالب .

وجانب « التنوع الحضارى » فى المستقبل يقابله منهج التنقل بين المواقع ، والرحلات ، والزيارات الميدانية ، وبرامج تبادل الطلاب بين المدارس والمحافظة والدول . كذلك فإن معانى « الحرية » بما تتضمنه من مزايا وقيود يمكن أن تقدم للطالب من خلال سياسة البساب المفتوح واجابة الاختبارات فى المنازل Home Examination والسماح بالاطلاع على الكتب والمراجع عند الامتحان .

واحترام « قيمة العمل » فى المستقبل ومعنى « المساواة بين الافراد » يمكن تقديمها تعليميا من خلال برامج لتنمية المهارات الالية واليدوية بحيث تجعل الفرد مفيدا لنفسه ولاخواته ، وتجعله قادرا على المشاركة

الإيجابية في عملية التنمية الاجتماعية بغير العقبات
التقليدية الشائعة حاضرا كالترفع عن مزاولة العمل
اليدوي أو التشفع بواسطة شخصية أو مادية للحصول
على عمل أو التخلص من عمل .

كذلك فإن تنمية المهارات التعبيرية التي تعطى معنى
لحياة الفرد الانسانية ، وتربية النزعة الى الضحك
والابتسام يمكن أن تؤكد للطالب مفاهيم التحسدي
والاستجابة ، والتأثر والتأثير ، والتعبير والاستقبال
والاتصال الحر بين الناس وهي كلها مفاهيم محورية في
عالم المستقبل .

وأخيرا فإن صورة « السلام » في المستقبل يمكن
أن تقدم للطالب من خلال مناهج محايدة في دراسة
التاريخ الحضاري بحيث تتيح للفرد فرصة احترام القيم
الدائمية في كل شعب وكل حضارة ، على ما قد يكون بينها
من اختلاف .

هذه مجرد جوانب محدودة لصورة المستقبل التي
ينبغي تقديمها للطلاب من خلال الأساليب المشار إليها .
وهي بعد مجرد أمثلة ينبغي احتذاؤها فيما عداها من
صور وأساليب تعليمية . ونعتقد عن يقين أن لهذه
المفاهيم والأساليب من الأهمية التوجيهية والتأسيسية
ما يوجب تبينها ليس فقط في مراحل التعليم العليا بل
أيضا في المراحل الأولى من السلم التعليمي .

والسؤال المطروح الآن : كيف نجرى هذا التفسير
المقترح في الطرق التعليمية ولصالح تكريس وتعميق هذه
الجوانب المختلفة لصورة العالم في المستقبل .

قد يرى البعض أنه طالما كانت المدارس والمعاهد في
مصر مستمرة حتى هذه اللحظة على نظامها التقليدي

ومقرراتها المعتادة فانه يلزم اذن أن يتم التطوير بعكس
كل الممارسات الحالية . أى أن ننتقل من -

من

- * التعليم الجماعى الكثيف
- * العلوم والمقررات الدراسية المنفصلة .
- * الاستيعاب السليم للمعلومات
- * البرامج اليومية الثابتة
- * التدريب على المهارات والمعارف الشكلية
- * التوجيه والمبادرة من المدرس
- * التركيز على الكتب المدرسية
- * الاجابات المحفوظة

الى

- * التعليم الفردى
- * المقررات الدراسية المتداخلة المترابطة
- * البحث الايجابى
- * الجداول المرنة
- * خلق قدرات التقدير والتدوق والاختيار التى تثير
الرغبة فى التعرف .
- * مبادرة الطالب والتخطيط الجماعى
- * تنوع مراجع ومصادر المعرفة .
- * الوعى بالمشاكل والاستيعاب العام .
- يبد أن العمل بطريقة الانتقال من أقصى اليمين الى
أقصى اليسار أو التحول على زاوية تساوى ١٨٠ درجة
يعتبر من ناحية أولى تبسيطا مخلا لاوضاع بطبيعتها
معقدة ، ومن ناحية ثابتة تحقيقا لنجاح زائف لا يؤتى
الثمار المرجوة على مدى مستقبلى بعيد .
- والواقع أن مانحتاج اليه فى نظام التعليم المصرى -

الى جانب ضرورة البدء التدريجى فى ادخال هذه الصور
والاساليب التعليمية - هو فهم صحيح للمقدرات
المناسبة ولخصائص المناخ النفسى والاجتماعى للتعليم .
ذلك بالطبع بالاضافة الى فهم الظروف التنظيمية
والامكانيات المادية والمصالح الشخصية المحيطة بعملية
التعلم والتعليم فى بلادنا .

مقررات دراسية مقترحة « للمستقبلية » :

نجحت المدارس الامريكية فى ادخال مقررات خاصة
« بالمستقبلية » الى مراحلها الاعدادية والثانوية الا اننا
نرى - على الاقل فى المرحلة الحالية - ان تبقى المقررات
الدراسية فى مرحلتى التعليم الاعدادى والثانوى بالمدارس
المصرية على ما هى عليه بشرط ان تتغير فقط اساليب
تدريسها اى ان تستخدم فيها الطرق التعليمية التى
سبق تقديمها مع ادخال بعض التغيرات فى الظروف
المحيطة بعملية التعليم - كما يأتى فى حديثنا عن « المناخ
المحيط » .

اما التعليم العالى فقد يكون من المناسب ان تدخل
اليه بعض المقررات الكاملة فى المستقبلية .
وقد يلى نماذج لهذه المقررات :

مقرر تمهيدى :

ويتناول هذا المقرر البحث فى الموضوعين التاليين :

- * لماذا نبحث فى المستقبل ؟
- * ما هى المواقع الفكرية والعملية التى من شأنها البحث
فى المستقبل ؟

- الانبياء
- الطوباويون
- مؤلفو قصص العلم الخيالي
- اهل الجلاء البصرى
- الفلاسفة
- رجال الارصاد الجوية
- المنجمون والعرافون
- المستقليون

مقرر رقم « ١٠ » ويتناول :

- .. اهو مجرى تطور الانسان ؟
- كيف ستكون بيولوجيا انسان المستقبل ؟
- الترقى .
- التطور الذاتى للانسان .
- هندسة الخلايا
- التحكم فى السكان
- الطب فى المستقبل
- الآثار القادمة للعقاقير والمخدرات .

مقرر رقم « ٢ » ويبحث فى الموضوعين التاليين :

- * على أى نحو سوف يمكن الوفاء بحساجات الانسان المستقبلية :
- المأوى
- الطاقة
- الانتقال
- الاتصال
- التعليم

* ماهى مواقع الموارد الاخرى التى يمكن أن تغطى حاجات الانسان فى المستقبل اذا استمرت اتجاهات الاستنزاف الحالية فى الموارد ؟

- الفضاء الخارجى
- قاع المحيطات والبحار
- انتركاتيكا والقطب الشمالى

مقرر رقم « ٣ » ويتناول البحث فى الامتدادات القادمة للانسان :

- * ماموقع الانسان من التكنولوجيا الحديث ؟
- الحاسب الالىكترونى
- الميكنة
- الاستشعار عن بعد

مقرر رقم « ٤ » ويتناول العلاقات الاجتماعية للانسان فى المستقبل :

- * تأثير الشباب فى هيكل الاسرة
- * تفسيرات الادوار بين الرجل والمرأة
- * الحياة الجماعية ومستوطنات الصحراء
- * العلاقات الوطنية « الداخلية » والدولية

هذه هى بعض مقررات مقترحة للتعليم العالى بصفة عامة . وقد يكون بعضها قابلا للاندماج وبعضها الاخر يقبل الاختزال . وقد يرى أن يتم توزيعها على كليات ومعاهد التعليم العالى اما وفق التخصصات أو بحسب السنوات الدراسية فى الكلية الواحدة . وتقدير هذا لابد أن يترك لكل جامعة بما يناسب امكاناتها البشرية والمادية والتنظيمية .

مناخ « التعليم للمستقبل » :

يبقى أمامنا أن نبحث الظروف المحيطة التي تبقى توفيرها لنظام « التعليم من أجل المستقبل » وهي الظروف التي يطلق عليها الاستاذ هارولد شين « مناخ التعليم المستقبلي » :

ومن بين هذه الظروف المحيطة نستطيع أن نعدد على سبيل المثال لا الحصر :

- * نظام للمشاركة بين الطلبة وإدارة المعهد .
- * خلق قنوات اتصال دائمة بين المعهد ومؤسسات المجتمع البارزة .
- * مساعدة إدارة المعهد للطلاب في تحقيق ذواتهم « تشجيع عمليات النشر والطبع ، والسفر وحفلات التمثيل والعمل وقت العطلات » .
- * نظام دائم لتجديد معلومات المدرس وطرق تدريسه .
- * نظام للتزاور بين المدارس المختلفة « كسرا لحواجز السن والجنس والمكان » .
- * الاستفادة بالطالب كمصدر لمعرفة المدرس ولإدارة المعهد .

ثالثا : الظاهرة الدينية في الشرق الاوسط .. وإبعادها المستقبلية :

تمثل الثورة الإسلامية في إيران ، الى جانب البعد الإسلامي في التحركات الليبية الدولية بداية مرحلة جديدة في وضعية الظاهرة الدينية داخل الحياض

السياسية والاجتماعية لمنطقة الشرق الاوسط . وبرغم أن قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ يمكن أن يعتبر من وجهة نظر أخرى البداية الحقيقية لظاهرة المد الديني على المسرح السياسي في المنطقة الا أن هذا العنصر لم ينجح برغم خطورته الحقيقية على المدى البعد - في أن يفرض الطابع الديني الظاهر على مستوى حركة الشعوب والانظمة الرسمية لوحدات المنطقة بنفس القدر الذي أثر به مؤخرا عنصر الثورة الايرانية والتحركات الليبية وخاصة في توجهاتهما المثيرة والعابرة للحدود . وقد ترجع هذه المفارقة بين بدايتي تصاعد الظاهرة الدينية على المسرح السياسي الى أحد أو كل الاسباب الآتية :

أ - ان الانظمة العربية والاسلامية المحلية لم تشأ في بداية مواجهتها للكيان الاسرائيلي عند انشائه أن تبرز الطابع الديني للمواجهة أما لارتباطاتها الدولية القائمة آنذاك مع بعض القوى الكبرى ذات النفوذ اليهودي ، أو لاعتبارات محلية تتعلق بطبيعة التركيب الطائفي المتعدد داخل المجتمعات العربية ذاتها .

ب - ان اسرائيل قد سعت بمجرد قيامها والاطمئنان الى تحقق حلمها في إنشاء دولة يهودية الى اخفاء الطابع الديني الخالص فيها وذلك من خلال عمليات دعائية واعلامية ضخمة تستهدف الايحاء خارجيا بأنها دولة علمانية أو على الاقل أنها دولة تحترم الاديان على قدم المساواة ، وتتعامل مع الاجناس والثقافات والعقائد المتباينة تعاملا متساويا لا تعالي فيه ولا تميز ، بحيث يصبح من الصعب على الطرف العربي أو الاسلامي المناوئ لها الاعلان بحرية وبلا حساسية أو حرج عن جهاده المقدس ضدها .

ج - ان انتشار الفكر الماركسى والاتجاهات العلمانية
عموما داخل أنظمة الحكم القائمة فى عدد من دول المواجهة
مع اسرائيل - ولو لحقبة زمنية ادى الى تمييع التناقض
الدينى - او على الاقل تجميده - داخليا وخارجيا خلال
هذه الفترة . وبمجرد انقضاء تلك الانظمة الحاكمة
يبدأ هذا الفكر العلمانى فى الانحسار تدريجيا ليخلى
الساحة لتيارات الفكر التقليدى ومنها الاتجاهات
الدينية على نحو ما جرت عليه الممارسات السياسية
والتوازنات الداخلية التى تنتهجها النخب الحاكمة عقب
كل تغيير فى مواقع السلطة على امتداد العالم العربى .
د - ان اخفاق معظم الانظمة العربية والاسلامية -
تحت شعار الفصل بين الدين والسياسة فى حل أبرز
مشاكل المعاش اليومية بالنسبة لمواطنيها قد ادى مؤخرا
الى تصاعد فكرة تجريب « البديل الاسلامى » وقد ادى
تزامن هذا الاخفاق مع اندلاع الثورة الايرانية ونشاط
النظام الليبى الى استشراف الفكرة داخل بعض المجتمعات
التي لم يكن واردا بها قط - لاسباب داخلية - او دولية
- مثل هذا البديل المطروح .. كلبنان مثلا .
هـ - ان مماثلة الاطراف الاجنبية - وخاصة
اسرائيل - فى رد الحقوق والمقدسات الدينية الى
اصحابها العرب او المسلمين قد جعل بالعمل على المحاور
الدينية فى الجانب العربى والاسلامى .. وقد اتسم
هذا العمل نظرا لحدائة استثنائه بعد فترة تعطيل طويلة
نسبيا . ونظرا لاسباب العاطفية المفهومة والمرتبطة -
بالتوجهات الدينية فى العادات العربية - ببعض مظاهر
المفالة والتطرف ووصل بعضها الى حد استعمال
العنف فيما عرف بظاهرة « الارهاب » .

وبصرف النظر عما إذا كان جوهر « البديل الاسلامى »
يعتبر مفتاحا صحيحا لحل مشكلات الحياه الاجتماعيه
والاقتصاديه والسياسيه الراهنه فى المجتمع العربى أم
لا . . . « ونحن نعتقد فى صحة ذلك » الا أن الذى يهمنى
حاليا فى عملية رصد الاخطار المحيطه بنا والمؤثره على
مستقبل الاستقرار المنتج على أرض المنطقه هو ذلك
المنهج الاثارى والانتهازى الذى تطرح من خلاله الفكرة ،
وذلك المدخل العاطفى الذى يسقط من حساباته احتمال
استغلال القوى السياسيه المناوئه أصلا للمصالح العربيه
والاسلاميه ، فيعطىها الفرصه سائغه سائحه للالتفاف
والانقضاض على التجربة قبل أن تبدأ .

وقد حدث ذلك بالفعل - كما رأينا فى المبحث الاول
من هذا الفصل اذ سارعت اسرائيل ومعها كثير من مراكز
القوى الدوليه المؤثره الى استغلال التجاوزات التى حدثت
فى التجربة الايرانيه والليبيه لشن حملات دعائيه مكثفه
على مستوى العالم ضد المشروع الاسلامى فى عموميه
وفى تفاصيله ، واتبعت ذلك بتنفيذ سريع لمخططاتها
السابقه لاثارة مسأله الاقليات فى البسلاط العربيه
والاسلاميه على نحو ما أوضحنا فى المبحث الاول .

والعالم العربى - كما هو معروف - يضم اقليات
متنوعه دينيه وعرقية ولغويه وايدىولوجيه ولاشك أن
التكامل القومى يرتبط بقدرة النظم السياسسيه على
الاستيعاب والدمج ، ويتوقف ذلك - كما يرى خبراء
العلوم السياسسيه والأمن القومى على « مدى الكفاءه
التوزيعيه والسياسيه للنظام ومدى قدرته على خلق
الولاء التطوعى لدى تلك الاقليات ، ومدى شعورها
بتمتعها بحقوقها القوميه وعدم التميز ضدها بسبب
وضعها كأقلية » .

التركيب الطائفي في مصر ومستقبل الوحدة الوطنية:

يلعب التركيب الطائفي بين المسلمين والاقباط في مصر دوراً هاماً في تشكيل حالة السلام الاجتماعي الداخلي . وفي تدعيم الصورة الحضارية لمصر في الخارج . . كما كان يلعب دوراً هاماً في فترات سابقة في تشكيل حالة الرخاء الاقتصادي والمقدرة الانتاجية خلال فترة التواجد اليهودي المكثف قبيل الخمسينات من هذا القرن . ولان الخبرة المصرية الضاربة في التاريخ الطويل قد تميزت عبر العهود والازمان ورغم تبدل الانظمة ووفود الحضارات المفايرة - بخصيصة الجمع بين « الدين » « والوطنية » تحت شعار « الدين لله والوطن للجميع » فقد كان طبيعياً أن يعتبر المصري المعاصر كل الصور المستحدثة من الاتحاد أو الاستفزاز الديني أو اصطنام الممارك والتراشق بما يثير المشاعر وتضخيم الحوادث الفردية ، والتلقائية والاحياء المستتر لالة ذاتة فئسوية خاصة خيانة عظمى من وجهة النظر الشعبية . وقد تكون هذه السمة الفريدة التي اتسمت بها علاقة الدين بالوطنية في مصر هي اكبر أسباب حقد الحاقدين من اعداء مصر وغرمائها . وقد يكون الى جانب ذلك أيضاً تحضر الرؤية الاسلامية في مصر وسبقها الآخرين في سماحة الفهم للاصول والتقدم في تفسير النصوص والاتزان في تطبقها بما يحقق روح الاسلام الاصيل وبحلم عقيدته الفذة في التعايش مع قمره من الفلسفات والادبان والشرائع الوضعية والتحديات المعادية في هذا العصر وفي قمره .

ان الفهم المصري المتحضر لكل من « الدين »

« والوطنية » وعلاقتها معا يمثل تحديا غير هين لمراكز التعصب والرجعية وطواغيت الاتحاد في العالم القريب والبعيد وليس مستبعد أن تسعى هذه المراكز حثيثا لضرب هذا الفهم المصري ومحاولة إجهاض تجربته الفذة وخاصة مع بدء انتهاجه السبيل الانساني والعالمي بتوسيع دائرة التسامح الديني والقومي ليشمل اليهود الى جانب شموله السابق للمسلمين والمسيحيين .

من هذه الزاوية نستطيع أن ندرك الأبعاد الحقيقية والدوافع الخلفية لتلك النقمات الدخيلة التي بدأت تظهر .. في مصر وخارجها خلال الفترة الأخيرة ، والتي يتوقع أن تستمر خلال الفترة القادمة والتي تخرج في فلسفتها وفي مناهج أدائها عن طبيعة الموقف المصري والشخصية المصرية المعروفة عبر التاريخ الطويل .

وبنفس قدر الفداحة في خروج هذه النقمات عن الروح المصرية والمصلحة المصرية سوف يلزم أن تكون هناك وقفة رسمية وشعبية أمام أصحاب هذه النقمات الدخيلة تتضمن ما يلي : -

أ - اجراءات لتصحيح وتنقية بعض أجهزة التوجيه الديني والأعلامي وتقوية أدوارها الايجابية في الدعوة الدينية المجردة من شبهة الغرض السياسي أو المصالح الفئوية المحددة .

ب - العمل بالاسلوب المؤسسي والاسلوب الوظيفي على خلق مزيد من الاقتناع الشعبي بأن الوحدة الوطنية بين الطوائف الدينية المتباينة هي في الاصل مصلحة للجميع قبل أن تكون واجبا دينيا أو التزاما سياسيا أو دستوريا .

ج - التأكيد وعيا وسعيا على الهوية التقدمية

والمسامحة والعادلة للشريعة الاسلامية فى اصولها
الاساسية ، والعمل بما تتضمنه هذه الاصول من قواعد
ومبادئ مرنة تصلح لكل العصور والواقع والمشاكل
المتغيرة .

د - الوقوف بحزم امام تيارات المد الدينى المتعصب
عنصريا او مذهبيا والوافدة من الخارج . والعمل على
وأدها واجهاضها فى مناطق تصديرها وذلك بكشف
عيوبها الفكرية وحقيقة التشابه فى اهدافها مع خطط
ومصالح الاعداء المباشرين لمصر والعالم العربى والاسلامى .

مسائل اخرى فى تنظيم العمل الدينى :

ذلك من ناحية الاوضاع الدينية فى مصر وعلاقتها
بمسألة التكامل القومى والوحدة الوطنية غير أن لهذه
الايضاح جوانب اخرى تمثل فى حقيقتها قدرا آخر من
المشاكل والاعباء والمفارقات التى يلزم مواجهتها بالتصحيح
الحكيم والحاسم .

* فمسألة اغلاق باب الاجتهاد لا تزال تشكل عبئا غير
مفهوم يعوق حرية العمل بالمفهوم الصحى والصحيح
للدن ، وخاصة على ضوء مستجدات الحياة المعاصرة
واحياجاتها المتعددة .

* ومسألة الارتفاق من وراء العمل الدينى مسألة
تستحق وقفة فحصى ومراجعة على ضوء المفارقات
العجيبة والمدهلة التى تشهدها بعض الاوساط الاجتماعية
عندنا سواء فى الجانب المسلم او فى الجانب القبطى .
ونشير فى ذلك فقط على سبيل المثال الى اجور تراء
القرآن الكريم ووعاظ المساجد ، ونظام صناديق النذور
وعطايا الشعب القبطى للكنيسة ونظام المعاملة المالية

للقساوسة المبعوثين للخدمة الكنيسية فى خارج مصر .
* ومسألة الوصاية الدينية ، وكهنوت العلماء والحق
فى تكفير الآخرين والحكم على مدى تدينهم والتزامهم
ايضا تعتبر مشكلة من المشاكل الكبيرة التى يلزم التصدى
لها ضمن اجراءات المراجعة الشاملة للظاهرة الدينية فى
مجتمعاتنا .

* ونظام تعيين شيخ الازهر واختيار بابا الكنيسة
القطبية وعلاقة ذلك بالدستور قد يكون ايضا من المسائل
الواردة بحثها فى المستقبل القريب نظرا لحساسية
مدلولها ونتائجها ، ونظرا لتنامي الحديث والمزايدة فيها
فى الفترة الاخيرة .

* ومسألة التعليم الدينى فى المدارس والجامعات
تحتاج ايضا الى مراجعة شاملة حيث ثبت بما لا يدع
مجالا للشك ان كلا من نظام ومحسوى التعليم الدينى
المعمول بهما حاليا مسئولان الى حد كبير عن كثير من
حالات الشطط والمزايدة ، واحادية التفكير وشككية
الممارسات الدينية من ناحية ، وكثير من حالات التقاعس
والسلبية والتواكلية المعطلة لمساعى العمل والانتاج .

رابعا : اتجاهات الجريمة وابعادها الجديدة :

عرفت كثير من المجتمعات الاجنبية بل يكاد يكون قد
استقر فى صميم حياتها اليومية جرائم « الاغتصاب »
« السرقة بالاكسزاه » ، و « تجسبارة الجنس »
و « المخدرات » ، و « قطع الطريق » ، و « عقسوق
الابناء لوالديهم » ، و « قتل ذوى الرحم » و « الاختطاف
للابتزاز » ، و « استخدام العنف فى العلاقات

الطائفية « .. ألا أن المجتمع المصرى ظل لازمان طويلة خلوا من هذه الجرائم الا مايعتبر بالمعايير الاحصائية او بالقياس الى عموم الاحوال .. استثناء فسيديا وشاذا .

لكن الامر قد تغير بعض الشيء خلال السنوات السبع الماضية اذ ارتفعت فجأة نسبة هذه الاستثناءات الفريدة والشاذة فى المجتمع المصرى بما يدعو الى مراجعة وصفها « بالشذوذ » واعادة تكييف النظرة اليها تناسباً مع ما اوضحت تمثله فى الواقع - وبشهادة الحشيات المعلنة وفق الاحكام القضائية العديدة الصادرة فى بدايات عام ١٩٨٠ - من حجم جديد ونسبة جديدة ذلك الى جانب مازحت تشكله النوعيات والشرائح الجديدة التى عرفها عالم الجريمة المصرية لاول مرة - من صعوبات فنية وعملية بالنسبة لبعض الاجهزة المتعاملة معها .

ومن الملاحظات ذات الدلالة على مستقبل التطسور الخاص بالجريمة فى مصر ظهور نسبة عالية لبعض الشرائح الاجتماعية التى لم يسبق لها الدخول الى مجال الجريمة بمعناه الاصطلاحي . كمجموعات « المتعلمين » « والمثقفين » و « الطلبة » ومن يطلق عليهم « ابنساء العائلات » او القادرين ماديا .

ولا يصدر الاهتمام بهذا التطور عن افتراض يشابه المستقر فى الوعى الجماعى المصرى التقليدى من تصورات او مقولات طبقية تضع « الاثرياء » او « المتعلمين » فى معظم الاحوال بعيدا عن الشبهة او احتمال التورط فى السلوك الاجرامى ، وانما يرجع الاهتمام بهذا التطور الى عدد آخر من الاسباب الموضوعية نجملها فيما يلى :-

أ - أن « العلم » و « المال » و « الشباب » هي أكثر العناصر المحورية تأثيرا في مسارات الحضارة والتحضر بين الناس عبر التاريخ .. وبنفس محورية الدور الإيجابي لهذه العناصر في تحقيق التطور والتنمية لشعب من الشعوب تأتي فداحة دورها الساسي في تفعيل المسار المتطور لهذا الشعب .

ب - أن كلا من فئات « القادرين ماديا » و « المتعلمين » و « الشباب » قد قدم في التاريخ المصري شسواهد ونماذج لكلا الدورين الإيجابي والسلبي . إلا أن الدور الإيجابي لهذه القوى كان في معظم الأحوال - على الأقل من وجهة نظر الباحث وحساباته - الدور الأغلب - فلماذا إذن بدأت هذه الحقيقة التاريخية تنحو نحو مختلفا في حياتنا المعاصرة وخاصة في مراحلها الأخيرة .. وإلى أين يمكن أن يصل تطور هذه الظاهرة ؟

ج - أن « أصحاب المال » وأصحاب العلم ، و « الشباب » هم أكثر الفئات الاجتماعية تعرضا لأصحاب السلطة وأكثرهم - في كثير من الأحيان تعرضا معها .

ومع الاعتراف مبدئيا ببعض التداخل العضوي الذي يحدث أحيانا بين هذه القوى الثلاثة من جهة وقوى السلطة من جهة أخرى ، بطريقة اجتهدانية ومتقطعة ، وبمبادرات تلعب التفضيلات والعلاقات الشخصية أو الدوافع الموقوفة فيها دورا هاما ، فإن الملاحظة الجديرة بالتأمل والفحص أن « أصحاب السلطة » لم يتمكنوا خلال التاريخ المعاصر من تحقيق الوفاق مع قوى « المال » و « العلم » و « الشباب » في وقت واحد .. وبطريقة منتظمة وثابتة .

وهذه الملاحظة الأخيرة هي مدخل للملاحظات فرعية

أخرى تتعلق بتأثيرات المناخ السياسى العام على طبيعة السلوك الاجتماعى والبنیان القيمى والاخلاقي لفئات الشعب المختلفة .. بما فى ذلك اشكال الانحسراف والجريمة والقيم والدوافع المرتبطة بها .

ونسوق فيما يلى عددا من الملاحظات فى هذا الشأن :

١ - من الملاحظ ان بدايات ارتفاع نسبة العناصر الجديدة فى السلوك الاجرامى « وتشمل نوعية الجرائم وهوية مرتكبيها » قد تراوحت بين عامى ١٩٧٨-١٩٨٢ وهى الفترة التى شهدت طفرة كبيرة وبأبعاد غير مسبوقة لاعداد المصريين المسافرين للعمل بالخارج ، وتفاقم مشاكل الخدمات المهنية من ناحية كفاءتها واسعارها والاخلاقيات المرتبطة بها . وهى نفس الفترة التى تضاعف فيها الفارق بين المعروض والمطلوب من المساكن والمساكن الفدائية ، وارتبط بذلك رهق مادمى ونفسى ضخم لغالبية المواطنين ، وهى ذات الفترة التى تعددت فيها منافذ استغلال السلع المسماة « بالاستفزازية » ، وانتشرت فيها ظاهرة الدروس الخصوصية لتصبح عبئا ماديا جسيما على اهل التلاميذ ونقطة تحول جوهرية فى العملية التربوية والتعليمية على وجه العموم .

٢ - فى نفس الفترة المذكورة شهد المجتمع المصرى تغيرا وتبادلا فى مواضع الاهتمام والاولويات وفى سلم البنیان القيمى حيث انتقل الى مراكز الصدارة والاهتمام - وأحيانا التكريم - المشتغلون بالفنون السهلة مهما كان مستواهم ومهما كانت ظروف صعودهم وانتشارهم ، والسماسة ، واصحاب « البوتيكات الانفتاحية » وتجار « الخبطة الواحدة » ، وانصاف المتعلمين ، ودعساء التطرف الدينى .. بينما تراجع الى مؤخرة الصفوف

وانزوى فى دائرة الظل العلماء والمعلمون الجادون ،
والمتقنون ، وكبار رجال المال والاقتصاد ، وأصحاب
المواقف المستقلة بين الشباب ، وأصحاب الرصيد
الاجتماعى العريق فى مجالات الخدمة العامة وأعمال
البر ، وأبطال القلم ، ورواد الصناعة والمبتكرون ، ولاعبو
الرياضيات الجادة والتميزة ، والفنانون الأصلاء ،
والموظفون الجادون ، والعمال المهرة والمخلصون .

٣ - يلاحظ أيضا أنه فى نفس هذه الفترة أيضا
« ١٩٧٨ - ١٩٨٢ » شهد المجتمع عددا من الأحداث
والتوجهات السياسية غير المألوفة للشعب خلال سنوات
طوال من تاريخه الحديث . فقد أتاحت خلال الفترة
فرصة العمل العلنى والتعبير الحزبى للآراء والمعتقدات
والمواقف المختلفة . ورفع فى نفس الفترة الحظر الرسمى
على استيراد الكتب والصحف والمصنفات الفنية والأدبية
الأخرى ، كما شهدت نفس الفترة ترتيبات جديدة
لتعزيز فرص الانفتاح بين الثقافة المصرية والثقافات
الأجنبية وخاصة الغربى منها كزيادة المنح الدراسية
ودورات التدريب والبرامج التليفزيونية الأجنبية ، وتقنين
ظاهرة الهجرة للخارج وتشجيعها مع السماح فيها
بازدواج الجنسية ، ومضاعفة أعداد البنوك والشركات
الاستثمارية والوكالات الأجنبية العاملة فى مصر ومنحها
تيسيرات وأوضاعا خاصة . كما شهدت هذه الفترة
انتقالا حادا ومفاجئا فى النظرة التقليدية لما كان يعترف
لفترة طويلة بأنه « بخيانة وطنية » فأضحى السلام مع
إسرائيل معيارا نكرم به المؤندون ، وشرطا أساسيا
لا تحصل الأوعية السياسية بغير توافره فيها على
مشروعية الوجود والعمل .

٤ - يلاحظ كذلك أن تعامل كل من قوى « المال » و « العلم » و « السلطة » في مصر مع هذه الأحداث والظواهر جاء في أجماله العام متماثلا إلى حد كبير برغم اختلافات الدوافع والنوايا فيما بينها . فقد تميز أسلوب كل منها بالحرص على إحالة النتائج إلى أسباب تتعلق بغيرها من القوى الأخرى والميل إلى المعالجة بأسلوب « إدارة المشاكل » وليس بمنطق « حل المشاكل من جذورها » .

ولعل الظاهرة الأخطر من هذه المشاكل أن هناك عددا من عناصر المال والعلم والسلطة في مصر لم يستطع أن يرى حجم المشكلة على حقيقتها وفيهم من رأى الأبعاد على حقيقتها لكنه لم يعتبرها مشكلة .

والآن : ماذا عن انعكاسات هذا النهج في معالجة الأسباب على مستقبل التطور الاجتماعي العام في بلادنا . . وعلى مستقبل ظواهر الجريمة على وجه التخصيص؟ هنا نطرح التساؤلات التالية : -

* التساؤل الأول : هل هناك اتجاهات وأحداث أخرى سبقت أو تزامنت مع المرحلة التي ارتفعت فيها نسبة هذا السلوك الإجرامي الجديد مما قد يساعد في الكشف عن أسباب هذا التطور الحديث وخاصة دخول عناصر وشرائع جديدة إلى عالم الجريمة .

* وإذا لم تكن هناك أسباب وظروف أخرى أفصل تأثيرا وأطنى في تشكيل السلوك الفردي والفتوى في مصر خلال الفترة المذكورة . . فهل يمكن أن يكون هذا التزامن بين تلك الظروف المبيئة سابقا . وذلك السلوك الجديد مجرد صدفة عابثة ؟

* وهل يجوز الزعم بعد ذلك بأن دخول « المتعلمين »

« والمثقفين » « وأبناء العائلات » « والشباب »
« والقادرين ماديا » الى عالم الجريمة سنوءا في شكلها
التقليدى أو أشكالها الجديدة - يأتى كرد فعل لجرائم
أسبق وأكبر تداخلت وتميقت بهذا الحدود والقيم
والصور المستقرة فى الوعى الجماعى المصرى عن العلم ،
والعدل ، والحق ، والرزق ، والارادة ، والحرية ،
والواجب ، والوطنية ، والتسدين ، والمسئولية ،
والقدوة .

ولاشك أن اعادة الحدود والوضوح الى هذه القيم
الاساسية هو المخرج الاساسى امام أى اصلاح تسمى
اليه الجماعة المصرية فى المستقبل وهى بالقطع مهمة
ليست هينة ، ولا يستطيع القيام بها فئة القضاء
وحدها ، ولا أية فئة واحدة مهما تسلحت بقوة السلطان
أو حكمة العلماء . فالمهمة مهمة الجميع حكاما ومحكومين
مؤيدين أو معارضين ، منتفعين أو مضرورين فى الماضى
أو الحاضر . ذلك أن مصر الجميع على ظهر السفينة
المصرية واحدة .

على أنه قد يلزم أيضا عند الشروع فى تخطيط الحركة
الواجبة التحوط ازاء المحاذير والمحظورات الآتية : -
أ - أن محاكمة الماضى واستصدار تشريعات رجمية
الاثر لتجريم ومعاقبة الفئات من الاشخاص والاوزاع
ليس بجدى شيئا فى اطار مهمة الاصلاح الكبرى المأمولة
فالقبطان الحكيم هو الذى يحكم توزيع العمل بين جميع
ركاب السفن فى حالات الطوارئ حتى اذا كان بين
هؤلاء الركاب من كان سببا فى حالة الطوارئ ذاتها .
ب - أن شعور المواطن الفرد بوظيفته المحددة
ودوره الشخصى فى عملية الانتقال أو الاصلاح امر هام

و ضرورى جدا . و اى محاولة لتعميم الادوار أو للاستئثار بهذه المهمة وفق منطق التحزب أو منطق الوصاية . أو توزيع المهام وفق التقسيمات الفئوية التقليدية أو التصنيفات الطبقية والعقائدية المعتادة من شأنه أن يسمح بنفاذ الشك فى جدية وصدق المحاولة القومية ذات البعد الوطنى الواحد .

ج - أن التغير والتعديل لا ينبغى أن يشمل كل ما كان فى الماضى المذكور . ففى بعض هذا الماضى جذور لمصالح وطنية جماعية ممتدة الى الحاضر والمستقبل ، وفيه أيضا حقائق موضوعية وتراثية احتفظت بصلابتها ورسوخها الثابت لها منذ زمن أبعد ، وكل المطلوب فيها إزالة ما أهيل عليها فى الماضى القريب من أتربة صناعية وما أحيطت به من أغلفة التزييف والافتئات . وفى هذا الماضى أيضا نماذج مضيئة لنجاحات وإنجازات فردية وجماعية أو على الأقل محاولات جادة يمكن استثمارها وتوظيف الخبرة المكتسبة منها فى مشروعات النهوض القومى المأمول .

الفصل الثالث :

موقع المستقبلية داخل البيئة السياسية المصرية

برغم صعوبة القول - علميا - بأن أداء دولة بأكملها يمكن أن يكون انعكاسا لدور القيادة كمؤثر وحيد إلا أننا في الحالة المصرية لا يمكن - علميا أيضا - أن نغفل حجم وتأثير الكاريزما الشخصية للرؤساء ، وطبيعة توجهاتهم المحلية والاقليمية والعالمية الى جانب الامكانيات السلطوية الهائلة والمودعة بأيديهم - تقليديا وعلى مر عصور طويلة - في صياغة آفاق وإيقاع التوجهات الرئيسية العامة للدولة في مصر . ويظهر ذلك التأثير بوضوح خاصة حين يتعلق الأمر بالتغيرات والمشروعات الجديدة وغير التقليدية في حياة المصريين .

وبرغم اتفاق رؤساء مصر خلال جمهوريات الثورة الثلاث في أحكامهم العامة عن ماضى ما قبل الثورة وفي مجمل نظرتهم الى أهداف المستقبل وآمال المصريين فيه إلا أنه يمكن ملاحظة عدد من الفسواق والتباينات في منهاجية كل منهم وتعامله « الحرفي » و « التكتيكي » مع مقتضيات هذا المستقبل .

ولأن المقصود الاساسي من وراء هذا البحث هو دراسة ظاهرة الاهتمام بالمستقبل في المجتمع المصري ومكونات تشكيلها والعوائق امامها ، فإن عقد مقارنات بين رؤى ومناهج الرؤساء في مصر ليس هدفا في ذاته وإنما نتعرض لهذه المقارنة بمقدار ما تسهم في ايضاح الظروف والملايسات المرتبطة ببدء الظاهرة موضع البحث والتي

تزامنت كشافتها الملحوظة مع انفجار الحقائق الذى حدث فى يونيو ١٩٦٧ والذى ادى الى تأكيد الحاجة - شعبيا ورسميا - الى نظرة ابعد نحو المستقبل وما يلزم لتلك النظرة من دراسات واجهزة ومنطق جديد فى التعامل مع هذا المستقبل .

وتأسيسا على ذلك فقد يكون من المناسب التركيز على مرحلة « السبعينات » باعتبارها المرحلة التى شهدت استجابات تنظيمية وفكرية عديدة لهذا التغير المطلوب ، وظهرت فيها بوضوح تأثيرات القيادة السياسية على طبيعة التوجه العام للدولة وايقاعه ، الامر الذى انعكست آثاره - بالطبيعة - على المرحلة المعاصرة التى تبدأ منذ أوائل ١٩٨٢ .

وعلى ذلك فان هذا الفصل من الدراسة سيتناول المباحث الآتية :

- خصائص وأبعاد الرؤية المستقبلية فى فكر القيادة السياسية المصرية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات .
- تقويم عام لموقف الادارة المصرية من المستقبل ومناهج تعاملها معه .

خصائص وأبعاد الرؤية المستقبلية للقيادة السياسية المصرية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات

١ - الفكر المستقبلى لانور السادات :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن الشخصية غير التقليدية التى اتسم بها الرئيس المصرى خلال فترة

السبعينات قد نجحت في طبع الاتجاه العام للدولة خلال تلك الحقبة بتوجهات جديدة وغير تقليدية أيضا ، فقد ظهرت في هذه المرحلة دعاوى وبرامج عديدة وجديدة تتعلق بفزو الصحراء ، والثورة الخضراء وانشاء وتعمير مجتمعات جديدة خارج النطاق العمرانى التقليدى لوادى النيل ، كما ظهر أيضا توجه غير مألوف للتعامل سلميا مع اسرائيل انتهى بتطبيع العلاقات معها ، مما أحدث تغييرات شبه جذرية فى خريطة التوجهات المستقبلية لمصر وبالتالي فى خريطة أولويات العمل لديها ولدى غيرها من الوحدات الدولية الأخرى فى المنطقة بأسرها . ولا يجانب الصواب كثيرا أن يقال بأن هذه التوجهات نحو البرامج والمشروعات والتطلعات غير التقليدية فى عهد أنور السادات يمكن أن نجد لها بعض التأصيلات النظرية فى بيانات الرئيس السابق وكتابات المتحددة حول « المستقبل » و « الزمن » و « سرعة التغير » ، وفى نظرتة الى أولويات الاهتمام ومنهج التعامل مع ما يستجد من متغيرات .

وقد اخترنا فى هذا البحث مصدرين أساسيين للتعرف على ملامح هذه النظرة « الساداتية » نحو المستقبل ومنهاج تعامله فيها . وهذان المصدران هما :

١ - برنامج العمل الوطنى الذى قدمه أنور السادات فى ٢٣ يوليو ٧١ .

٢ - كتاب السيرة الذاتية لأنور السادات « البحث عن الذات » الذى صدر عام ١٩٧٨ .

ولا يحتاج الأمر توضيحا أن تحديد هذين المصدرين مرتبط بتاريخ كل منهما حيث يقدم الأول نموذجا للفكر الاصلى والطموحات النظرية للسادات فى بدايات عهده

بالموقع القيادي الاول في مصر ، بينما يقدم المصدر الثاني نموذجا لهذا الفكر بعد ان امتزج بخبرة السلطة وتجاربها المتنوعة وان كان قد خصص فيه قسما كبيرا للرواية عن أحداث سبقت ولايته لتلك السلطة .

أولا : برنامج العمل الوطني - يوليو ١٩٧١ :

تعتبر هذه الوثيقة التي قدمها أنور السادات في بداية السبعينات علامة خاصة في تاريخ الفكر القومي المصري . فهي من ناحية الاطار الزمني والشكلي تأتي كرابعة وثائق الثورة التي بدأت بكتاب « فلسفة الثورة » ثم تلاه ميثاق العمل الوطني في أوائل الستينات ، ثم بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ ، وهي تعتبر من الناحية الموضوعية أولى هذه الوثائق وأكثرها اثباها لأهمية ترجمة المنظورات الفكرية الثورية الى برامج محددة للحركة ذات آجال زمنية وأبعاد تطبيقية معينة وقابلة للاختبار .

ومن بين عشرات المشروعات والأفكار التي خطط لها برنامج العمل الوطني تأتي ثلاثة منها على رأس المؤشرات الدالة على رؤية المستقبل بمنهج تطبيقي ومحدد وهذه المشروعات هي :

- * برنامج إعادة بناء القرية المصرية .
- * تطوير البيئة الصناعية .
- * الدعوة الى إنشاء المجالس القومية المتخصصة للبدء في رسم سياسات مصرية في المستقبل البعيد .
- * وفيما يختص بإعادة بناء قرى الجمهورية ذكر برنامج العمل الوطني انها أولى مهام الدخول الى الدولة الحديثة وحدد لها « عشرين سنة » بحيث يصبح

لكل سكان الريف فى نهاية هذه الفترة مساكن صحية جديدة مزودة بالكهرباء والماء النقى وبحيث يكون لكل مجموعة من القوى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توافرها فى كل قرية على حدة ، كقصور الثقافة ومحطات صيانة الآلات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ، ثم وحدات لتصنيع المنتجات الزراعية آليا .

وقد قرر البرنامج تكاليف هذا المشروع الشورى « بحوالى ألف مليون جنيه على أساس بناء أربعة ملايين وحدة سكنية جديدة لسكان الريف الذين يبلغ عددهم حوالى ٢٠ مليونا .

وبصرف النظر عن مدى تأسيس هذه الأرقام على دراسات دقيقة ومدى استحضار عنصر التراكم فى حسابها .. فلاشك أن قيمة هذه التفاصيل تظل مؤشرا جيدا الى طبيعة الاتجاه النهجى فى رؤية المستقبل المأمول من خلال أبعاد وأحجام ملموسة ، وإن كانت تقريبية .

ولعل من أهم الآثار التى نتجت عن هذه الخططة الطموحة لبناء القرى المصرية الواردة فى برنامج العمل الوطنى تلك الأفكار والدراسات التى سارع المتخصصون وغير المتخصصين من أهل الفكر العام الى تقديمها ونشرها حول بناء القرية المصرية .

* وفيما يتعلق بالبرنامج الثانى وهو « تطوير » البيئة الصناعية ، فقد ذكر برنامج العمل الوطنى « أن علينا — فى نفس الوقت — أن نعمل على تطوير تجمعات الصناعة المهمة ، بحيث يصبح كل منها مجتمعا صناعيا متكاملا يضم الى جانب المصانع المساكن الحديثة المقامة فى أحياء

سكنية تتوفر فيها جميع الخدمات اللازمة للعمال وأسرهم من مستشفيات ومدارس ومواد ودور الثقافة والترفيه «
وحدد البرنامج وسائل تمويل هذا المشروع الضخم وأبرز مزاياه لصالح العمل والعمال والنتائج القومية الإجمالية .
وتعتبر هذه الخطة أول إشارة تفصيلية إلى الاتجاه رسمياً إلى فكرة « التخطيط الإقليمي » الذي تنشأ بمقتضاه مجموعة من البيئات الحضرية ذات النسوة المركزية وهي انتقال لا تناقض فيه مع ما عرف في الفكر السياسي المصري والتجربة المصرية قبل عام ٧٠ بالتخطيط القومي .

✽ أما الإشارة المستقبلية الثالثة التي تضمنها برنامج العمل الوطني فهي دعوته إلى « إنشاء المجالس القومية المتخصصة كهيئات علمية استشارية ترتبط بمراكز البحث العلمي ومعاهده » . . فبعد أن كان الإطار العام للمجالس القومية المتخصصة قد تحدد في بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ حرص برنامج العمل الوطني على تحديد طبيعة ومجال عمل هذه المجالس ، فأشار الرئيس السادات في مجال حديثه عن المبادئ الدستورية المقترح تضمينها الدستور الدائم - إلى أهمية إنشاء هذه المجالس لمعاونة رئيس الجمهورية بالمشورة في جميع المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً : كتاب السيرة الذاتية للرئيس أنور السادات . .
البحث عن الذات

يتضمن هذا المؤلف الشخصي ثلاث عشرة نقطة تتعلق برؤية السادات للمستقبل وموقفه منه وأسلوبه في التعامل معه ، ويمكن تصنيف مادة « المستقبل » في هذا الكتاب في ثلاث مجموعات :

الأولى : فى متطلبات الرؤية المستقبلية الصحيحة
والثانية : تبرز المنهج الشخصى للسادات فى التخطيط
والعمل من أجل المستقبل .

والثالثة : تعبر عن مدى المام السادات بالمفاهيم
الحديثة فى العلوم المستقبلية .

أما المجموعة الأولى : فتتركز تقريبا فى الفصل
المعنون : « نحو تحرير الذات - الزنزانة ٥٤ » وفى هذا
الفصل وضع السادات قاعدتين هامتين يلزم العمل بهما
حتى تكون رؤيتنا صحيحة للأمور فى الحال أو المستقبل
الأولى : الوعى بالذات وبإمكاناتها ، والثانية ضرورة اتخاذ
مثل أعلى أو هدف نهائى واضح وواقعى .

يقول أنور السادات فى صفحة ١٠٨ وصفحة ١٠٩
« الاعتماد على النجاح الخارجى يبعد الإنسان عن ذاته -
والجهل بالذات هو أسوأ ما يمكن أن يصيب المرء إذ تنتشر
الظلمة داخل النفس وبانتشارها يفقد الإنسان الرؤية
وتضيع عنه معالم الطريق .. » .

ويقول فى صفحة ١١٨ « قد يظن البعض أن التصالح
مع النفس الذى هو ثمرة السلام الروحى يعنى الاستسلام
للأمر الواقع أو تقبله على الأقل .. ولكن هذا غير صحيح
فأنا لا أقبل الأمر الواقع كما هو بل أحاول دائما تطويعه
والسمو به الى ما هو أفضل .. وفى اعتقادى أن الإنسان
يجب أن يعمل دائما ونصب عينيه مثل أعلى يريد أن
يبلغه فبدون المثل الأعلى كيف تكون للإنسان رسالة ؟ » .
وأما ملامح المنهج الشخصى للرئيس السادات فى
التخطيط والعمل من أجل المستقبل - وكما تبدو فى
كتابه « البحث عن الذات » فىمكن تلخيصها فى أربع
نقاط هى :

أ - حساب كل البدائل والاحتمالات حتى المستحيل منها .

ب - إتاحة قدر من المرونة فى الخطة بحيث يسمح بالتعديل والتطوير عند الممارسة الميدانية .

ج - ديمومة وشمول الحلول أهم من مجرد إيجادها .

د - أسرع الطرق الى المستقبل .. أفضلها .

* والعلامة الاولى من علامات هذا المنهج فى العمل المستقبلى تظهر فى أكثر من موضع ، ففى معرض وصفه للقيمة الحقيقية للشجرة العسكرية التى حققها الاسرائيليون فى أواخر حرب أكتوبر ٧١ - قال الرئيس السابق « الحرب النفسية قد تصلح مع غيرى ولكنها لا تصلح معى أبدا .. لانى أعرف ما أفعل وأعد لكل خطوة أخطوها عدتها » .

كذلك يظهر تحسب السادات لكل احتمال وارد عندما ذكر حادثة نصحه للرئيس جمال عبد الناصر عقب هزيمة يونيو ٦٧ بالانتقال الى الصعيد وترك القاهرة استعدادا لحرب مقاومة شعبية تحسبا لاحتمال سقوط القاهرة فى اليوم الثالث لحرب حزيران .

وقد وصف السادات « السياسة » بأنها فن المستحيل خروجاً على الشائع لدى البعض من تعريف لها بأنها « فن الممكن » ويعبر ذلك عن أقصى الطموح فى تخطيط المستقبل ، ويود الرئيس أن يلفت النظر فوراً الى المثل المعبر مباشرة عن هذا الموقف المتحرر ازاء مختلف البدائل المتاحة لتحرك المصرى واستعداده لاتهاج مسالك قد ينظر اليها البعض على أنها مستحيلة التحقيق - فيشير الى « حرب أكتوبر » قائلاً : « يصف البعض السياسة بأنها فن الممكن ولكننى لا أخذها بهذا التعريف فإذا قسناه

على حرب أكتوبر قلنا أن السياسة هي فن المستقبل .
* والعلامة الثانية لمنهج السادات في التعامل مع
المستقبل كانت في اتاحته قدرا من المرونة في خطة
المستقبل بحيث يسمح هذا القدر بإجراء التعديلات أو
الإضافات إلى هذه الخطة أثناء المواجهة الميدانية لمشاكل
التنفيذ . وإذا كانت هذه العلامة قد ظهرت بوضوح
في أسلوب السادات في إدارته لمفاوضات السلام مع
الإسرائيليين والأمريكيين فإن أصولها التي ظهرت في كتاب
« البحث عن الذات » تستحق وقفة فحص وتأمل .

يقول أنور السادات في روايته للخطوات الأولى التي
تمت في أوائل الأربعينيات تمهيدا للثورة على النظام
الملكي القائم حينذاك في مصر وضد الاستعمار البريطاني
الجبائمي على أرض الوطن « لم أجا إلى الخلايا السرية
للدفع بالثورة المسلحة نحو بلوغ أهدافها كما فعل عبد
الناصر بعد عودته من السودان في ديسمبر ١٩٤٢ ، ففي
تلك السنة كان خط هتلر قد بدأ في الانكسار وبالتالي
استعان الإنجليز قوتهم في مصر فكان على عبد الناصر أن
أن يخطط للمستقبل ، أما أنا فلماذا أخطط لثورة
بعيدة ؟ »

كانت الأحداث وما أعقبها من ردود فعل - أي
انتصارات هتلر المتلاحقة وهزائم الإنجليز المتتالية كنتيجة
حتمية لهذه الانتصارات قد جعلت الباب أمامي مفتوحا
للعمل المباشر ، فقيم الأعداد للمستقبل والفرص المتاحة
أمامنا وواجبنا أن ننتهزها قبل أن تفوت . . .
وفي هذا المثال يظهر استعداد السادات لإجراء
تعديلات في توقيت التنفيذ وفي ترتيب المراحل التي سبق
له تصورها وتخطيطها .

✽ أما العلامة الثالثة في منهج الفكر المستقبلي للسادات فهي حرصه على أن تكون حلول المشاكل التي يخطط لها دائمة وجذرية ونرى ذلك بقوله في كتابه « أنا أحب أن أغير .. لا أمتص ولا أعالج ، ولا أخدر .. وفي نظر الناس أريد أن يكون كل شيء واضحاً كما هو في نظري تماماً .. وعندما ألجأ إلى حل بعض المشكلات أفعل كل ما بوسعي لكي يكون الحل جذرياً لا مؤقتاً » . ونستطيع أن نلمح الترجمات العملية لهذا المنهج في معالجة المشاكل بمتابعة الاهتمامات والاولويات التي وضعها السادات لمواجهة مشكلات عضال ، كالانفجار السكاني أو نقص الغذاء .. فقد اختار في كلا المشكلتين حلاً جذرياً وعميقاً التغيير .

فمنهج غزو الصحراء والبدء في إنشاء مجتمعات جديدة قد يبدو أنه طموح إلى حد بعيد وقد يبدو أنه يتعارض مع الطبائع الشعبية الشائعة عن المصريين ، إلا أنه — بالتحليل العلمي — يعد أكثر المناهج فعالية في مواجهة المشكلة المستفحلة في التزايد السكاني على المدى البعيد ، وقد كان سهلاً على السادات أن يختار طريقاً أكثر أماناً — من الناحية الشعبية — فيلجأ مثلاً إلى توجيه بعض الموارد الإضافية أو القروض الخارجية إلى شراء المستهلكات اللازمة لحياة الشعب خلال سنوات محدودة ، إلا أنه وكما أكد في كتابه لم يكن يفضل منهج امتصاص المطالب ولا منهج التخدير ولا منهج « أحييني البهارة وموتني بكره » .

وتتضح دقة السادات في روايته عن منهجه في مواجهة المشاكل فهو يقول : « أفعل كل ما بوسعي لكي يكون الحل جذرياً لا مؤقتاً » فهو إذن لم يقل « أفعل دائماً وبسهولة »

وانما كان يضع إمكاناته وامكانات الحكومة كمناط للقدرة على جذرية الحلول وجذرية التغيير الذى ينشده .
واذا كانت جذرية وديمومة الحلول أهم لدى الرئيس الراحل من مجرد أيجادها فان ذلك لم يكن ليجمعسل خطته للمستقبل بطيئة بالضرورة ، بل ان العكس هو ما كان يفضلهُ شخصيا ، فأسرع الطرق الى المستقبل تفضلها لدى السادات وهذه هى العلامة الرابعة من علامات منهجه الذاتى فى التعامل مع المستقبل كما تبدو من خلال سيرته الذاتية .

يقول السادات فى كتابه « انا اقصد » بالسياسة « كيف نوصل مصر من اقصر وأسرع طريق الى أمانيها وان تكتب لمصر تاريخا جديدا » .

وننقل الآن الى المجموعة الثالثة من المواد المتصلة برؤية المستقبل فى كتاب « البحث عن الذات » وهى المواد التى تفصح عن مدى المام السادات بالقواعد والمفاهيم المتعارف عليها لدى علماء المستقبلية ورجال التخطيط طويل المدى . وفى هذا نعرض أولاً للتوجيه الصادر منه الى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول أحمد اسماعيل على - والمؤرخ فى أول أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى هذا التوجيه الذى نشر الرئيس السابق نصه كاملا ضمن ملاحق الكتاب - يجدد السادات هدفا استراتيجيا تقوم به القوات المسلحة المصرية ، وهو تحدى نظرية الاسن الاسرائيلى وذلك عن طريق القيام بعمل عسكري يستهدف الحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو . وقد تضمن هذا التوجيه تقديرا من السادات لنتائج النجاح فى هذا العمل ، وذلك على المدى القريب ثم المدى البعيد . وفى تقديره للنتائج المتوقعة على المدى البعيد جاءت اشارة

« واضحة الفكرة تراكم المتغيرات التي تعتمد عليها »
الدراسات المستقبلية الحديثة .

قال السادات « وفي المدى البعيد فان تعدد نظرية
الامن الاسرائيلي يمكن ان يحدث تغييرات تؤدي بالتراكم
الى تغيير اساسي في فكر العدو ونفسيته ونزعساته
العدوانية » .

وعصر « التراكم » الذي تؤكد عليه المناهج الحديثة
في تخطيط المستقبل ، نراه مرة اخرى في ذهن السادات
كسبب من اسباب سوء حالة الخدمات في مصر ابتداء
من عام ١٩٦٢ ، فعندما تناول السادات بالتحليل دور
حكومة عام ١٩٦٥ قال « مما جعل الحالة تزداد سوءا
ان مشاكل الخدمات عندنا من تليفونات ومواصلات
واسكان وخلافه اخذت تؤجل ابتداء من ١٩٦٢ على
اساس حلها بخطط طموحة لم تكن قابلة للتنفيذ مما جعل
هذه المشاكل تزداد وتتراكم سنة بعد اخرى بحيث أصبح
من العسير حلها » .

كذلك يمكن ان نستبين فكرة « التمرجل » وحدود
وشروط الاخذ بها عندما يقول « انا من المؤمنين بأنه
لا ينبغي ان نضغط مرحلتين في مرحلة واحدة » . وكان
ذلك في معرض الحديث عن ضرورة القيام بتحضير
دقيق كمرحلة أولى قبل الدخول في مؤتمر جنيف للسلام
وبصرف النظر عما في اهتمام السادات بفكرة التمهيد
والتحضير في ذاتها من قيمة علمية وعملية ، فان القاعدة
النظرية التي كان يؤمن بها الرئيس السابق في عدم جواز
دمج مراحل العمل دمجاً تعسفياً ومفتعلاً تعتبر متوافقة
مع ما تقره مناهج التخطيط والتنبؤ الحديثة من ضرورة
البرمجة على مراحل تؤدي كل منها الى الاخرى ، في

تسلسل منطقي وعملي يلائم التطور الطبيعي للظروف ،
ويقيم اعتبارا لما قد يستجد في المراحل المبكرة من
عناصر تدخل كمتغيرات في المراحل اللاحقة .

على أن ما قد يبدو من تعارض ، بين مبدأ السادات في
عدم دمج مرحلتين في مرحلة واحدة وبين تفضيله لاقصر
الطرق وأسرعها الى تحقيق الاهداف ، ليس الا تعارضا
ظاهريا ، وقد أكد السادات في مواقف كثيرة على مبدأ
التوازن بين مقتضيات العلم ومقتضيات العمل ، بل أنه
وضع حدود هذا التوازن بين واقعية الخطط وسرعة
التنفيذ بتفصيل أكثر وضوحا عندما قال في برنامج العمل
الوطني : « اننا حريصون على ألا نجرفنا أمواج الاحلام
بعيدا عن شاطئ الواقع فنبنى على الماء ، وعلى الاثربطنا
بحبال الحذر فنبطئ الخطى أو نتوقف والعالم من حولنا
يقفز » « ١ » .

٢ - التغيير .. والمستقبل في منهج الرئيس حسنى مبارك :

جاءت أولى الاشارات المبكرة التى عبر بها الرئيس
حسنى مبارك عن افكاره وتصوراته العامة ازاء « التغيير »
و « المستقبل » عقب توليه الموقع القيادى الاول فى مصر ،
وذلك فى بيانه الاول أمام مجلس الشعب يوم ١٤ أكتوبر
عام ١٩٨١ حيث ذكر « أن العمل الوطنى فى المرحلة
الدقيقة التى نجتازها يجب أن يكون استمرارا ديناميكيا

(١) برنامج العمل الوطنى - قدمه الرئيس السادات الى المؤتمر
القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ .

رشيداً للخط الذي انتهجه الرئيس السادات « (١) ،
وقد لاحظ البعض في حينه أهمية عبارة « في المرحلة
الدقيقة التي نجتازها » ، كما لاحظ البعض أهمية
الإشارة إلى « الديناميكية » و « الترشيح » ، وما
تحمله هذه التعبيرات في سياقها من دلالات ضمنية
تشير إلى وجوب الاعتراف بأثر الظروف المتغيرة
والملازمات المستجدة في تطوير المواقف تلقائياً بعد
فترة من الممارسة .

ثم جاءت بعد ذلك إشارات أكثر تفصيلاً عن موقف
الرئيس مبارك أزاء فكرة « التغيير » و « ظروفها وشروطها
وحدودها » ، فنراه في حديثه إلى مجلة أكتوبر
بتاريخ ١-١١-١٩٨١ يؤكد « أن التغيير ليس مطلباً لذاته
وإنما يتم عندما تقتضي الظروف ذلك » . ثم نراه يوضح
في موضع آخر أنه لا يقوم بأي تغيير إلا إذا كانت لديه
أسباب ومقومات للتغيير ، وأنه ينشد - في الأصل -
الاستقرار ، ولكن ليس معنى ذلك أن التغيير غير وارد ،
فالتغيير يتم « عندما أجد أن هناك داعياً للتغيير وأدرسه
جيداً وأستقر عليه لأنه حينئذ يكون تغييراً للمصلحة
العامة » (٢) .

ويوضح الرئيس مبارك منهجه في التغيير فنراه في
حديثه لصحيفة الشعب يقول : « أنه لا يقتنع بالتغيير

-
- (١) بيان الرئيس حسني مبارك إلى مجلس الشعب بعد توليه
الرئاسة . الأهرام ١٥/١٠/١٩٨١ ص ١ .
(٢) حديث الرئيس حسني مبارك إلى الأهرام ٨٢/١/١ ص ١
واقترع أيضاً نفس المعنى وقائع اجتماعات الرئيس مبارك بالهيئة
البرلمانية للحزب الوطني بالمضيق - الأخبار ١٠/٣/١٩٨٢ ص ١ .

الشامل أو المفاجيء مرة واحدة « (١) ، كما يؤكد نفس المعنى حين يذكر لمجلة أجنبية انه « لا يؤمن بمنهج الصدمات » (٢) .

واذا كانت هذه هي المواقف والطبائع المبدئية التي تحكم توجه القيادة السياسية لمصر ازاء موضوع « التغيير » بصفة عامة وفي اطاراته المجردة .. فماذا عن التصورات الموضوعية لمستقبل البلاد والتغيرات المطلوبة له في فكر هذه القيادة ؟

للإجابة على هذا السؤال يلزم البحث أولاً عن أولويات الاهتمام لدى الرئيس حسنى مبارك من واقع سياساته وتصريحاته وأعماله خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤ وفى ذلك يلاحظ البعض انه لم يترك شكاً منذ البداية فى أن اهتماماته الأولى ستكون تركيزاً على المشكلات الداخلية - وبصفة خاصة المشكلة الاقتصادية - أكثر من المشكلات الخارجية (٣) .

واذا كانت توجهات الرئيس حسنى مبارك وأولوياته قد اتسعت بعد مضي عام واحد من حكمه لتشمل عدداً من المواقف والاهتمامات والتوجهات الجديدة فى مجال

(١) حديث الرئيس حسنى مبارك الى جريدة الشعب ١١ - ٥ ٨٢ ص ١١ .

(٢) حديث الرئيس حسنى مبارك الى مجلة دير شبيجل الألمانية منشور بالاهرام ٢٤ . ١٠ - ١٩٨٢ ص ٦ .

(٣) راجع مثلاً تصريحات الرئيس حسنى مبارك لصحيفة واشنطن بوست - الاهرام ١٩٨١/١١/٢ ص ٦ - وحديثه لصحيفة السياسة التونسية الاهرام ٧ - ١١ - ٨١ ص ٣ وحديثه الى ديرشبيجل الألمانية - الاهرام فى ٢٤/١/٨٢ ص ٦ .

السياسة الخارجية (١) ، فليس معنى ذلك أن هناك تغيرات جذرية تتناقض مع أولويات اهتمامه التي أفصح عنها للصحافة المحلية والعالمية أبان توليه الرئاسة ، ذلك أن هذه التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية والتي بدأت ترى خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، إنما تندرج في إطار ما أسماه الرئيس مبارك في بيانه الأول لمجلس الشعب « أكتوبر ١٩٨١ » « الديناميكية الرشيدة » للمواقف .

والحق أن ما قد يبدو تغيرا في أولويات الرئيس كان موضعاً لتوقعات مبكرة من جانب بعض المحللين السياسيين . فقد كتب أحد أساتذة العلوم السياسية في يوليو ١٩٨٢ يقول : « أن أولويات الرئيس حسنى مبارك - كما أوضحها - ستعمل في اتجاه الاستمرارية على المدى القصير . أما بالنسبة للمدى المتوسط أو الطويل فإن احتمال تعثر الصيغ الراهنة لمواجهة المشكلة الاقتصادية قد يدفع إلى صيغ جديدة تنعكس على شبكة العلاقات المصرية الإقليمية والعالمية (٢) .
ولأن دراستنا الراهنة لا تستهدف تتبع التطورات

(١) من أمثلة تلك التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية إصرار الرئيس حسنى مبارك على عدم زيارة إسرائيل، ومسحبه للسفير المصرى فى تل أبيب - وإعادة سفير مصر إلى موسكو ، وإيقاف الحملات الإعلامية ضد الدول العربية ، وزيارته للاردن عقب إعادة العلاقات ، ثم زيارته لبغداد مع الملك حسين فى مارس ١٩٨٥ .

(٢) د . أحمد يوسف أحمد : (الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية للرئيس حسنى مبارك) .
مقال منشور بالسياسة الدولية عدد ٦٩ - يوليو ١٩٨٢ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

التي تحدث في المواقف الموضوعية أو السياسية بقدر اهتمامها وتركيزها على منهجية التعامل عموماً مع كل أو أي متغير جديد ، لذلك لن نناقش هنا أسباب ودوافع التطورات التي شهدتها سياسة مصر الداخلية أو الخارجية خلال الفترة المنقضية من حكم الرئيس حسني مبارك ، وما إذا كان تعثر الصيغ السابقة لمعالجة المشاكل هو الذي دفع إلى « صياغات جديدة » أو « شبكات جديدة لعلاقات مصر الإقليمية أو العالمية » .

وانما يعنينا الآن في هذا البحث من الدراسة هو التعرف على « الوسائل ، واساليب الاقتراب » التي تعمل بها القيادة السياسية في تناولها للمشكلات ، ومدى استخدامها لاساليب البحث العلمي في رصد الأبعاد المختلفة لهذه المشكلات والتخطيط لحلها .

وهنا يمكن الإشارة إلى أن أول الأعمال العامة التي استهل بها الرئيس حسني مبارك ولايته - بعد مراسم التنصيب وأجراءاتها اللاحقة - هو الدعوة إلى عقد مؤتمر لرجال الاقتصاد في مصر بهدف البحث عن أصول المشكلة الاقتصادية واقتراح البدائل المختلفة للخروج من هذه المشكلة ، وقد حرص الرئيس مبارك على استحداث منهج جديد في تشكيل المؤتمر بحيث جاءت عضويته تعبيراً عن مختلف الاتجاهات والخبرات الاقتصادية المعروفة في الساحة المصرية مما انعكس بالتالي على طبيعة نتائجه .

ويكاد تشكل هذا المؤتمر الاقتصادي أن يذكرنا بأحد الأساليب العلمية المعروفة في عمليات دراسة المستقبل وهو أسلوب « استطلاع المتخصصين » وأن كانت التجربة المصرية قد أسقطت عنه بهذا المؤتمر شرطاً أساسياً له

وهو « الاستطلاع » كل على حدة » ، فجاءت النتيجة متأثرة الى حد كبير بعنصر « استحضار الذات » وعنصر « التنافس الايديولوجي » (١) .

وقد تمت مؤخرا محاولة أخرى من القيادة السياسية للعمل وفق مفهوم « الاستطلاع متعدد الاطراف » وذلك حين طرح الرئيس مبارك اقتراحا على مختلف الاحزاب السياسية والمؤسسات الجامعية والعلمية بأن يتقدم كل منها بتصويراته واقتراحاته الخاصة بمشكلة « الدعم الحكومي » فجاءت النتائج - برغم محدوديتها وبرغم عدم استكمال ما يقتضيه هذا الاسلوب من عمليات لاحقة للفرز والتحليل والتوفيق - أكثر اقترابا من الاسلوب الصحيح .

ويستطيع المحلل أن يضع يده على جوهر التجديد الحقيقي الذي استحدثه الرئيس حسنى مبارك بهذه الاساليب أو المحاولات فى النظرة الشائعة تقليديا ومنذ فترة طويلة بين فئات ودوائر كثيرة كانت تصر - وحتى وقت قريب - على أن التحضير لمشروعات المستقبل والتخطيط الاستراتيجى القومى العام هو اختصاص تنفرد به مؤسسات الدولة الرسمية فقط ولا ينبغى أن

(١) راجع توصيات ونتائج اعمال مؤتمر رجال الاقتصاد - وقد كانت هناك فكرة لعقد مؤتمر مماثل لبحث المشكلات الاجتماعية والسكانية تحت عنوان « مصر الغد » وان كان قد تأجل لاسباب لم تعلن ، فى تقدير الباحث أن الظلال التى أحاطت بطبيعة تشكيل المؤتمر الاقتصادى وأثرها على نتائجه قد انعكست الى حد كبير على جهود التحضير للمؤتمر الاجتماعى الذى كان مقترحا آنذاك فى يناير ٨٢ .

بشاركها فيه أفراد أو مؤسسات أخرى . ولقد أفصح الرئيس حسنى مبارك عن هذا التوجه الجديد منذ الأيام الأولى لولايته وأكد فى أكثر من مناسبة على إيمانه بأسلوب الحوار واستطلاع مختلف الآراء قبل الشروع فى سياسات أو مسارات جديدة وخاصة ما يتصل منها بمستقبل مصر والمصريين ككل .

يقول الرئيس فى حديث له للتليفزيون الإيطالى : « ان المعارضة فى مصر شأنها شأن المعارضة فى أى دولة ديمقراطية ، وأنا أستهدف من لقاء المعارضة تفسير الأسلوب الذى كان متبعاً فيما مضى وهدفى أن نلتقى جميعاً أمام نقطة رئيسية وهى مستقبل مصر .. ومصلحة مصر العليا » .. ويستطرد الرئيس حسنى مبارك فيقول « ولأن جميع المعارضين فى مصر مصريون حريصون جداً على المصلحة العليا لبلادهم فقد قررت ان تكون جميع النقاط أو المشاكل القومية الكبرى موضع بحث مع أحزاب المعارضة حتى نصل من هذه المباحثات أو هذه المناقشات الى أسلوب أمثل لحل مشكلاتنا فتبناه جميع القوى والأحزاب (١) .

وجدير بالملاحظة أيضاً أن هذا الأسلوب الجديد الذى أفصح عنه الرئيس مبارك وتبناه عملاً فى أكثر من مناسبة قد تضمن تطويراً آخر لموقف الدولة المألوف سابقاً والذى كان يقضى بحظر تناول بعض قطاعات السياسة الرسمية للدولة « كالسياسة الخارجية » مثلاً

(١) من حديث الرئيس حسنى مبارك الى التليفزيون الإيطالى -
الأخبار ١٩٨٢/١/٢٩ ص ٥ .

— بالنقد أو الاعتراض — (١) وقد وجدنا الرئيس مبارك بالفعل يناقش أمورا متعلقة بالسياسة الخارجية مع ممثلى القوى المعارضة ، بل أن بعض لقاءات الرئيس مع قيادات المعارضة الحزبية قد خصصت لهذه الموضوعات فقط (٢) .

المؤسسات العاملة فى رصد وابحاث المستقبل

ليس تجاوزا كبيرا عن الحقيقة أن يقال بأن مراكز ووحدات البحث العلمى تعمل كلها — بطبيعة نشاطها — فى نطاق التمهيد للمستقبل . الا أن ما يهمنا التركيز عليه وإبرازه فى هذا البحث هى تلك الوحدات والمؤسسات التى يعتبر البحث فى المستقبل صميم مهمتها الاصلية لا صفة عارضة من صفات أعمالها ، ويمكن حصر هذه المراكز والمؤسسات فى مصر على النحو التالى :

- ١ — المجالس القومية المتخصصة — تتبع السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ — هيئة المعلومات والتقديرات — تتبع جهاز المخابرات العامة .
- ٣ — معهد التخطيط القومى — يتبع السيد وزير التخطيط .

(١) انظر مثلا خطاب الرئيس السابق محمد أنور السادات فى العيد العاشر لثورة التصحيح أمام مجلسى الشعب والشورى ١٩٨١/٥/١٤ القاهرة — الهيئة العامة للاستعلامات ص ٣٣ .

(٢) حدث ذلك فى لقاء الرئيس مبارك مع قادة الأحزاب المعارضة فى مصر بمناسبة القرار الاسرائيلى بضم الجولان فى ديسمبر ١٩٨١ ، انظر الاهرام ١٩٨١/١٢/١٧ ص ١ ، ٦ .

- ٤ - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا « هيئة مستقلة يشرف عليها نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي والبحث العلمي » .
- ٥ - المركز القومي للبحوث .
- ٦ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - يتبع رئاسة مجلس الوزراء .
- ٧ - جهاز بحوث تنمية وتعمير سيناء . يتبع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .
- ٨ - مركز بحوث استزراع الصحاري - يتبع وزير الزراعة .
- ٩ - مركز بحوث المشروعات الصحراوية - يتبع وزارة الري .
- ١٠ - مركز تطوير تدريس العلوم - يتبع جامعة عين شمس .
- ١١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - يتبع مؤسسة الاهرام .
- ١٢ - مركز بحوث استصلاح الاراضي - يتبع وزارة الزراعة .
- ١٣ - معهد بحوث الاحصاء - يتبع المركز القومي للبحوث .
- ١٤ - معهد أبحاث البترول - يتبع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .
- ١٥ - مشروع الاستشعار عن بعد - يتبع أكاديمية البحث العلمي .
- ١٦ - أكاديمية السادات للعلوم الادارية - تتبع وزير الدولة للتنمية الادارية .
- ١٧ - المشروع القومي لتنظيم الاسرة - يتبع وزارة

الشئون الاجتماعية .

١٨ - المجلس القومى للسكان - يتبع رئيس مجلس الوزراء .

١٩ - ادارة نظم المعلومات - بالقوات المسلحة .

٢٠ - الجمعية المصرية للحساب الآلى « أهلية مهنية متخصصة »

٢١ - الجمعية المصرية الاحصائية « أهلية مهنية متخصصة »

٢٢ - الجمعية المصرية لتطبيق بحوث العمليات « أهلية مهنية متخصصة » .

وهذه الجمعيات الثلاثة مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية .

٢٣ - ادارة البحوث والتخطيط السياسى - تتبع وزارة الخارجية

قنوات المشاركة الشعبية فى وضع خطط وتصورات المستقبل :

تفيد تجارب العديد من الدول بأن حجم ونوع التجارب الشعبى مع خطط التنمية القومية يلعب دورا هاما فى تحديد مدى النجاح الفعلى لتلك الخطط بل وفى دقة التوقعات المسبقة عن هذا النجاح . واذا كان بديهيًا أن تستهدف أى خطة قومية للتنمية أو التأمين صـالح المجموع العام فان البديهي أيضا أن يشترك هذا المجموع العام فى وضع تصورات المستقبل والخطوط الرئيسية العريضة لبرامج تحقيق هذه التصورات .

واذا كانت نظم الحكم المعاصرة تقوم على فكرة التمثيل

الشعبى أى الاكتفاء بمشورة الممثلين المنتخبين عن القواعد الشعبية فى صياغة هذه الخطط والاستراتيجيات القومية فالأغلب أن هذه النظم تعتمد على ما يكون لدى قواعدها الشعبية من وعى كاف واستعداد لاستيعاب مفهوم « الخطة المبرمجة » والتجاوب مع ما تقتضيه فكرة « التمرحل » و « الجدولة الزمنية » من سلوكيات حضارية معينة مثل « الانتظار المحسوب » و « التضحية المؤقتة على المستوى الفردى » أو « إعادة تحديد الأولويات » ، و « رؤية المصلحة الفردية أو القومية من خلال منظور قومى وجماعى أشمل » .

وفى بلاد كبلادنا - حيث العهد بعد قريب بالأساليب الديمقراطية والتمثيل الشعبى السليم والفعال ، وحيث تنخفض درجة الوعى على المستوى الشعبى بمفهوم الخطة والسلوكيات الاجتماعية والحضارية المرتبطة بهذا المفهوم - على نحو ما أوضح الفصل الأول من هذه الدراسة - فإن الدعوة الى تنشيط دور هذا المستفيد الشرعى من الخطط القومية وتخصيب وعيه وتأهيله للتعامل مع مفهوم التخطيط والنظرة بعيدة المدى تصح من أسبق الواجبات اللازمة لنشر الوعى المستقبلى وضمان التجاوب الشعبى الحقيقى مع خطط الإنماء أو التأمين القومية .

ولا ينبغى أن ينصرف هذا التنشيط الى مجرد أحكام عملية التمثيل الشعبى فى المؤسسات الوسيطة كالبرلمان أو المجالس البلدية ذات المستوى القومى ، وإنما المقصود هنا هو تنشيط الدور المباشر للجماهير فى وضع خطط وحداتها المعيشية والإنتاجية الأساسية تمهيداً لمشاركة أوسع فى وضع الخطط القومية وفى صيانة نتائجها

ومتابعة وتقييم الانجازات التي تتحقق منها .
ومثل هذه الدعوة يمكن أن تترجم في العمل الى
منطقتين : -

الاولى : تدريب الافراد والعائلات والتجمعات السكانية
على أسلوب التخطيط الفردي والفقوى والجماعى . . كل
فى وحدته الخاصة وفى إطار حركته اليومية .
الثانية : تنظيم أو دعم قنوات المشاركة الشعبية
المباشرة فى وضع خطط التنمية العامة على المستوى
القومى .

واذا كانت وسائط التنشئة السابق التعرض لها
كالمؤسسات التعليمية أو الاعلامية تقوم - أو يمكن أن
تقوم - بدور هام فى منطقة العمل الاولى فان منطقة
العمل الثانية يلزم لها ترتيبات تنظيمية وتشريعية متكاملة
تأخذ فيها « الأحزاب السياسية » و « النقابات
المهنية » ، ومؤسسات التنشئة الدينية مكانها ودورها
الملائم لها الى جانب المجالس الشعبية المعمول بها حاليا
على مستوى القرى والمدن والمحافظات . بحيث تصير
الخطط القومية افرازا حقيقيا وطبيعيا وانعكاسا صادقا
لمطالب وامكانيات مختلف القوى الشعبية وبحيث
يستشعر الجميع مسئولياتهم ويتعرفون على أدوارهم فى
صيانة هذه الخطط عند التنفيذ .

**مشروع تجريبى لخلق وتنمية الوعى المستقبلى
والتخطيطى بالمشاركة الشعبية على المستوى القومى :**

فى احدى الدراسات التى قدمها عام ١٩٧٤ البروفسور
جون ماكهيل مدير مركز الدراسات المتكاملة بجامعة

نيويورك بمشاركة زوجته السيدة ماجدة ماكهيل طرح
الاثنان اقتراحا بأن يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب
والبحوث « يونيتار » - وهو الجهاز الذى بدأ فى تأصيل
وتنمية الدراسات المستقبلية داخل مؤسسات الأمم
المتحدة - بتجميع - على مستوى العالم - لكل الخطط
القومية ذات المدى الطويل الموجودة لدى كافة دول
العالم سواء المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أو بالتنمية
الاجتماعية ، ثم تبع ذلك تحليل مقارن لمحتويات هذه
الخطط من ناحية وسائل وانماط جمع المعلومات السابقة
على وضع الخطط ، والمدى الزمنى الذى تستهدفه تلك
الخطط والمشاكل العملية التى تواجهها كل دولة عند
تنفيذ خططها ، ونسبة الانجاز المحقق فى كل تجربة
انمائية مخططة ، ووسائل المعالجة التى تتم لمشاكل
التنفيذ الى غير ذلك من نقاط وبنود تتصل بالتحليل
المقارن لخطط الانماء القومية لدى الدول المختلفة .

واذا كان صاحبا الاقتراح يتوجهان فى مشروعهما
توجها دليا خالصا يهدف الى افادة الدارسين الاكاديميين
لشئون الاقتصاد المقارن او يهدف فى احسن الفروض
- الى افادة الدول النامية بمعلومات وبيانات توفى
عليها مقبة التجريب فى مسارات التخطيط غير المجربة
او افادتها بوسائل جديدة لحل مشكلاتها التخطيطية من
واقع خيرة غيرها من الدول .

فاننا نستطيع فى حالتنا المصرية - وللأغراض التى
تستهدفها دراستنا الراهنة - الافادة بهيكل الاقتراح
المطروح بعد نقل عملية « التجميع » و « المقارنة » من
المستوى الدولى الواردة عليه الى المستوى القومى
الداخلى .

والمشروع المقترح يتلخص فى أن تقسم أحدى المؤسسات الرسمية المسئولة عن دراسة المستقبل المصرى أو التخطيط له كالمجالس القومية المتخصصة أو معهد التخطيط القومى - بدعوة التجمعات الجماهيرية - سواء الحزبية أو النقابية أو الاجتماعية - للتقدم برؤيتها الخاصة بمستقبل نشاطها وأولويات اهتماماتها ، وبرامج التنفيذ ووسائل التمويل التى تحقق لها أهدافها ، ومراحل هذا التنفيذ - أن وجدت - والتقسيم المتصور للدوار - فى ذهنها - بين مايوكل للأجهزة الحكومية وما يوكل لغير هذه الأجهزة .

والتصور أن مثل هذا التجميع للتصورات الحزبية والنقابية والجغرافية - يلزم له وسائل استبيان متنوعة فى البداية على أن تتوافر فيها أيضا القابلية للتنميط والتوحيد القياسى فى مراحل لاحقة .

وقد يتضمن هذا الاستبيان نقاطا كالتالية :-
* الأهداف العاجلة « للوحدة » والمدى الزمنى المقدر لتحقيقها .

* الأهداف بعيدة المدى « للوحدة » مع تحديد هذا المدى بقدر الامكان .

* تقدير الاحتياجات المادية اللازمة لتحقيق كل هدف « التمويل - العمالة وسائل الانتاج .. »

* تقدير الاحتياجات التشريعية والتنظيمية اللازم اجراؤها لكل هدف .

* تقدير المشكلات المتوقعة اثناء التنفيذ ووسائل المعالجة لكل منها .

وفى تقدير الباحث أن نجاح مثل هذا المشروع

التجريبى الطموح يتوقف الى حد كبير على عسدد من الشروط : -

الاول : مدى المشاركة الفعلية من جانب كل او معظم الافراد التى تتكون منهم « الوحدة الحزبية » او « الوحدة النقابية » او « الوحدة البلدية فى المحليات » .

الثانى : مدى الحياد « السياسى » و « النزاهة الاخلاقية » و « النظرة الوطنية الصادقة » التى تتوافر فى جهة التجميع المركزية .

الثالث : مدى التمكن الفنى لدى هذه الجهة المركزية فيما يتعلق بتنميط المواقف وحصر الاتجاهات وتصفية العناصر والأوزان المتداخلة او المشتركة بين الوحدات المكونة لمجتمع الحصر او الاستطلاع وفيما يتعلق باستخلاص المؤشرات الصحيحة والأوزان الحقيقية التى تتضمنها او ينتهى اليها هذا التجميع القومى لتصورات المصريين عن المستقبل .

وعلى أية حال فان مثل هذا المشروع القومى الضخم يمكن ان يتم على مراحل تبدأ الاولى منها فى اطار تجريبى محض بحيث لا يعول كثيرا على نتائج تلك المرحلة فى صياغة الخطط القومية الكبرى والهامة . وقد يبدأ مثلا فى حدود « عينات احصائية » ثم يتم التوسع فى مراحل لاحقة وتدرجية الى ان يشمل مسحا كليا .

كذلك قد يمكن تحويل او تعديل هيكل المشروع وترتيب مراحلہ بحيث يتم البدء باستطلاع مسوقف الوحدات الجماهيرية المختلفة ازاء سياسة جديدة فى مجال واحد معين او ازاء تنظيم جديد محدد الملامح وبحيث يقتصر الراى المطلوب حينئذ على الموضوع المطروح وليس على كل التصورات الاجمالية عن صورة

المستقبل عموماً . وفي ذلك سوف نلاحظ تشابهاً بين هذا المشروع التجريبي المعدل وبين أسلوب « استطلاع المتخصصين » المعتمد ضمن أساليب المناهجية المستقبلية . . مع تعديل في صفة « المتخصصين » ليصبح استطلاعاً « لأصحاب المصالح » .

وقد تم بالفعل في الفترة الأخيرة « أواخر عام ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥ » تجريب هذا النوع من استطلاع المواقف لدى أصحاب المصالح وذلك حين اقترح رئيس الجمهورية على مختلف الأحزاب السياسية والجامعات والمراكز العلمية أن يتقدم كل منها برؤيته وموقفه إزاء مسألة « الدعم الحكومي » للسلع والخدمات الأساسية وذلك على ضوء التزايد المضطرد سنوياً في الأعباء التي تتحملها كل من الدولة والمواطنين من وراء الدعم بأوضاعه وعيوبه المعروفة واقتراحاتهم في مواقعهم الحزبية أو التخصصية لتطوير أو استبدال هذا الدعم بوسائل وأساليب أخرى . . وبرغم أن نتائج هذا الطرح الجديد لطرق المشاركة في صنع القرار السياسي لم تستكمل بعد بحيث يمكن الحكم على مدى فعاليتها أو نجاحها ، وحتى بافتراض عدم إمكان التوصل إلى التحقيق الكامل لمشروع المشاركة الشعبية المقترح في صدر هذا البحث فإن ما يتم خلال مراحل التجريب أو خلال المحاولات الحزبية سوف يظل محسوباً في الرصيد الإيجابي لظاهرة الاهتمام بالمستقبل في المجتمع المصري .

ذلك أن ما يمكن الوصول إليه خلال تلك المراحل الأولية من مواد وخبرات سياسية وعملية وفنية لا شك سوف يشرى الكثير من التقاليد والممارسات الديمقراطية ومن أهمها خبرة استطلاع الرأي العام ووسائل قياس

اتجاهاته ، والاحتجاج به حين يلزم .. والاحتجاج عليه حين يلزم أيضا « فى حالة عدم الاقدام على المشاركة من جانب بعض الوحدات الجماهيرية حتى بعد توافر الشروط والظروف الاساسية »

كذلك يشار فى هذا الصدد الى التوجه الهام الذى ساد النظام المصرى منذ عام ١٩٧٧ والذى تعززت فى اطاره « سلطات المحليات » وتعاضم به دورها المشارك فى صياغة الخطط القومية للتنمية والتعمير .. ووفقا لهذا التوجه الجديد تم تقسيم محافظات الجمهورية الى اقاليم اقتصادية متكاملة يتم بينها تخطيط اقليمى متكامل للتنمية ومشروعات الاستثمار والاعمار ثم يتم تجميع هذه الخطط الاقليمية التى تضعها اساسا المحافظات داخليا .. وفيما بينها .. ومن مجموع هذه الخطط الاقليمية تجرى صياغة الخطة الانمائية القومية الشاملة والموحدة ..

وليس من شك ان هذا التوجه الجديد فى نظام التخطيط الاقتصادى القومى لا يخلو من عقبات عملية مما يحتاج الى دراسات علمية تستهدف تجاوز تلك العقبات .. وليس ثمة حرج فى الاطلاع على نماذج الدراسات التى اجريت فى بلاد اجنبية حول نفس هذا الموضوع .. ففي السويد مثلا عقدت السكرتارية العامة للدراسات المستقبلية التابعة لرئيس الوزراء ندوة استغرقت ثلاثة ايام فى نوفمبر ١٩٧٣ وقدمت فيها دراسات خاصة حول موضوع « التخطيط ، وهيكلك القيم والمشاركة الديمقراطية » .

كذلك عقدت نفس الهيئة حلقة بحث اخرى فى يونيو ١٩٧٤ حول « الحكم الديمقراطى والتخطيط طويل المدى » .

تشجيع مشاركة الشباب فى ابحاث المستقبل

والى جانب المشاركة العامة الواجبة فى صياغة الخطط القومية ، فان هناك نوعا آخر من المشاركة المطلوب تشجيعها فى مجتمعنا المصرى وهى مشاركة القطاع الشبابى على وجه الخصوص باعتباره صاحب المصلحة الاوفر فى حياة الغد .

والملاحظة التى يجمع عليها معظم علماء « المستقبلية » فى الخارج ان هذا الحقل من الدراسات يكاد يقتصر حتى الان فى العالم كله على فئات الاعداد الكبيرة فلم يدخل اليه عنصر الشباب ولا عنصر المرأة باعداد كافية ، وهو امر يصعب عند الكثيرين تفسيره فى ضوء مصلحة الاجيال والناموس الطبيعى .

وباستطلاع عاجل لفئات العمر التى يتوزع عليها السادة اعضاء المجالس القومية المتخصصة فى مصر مثلا « وهى كما عرفنا اولى المؤسسات الموكول اليها دراسة المستقبل » يتبين ان متوسط العمر بين الاعضاء هو ٤٨ عاما وان اربعة فيهم فقط تقع اعمارهم فى فئة ما دون الثامنة والثلاثين .

والمطلوب الان تشجيع منظم الشباب كى يدخل فى هذا الحقل المعرفى الجديد . وهنا قد تفيد بعض الاقتراحات التالية او كلها « اخذا فى الاعتبار ما قدم من اقتراحات خاصة بتطوير نظام التعليم على النحو المبين فى مبحث السابق » .

١ - تقديم منح دراسية ومكافآت تشجيعية لطلاب الدراسات العليا الذين يتخصصون فى مجالات البحوث المستقبلية سواء النظرية او التطبيقية وقد تكون الامانة

العامة للمجالس القومية المتخصصة من أقدر الجهات وأوفرها حرصا على القيام بهذا الاقتراح .
ب - تدعيم نوادى العلوم القائمة حاليا فى مواقع متناثرة بأنحاء الجمهورية وفتح فروع لنا فى أكبر عدد ممكن من المحافظات وذلك لتابعة المهووبين والنوابغ من الطلبة أو الشباب عموما فى إطار برنامج قومى يستهدف تشجيعهم وإتاحة الفرص لهم للالتحاق بالدولى باعتبارهم جيل المستقبل من العلميين وأصحاب الأفكار الجديدة .

ج - تعزيز الدور الذى تقوم به حاليا شعبة الفضاء الخارجى بنادى الطيران المصرى وتوسيع نطاق الافادة به فى أوساط الشباب والطلبة وذلك مثلا بتنظيم فصول دراسية خاصة بهذا الميدان على غرار المعمول به فى قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية أو بجامعة عين شمس .
د - قيام مؤسسات الدراسات المستقبلية كالمجالس القومية المتخصصة أو أكاديمية البحث العلمى بطبع ونشر الدراسات الفردية المتعلقة بمجالات المستقبل والتى يتقدم بها أصحابها بمبادرات ذاتية « طبعاً بافتراض توافر الحد الأدنى فيها من الشروط العلمية والموضوعية » والعمل على الترويج بكافة السبل للأفكار والمخترعات التى يبتكرها الشباب المصرى .

هـ - النظر فى إمكانية إنتاج سلسلة من الأفلام السينمائية وأفلام الرسوم المتحركة للأطفال بما يساعد فى شرح الأساسيات العلمية ونماذج الحياة المتصورة أو المتوقعة فى المستقبل ، مع ضرورة الانتباه عند إعداد هذه الأفلام الى خصوصية البيئة المصرية أو العربية . كذلك يلزم عند إعدادها الانتباه الى أهمية عدم الإغفال

فى تبسيط الحقائق العلمية على نحو يخل بحقائق المستقبل فى ذهن الاطفال او يبعث على الاستخفاف بها ثوهما بعدم قدرة الطفل المصرى او العربى على ادراك الحقائق والتركيبات المعقدة .

الديمقراطية الحزبية .. ودورها فى مستقبل البلاد :

يمكن أن تلعب تجربة التعدد الحزبى فى مصر دورا محوريا فى تشكيل أو إعادة تشكيل عدد من عناصر واتجاهات الحركة القومية العامة للمجتمع المصرى فى المستقبل ، كتقديم الكوادر والقيادات اللازمة للعمل السياسى والحكومى وضمان الادارة السليمة للصراعات السياسية وأحكام الرقابة على السلطة الحاكمة ، وضمان الحريات الاسباسبية للمواطنين ، وطرح تصورات وبدائل واضحة ومحددة لعملية التنمية غير أن هذا الدور « لميكانيزم » التعدد الحزبى يتوقف على عدد من الشروط والظروف نجلها فيما يلى : -

١ - مدى القبول العام الذى تلقاه فكرة التعدد الحزبى ذاتها لدى دوائر النظام السياسى نفسه ومدى استشعار هذه الدوائر ذات التراث الضارب فى أعماق تاريخ الدولة المصرية - بضرورة هذا التعدد وأهميته لصالح التقدم العام للبلاد .

* كثير من نقاط هذا القسم ورد ذكرها فى الدراسة المتأزة التى أعدها الدكتور أسامة الغزالى حرب بمركز الدراسات السياسية الاستراتيجية والتى نشرت بالاهرام فى ٣٠ - ٥ - ١٩٨٥ .

والسؤال المطروح هنا : هل يمكن للأحزاب القائمة الآن أن تصبح في المستقبل جزءاً عضوياً من النظام السياسى مثلما يحدث فى معظم النظم الديمقراطية ذات التعدد الحزبى أم أن وجود هذه الأحزاب مثل اختلافاتها - لن يؤثر كثيراً فى عمل النظام السياسى واستمرار عجلته فى الدوران اعتماداً على قوة وأجهزة أخرى متواجدة فى الدولة قبل ومع هذه الأحزاب .

٢ - مدى توافر الجيل التالى من قيادات الأحزاب القائمة ، ونوعية فكرهم وتوجهاتهم وأسس حركتهم السياسية والملاحظ حتى الآن أن معظم قيادات الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية إنما تنتمى فى بداية نشأتها السياسية الى فترة ما قبل ١٩٥٢ وللأسف لم تسنح الفرصة ولا الرغبة خلال السنوات الثلاثين المنقضية بعد هذا التاريخ بافراز قيادات جديدة مؤهلة لتولى العمل الحزبى فيما بعد غياب الرواد المؤسسين .

٢ - ويرتبط بالعنصر السابق قضية هامة أخرى هى قدرة الأحزاب على تطوير نفسها كمؤسسات سياسية فعلية وليس كمجموعة افراد تربطهم « علاقات شخصية محدودة » ويعنى ذلك أن مستقبل العمل الحزبى الحقيقى فى مجال التعدد - مرتبط الى حد كبير بمدى نجاح الأحزاب فى توسيع رقعة الانتظام العضوى بها ، وتشكيل نظام متماسك ومترابط بين وحداتها التنظيمية المترامية رأسياً وأفقياً . ومدى قدرتها على استثمار شبكة العضوية ودرجة الحماس الحزبى بها فى خلق قنوات للعطاء الوطنى المتميز استغلالاً عن الهدف الطبيعى والمشروع فى الوصول للسلطة التنفيذية .

وهنا قد يشار الى أهمية العمل منذ الآن على تقنين

المشروعية . لحركة الاحزاب فى تشكيل وانشاء شركات انتاجية ، والمبادرة بمشروعات خدمية تقتصر فى البداية على اعضائها ويتم تمويلها وتنفيذها ذاتيا فى الاطارات الحزبية « مع استبعاد المجالات ذات الحساسية المتفق عليها سياسيا او دينيا » .

٤ - تاتى بعد ذلك مسألة مدى تمثيل الاحزاب القائم حاليا لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة على ارض الواقع المصرى وهنا يلزم الاشارة الى المنهج الجبهوى الذى تميل اليه معظم الاحزاب القائمة . وامكانية استمراره فى المستقبل على ضوء التمايز الاجتماعى والسياسى المتوقع حدوثه طبيعيا بعد فترة من الممارسة الفعلية ، والذى يؤدى - بحكم الخبرة التاريخية وطبائع الامور - الى ضرورة استقلال كل من الشرائح الاجتماعية باطارها التنظيمى المعبر عن حقيقة مصالحها الخاصة وتوجهاتها الفكرية المتميزة .

كذلك تلزم الاشارة هنا الى خطورة استمرار وجود قوى اجتماعية وسياسية خارج اطار الاحزاب القائمة حيث ان ذلك يمثل اكبر مصدر للخطر على قوة وفاعلية النظام الحزبى . وبقدر ما تتوافر المرونة الكافية لاستيعاب تلك القوى فى احزاب جديدة او فى الاحزاب القائمة فان النظام الحزبى يصبح اكثر قدرة على البقاء والفعالية .
الفجوة بين « الوعى » و « السعى » !

والآن ...

وبعد ان عرضنا لابعاد وحدود الرؤية المستقبلية فى كثير من قطاعات المجتمع المصرى الشعبى منها والرسمى ، وعرفنا كيف ان المستقبل يحمل من الدواعى والمحاذير والأخطار والحتميات ما يستوجب ترشيدها بل تشويرا

لهذه الرؤية المستقبلية وطريقة تعاملنا العربى عموما مع المستقبل .. ثم عرفنا كيف يعالج هذا المستقبل فى البلاد المتقدمة بأساليب علمية فى الرصد والتنبؤ والتخطيط الدقيق .. نبلغ الآن منطقة التساؤل : -

الى متى تستمر الفجوة لدينا بين « العلم » .. « والفعل » ؟ وكيف نخلق الظروف والشروط التى ينتقل بها وعندها « الوعى » الى « السعى » ؟

اننا لا نقصد ارهابا لاحد ولا مضاعفة التشاؤم عند أحد حين نذكر مقولة هـ . ج ويلز الشهيرة بأن «المستقبل هو السباق بين « التعلم » .. والكارثة .

ونحمد الله - المحمود على كل حال - أننا لم نبلغ بعد مرحلة لا ينفع فيها الوعى أو السعى .. فرغم كل أطماع السياسة واهطار السياسة التى تحقق بنا فى الحال أو الاستقبال ، ورغم كل تحديات البيئة وصعوبات الطبيعة التى بدأت تشهدها حياتنا العربية أو التى يتوقع أن تشهدها خلال السنوات العشرين القادمة ، ورغم كل مشاكل الاجتماع والادارة والاقتصاد والتنظيم التى تكاد تعصف بما بقى لدينا من آثار الحضارة والتحضر على أرض العالم العربى .. رغم كل ذلك فما تزال لدينا أرضة هامة للمستقبل وفيه . وما تزال لدينا ارادة وثابة وتوق صادق لان يكون لنا أو لاولادنا حظ العيش الكريم مع سائر احياء القرن الحادى والعشرين .

✽ لقد بدأ علم المستقبل فى العالم العربى عموما - وفى مصر على وجه التخصيص - ينال اهتماما متعاظما بين مجموعات الباحثين وبعض القلائل من رجال الحكم ذوى البصائر والرؤى التاريخية ذات النظر الابعد

والأرحب وقامت مؤسسات متخصصة فى دراسة المستقبل تشهد أعمالها الأولى بإشراف طيبة كالمجالس القومية المتخصصة ، ومعهد التخطيط القومى ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

* وظهرت الى جانب ذلك بعض المشاريع العربية والمصرية التى تحاول تطبيق المناهج المستقبلية فى دراسة المستقبل العربى . ومستقبل مصر من بينها مشروع « العالم العربى سنة ٢٠٠٠ » الذى يتبناه ويشرف عليه استاذ التخطيط الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن بالتعاون مع الاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية فى روما . ومشروع « صور المستقبل العربى » الذى يقوم به مجموعة علماء عرب برئاسة الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وبالتعاون مع جامعة الامم المتحدة فى طوكيو . ومن بينها ايضا المشروع الذى يقوم به مركز الدراسات السيلانية والاستراتيجية بهؤسسة الأهرام - وحدة البحوث الاجتماعية - بإشراف الاستاذ سيد ياسين بهدف صياغة نهج عربى متميز فى دراسات المستقبل يقوم على تنحية الخصائص الايدولوجية الاجنبية الواردة فى معظم الدراسات الغربية أو الشرقية عن المستقبل العربى .

* وهناك الى جانب هذه المشروعات النظرية والتأهيلية . . مشروعات أخرى تطبيقية فى مجالات محددة مما سيكون لها تأثير ضخم فى تشكيل أو إعادة تشكيل كثير من عناصر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربى فى المستقبل ومن بينها :-

— مشروع إطلاق قمر صناعى عربى تتولاه حاليا مؤسسة « عربسات » بالتعاون مع الخبرة الامريكية والفرنسية لاستخدامه فى مجالات الاتصالات .

— مشروعات تصنيع السلاح محليا فى العالم العربى وتتولاه وزارة الدفاع المصرية مع وزارة الانتاج الحربى بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع ، وحكومات دول الخليج العربى .

— اقتراح مشروع الخطة الخمسينية لتنمية وتعمير الصحراء الغربية فى مصر « ١٩٧٥ — ٢٠٢٥ » وتتولى متابعته المجالس القومية المتخصصة .

— مشروع التنمية المحلية للقرى المصرية ويبلغ عددها ٤٠٠٠ قرية باستخدام المشاركة الاهلية . ويشرف عليها جهاز بناء وتنمية القرية ووزارة الحكم المحلى .

— مشروع تخزين الطاقة الشمسية واستخداماتها التطبيقية كبديل للبترول وتقوم المملكة العربية السعودية بتمويل الدراسات والتجهيزات الخاصة بهذا المشروع بالتعاون مع بعض المراكز والجامعات والمؤسسات العلمية فى استراليا والولايات المتحدة .

كما تجرى الجامعة الامريكية بالقاهرة بعض الدراسات التمهيدية لمختلف التطبيقات الممكن ادخالها الى مصر فى هذا المجال .

— مشروع « أطلس » لنقل بترول الخليج والسعودية الى المحيط الاطلسى عبر انابيب تمر بالبحر الاحمر ثم السودان وبعض الدول الافريقية وحتى موريتانيا «تبناه حاليا ليبيا مع بعض الشركات الامريكية » .

— مشروع استخدام جبال الجليل فى الرى بعد

نقلها من مناطق القطب الشمالى الى مناطق الاحتياج فى العالم العربى » عرض المشروع أحد الامراء السعوديين أمام المؤتمر العالمى لتنمية الصحارى - الذى عقد بمدينة ساكرامنتو بالولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٧٧ ونشر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ملخصا له ضمن عرضه لآعمال المؤتمر المذكور .

- مشروعات تجلية المياه المالحة باستخدام الطاقة النووية « تجرى حاليا فى الكويت وقطر والسعودية ومصر والأردن بعض التجارب فى هذا الميدان وقد أنشأت السعودية بالفعل أول وحدة لتحلية المياه فى مدينة جدة » .

- مشروعات تعمير وتنمية شبه جزيرة سيناء . وتتضمن أفكارا عن إنشاء مدن جديدة فى الساحل الشمالى لسيناء ، ومد خطوط أنابيب المياه بامتداد الساحل الغربى لخليج العقبة ، ومشروعات تصنيع الادوية المستخلصة من النباتات الطبية ، ومشروعات القرى السياحية فى طابا ونويبع ودهب وشرم الشيخ وسانت كاترين والطور ومشروع الربط البحرى بين ميناء العقبة ومدينة نويبع .

- مشروعات تعدين الذهب فى صحارى مصر الشرقية وسفوح جبال الاوراس فى المغرب . وقد بدأ مؤخرا الاعلان عن ذلك بمعرفة وزارة الصناعة والتعدين المصرية .
* كذلك يلقى الامل فى المستقبل لدينا مبرره فيما نراه من اثر « الشباب » وتأثيره الذى يتنامى فى حياتنا الفكرية والاجتماعية على امتداد العالم العربى . فاذا استثنينا ما سبق الإشارة اليه عن موقع الشباب من اتجاهات الجريمة الجديدة ومظاهر التطرف الدينى فسوف

نجد صورة المستقبل أكثر إشراقا بالشباب وتوجهاتهم الجديدة والجريئة والمفيدة التي بدأت تملأ العيون والقلوب زهوا وأملا . هناك مثلا شجاعة القرار بالهجرة الى الخارج للتعلم أو لتحقيق الذات ورفع مستوى المعيشة ، وهناك مثلا الاتجاهات غير التقليدية في اختيار التخصصات العلمية كميايين الكومبيوتر ، والهندسة الطبية وعلوم الفضاء ، والطاقة النووية ، والزراعات البحرية ، وتخطيط المدن ، والتعدين - وهناك أيضا بوادر مشجعة للمشاركة الطلابية الرشيدة في إدارة النشاط الجامعي ، وفي الانتماء الحزبي الواعي ، وهناك جراحة النزوح الى المواقع المترامية بعيدا عن بؤر التكدس السكاني والارتباطات الاسرية والاجتماعية والوظيفية التقليدية ، وهناك ظاهرة الاقبال على العمل اليدوي والعمل التطوعي اثناء العطلات السنوية ، وهناك اتجاهات للتخلص من القوالب والاطارات النمطية والشائعة في الانتاج الفكري والادبي بين الشباب ، وهناك تضاعف في اعداد النوابغ والمتفوقين بين الطلبة ، ويصحب ذلك ارتفاع نسبة الشباب بين اصحاب الابتكارات والاختراعات العلمية حسب ما تشير اليه سجلات وبراءات الاختراع باكاديمية البحث العلمي ونوادي العلوم التي بدأت تنتشر في معظم مدن الجمهورية .

* فاذا ما اضعفنا الى كل دواعي الامل وارصدة المستقبل المذكورة ذلك الوعي الوجداني العربي الجديد الذي بدأ يتمكن تدريجيا وبفعل خبرات وتجارب عديدة - من طريقة التفكير العربي ، فان رصيدنا في المستقبل يصبح أكثر ايجابية .

لقد بدأت تتشكل بهذا الوعي الجديد أنماط ومناهج

جديدة للوحدة العربية تقوم على أساس استبعاد
الشعارات الرومانسية والاشكال الاندماجية الخادعة ،
ليحل محلها توجه عملي ومباشر نحو الوفاء وظيفيا -
بالمصالح والاحتياجات الموضوعية لاطراف المشروع
الوحدوي وعلى أساس من التكافؤ الفعلي بين مصالح
وقدرات العطاء لدى الاطراف المختلفة لهذا المشروع
الوحدوي .

فلم يعد مطلوبا ولا مقبولا أن يفيد أحد اطراف
المشروع بأكثر أو أقل مما تفيد به الاطراف الاخرى ،
ولم يعد واردا في هذا الفكر الوحدوي المستقبلي الجديد
أن تتعجل الاطراف المشتركة انجاز كل المصالح وكل
الاهداف في طفرة واحدة أو في ظل حكم معين أو قيادة
معينة وانما صار من المهم والحيوي أن تحقق تلك
المصالح وتلك الاهداف بطريقة فعلية وملموسة وبمشاركة
حقيقية من كافة القوى ذات المصلحة من خلال تخطيط
علمي مخلص ومتجرد ومسئول ، يثقف الاخلا بمبادئ
« التمرحل » و « التدرج » « والتنسيق القطاعي » ،
« وتقسيم الادوار والوظائف » ، سواء داخليا في مجالات
الانماط الاقتصادية ، أو اقليميا وغالبا في مجالات
التحرك الدبلوماسي والعلاقات الدولية .

وبعد ...

فقد كانت تلك بعض ظموحاتنا للمستقبل وأرصدتنا
الايجابية فيه .. ذكرناها في اختتام الدراسة لا لمجرد
أن نرفع بها ما قد يكون هناك من ظلال للتشاؤم تقضي بها
الاخطار والتحديات الموعودة علينا مستقبلا أو التي تؤدي
اليها النظرة الفولكلورية السائدة حاليا عن المستقبل أو
حقائق المشاكل التنظيمية والعلمية والسياسية التي

تعطل بعض مسارات البحث العلمى الصحيح والتخطيط العلمى الفعال .. وانما حرصنا على ايراد هذه الدواعى المبررة للامل كى نؤكد على أن المستقبل ليس حقيقة ستاتيكية واحدة ومفروضة وانما هو عدد غير محصور من الحقائق المتباينة والمتنوعة . وعلينا نحن أن نختار افعل الوسائل نحو افضل مستقبل نرغب فى أن نعيشه بحيث يكون فى الوقت ذاته أنسب مستقبل يمكننا أن نصنعه .

« والمستقبلية » بهذا المفهوم هى علم « الحكم » « والاعتبار » « والتمييز » « والاختيار » الحكم على الماضى والاعتبار بتجاربه والتمييز بين بدائل الممكن والمستحيل فى المستقبل ..
ولا محل بعد ذلك لفنجان القهوة .. ولا لسكرات
المرافين البللورية !

فهرس

الفصل الأول : المستقبلية .. بين رحابة المنهج العلمى .. وقيود الفكر العربى

- موقع المستقبلية فى بنيان المعرفة العلمية ٨
- موقع المستقبلية فى الفكر الشعبى المصرى ٣٣
- معالجة المستقبل فى الاعلام المصرى ٥٠

الفصل الثانى : المستقبلية فى مصر والعالم العربى .. رفاهية .. أم ضرورة ؟

- قضية « احيينى النهاردة .. وموتنى بكره » والرد عليها ١٤
- الاخطار الدولية الخارجية .. وضرورات التحسب للمستقبل ٧١
- تحديات الطبيعة .. والبيئة فى المستقبل ١٠١
- مشاكل البنية الاجتماعية .. ومرحلة مفترق الطرق ١١١

الفصل الثالث : موقع المستقبلية داخل البيئة السياسية المصرية

- تشجيع مشاركة الشباب فى ابحاث المستقبل ١٧٣

كتاب الهلال يقدم :

سلام على النبي وصحبايته

بقلم :

مصطفى بهجت بدوي

يصدر ٥ مايو سنة ١٩٨٦

رقم الايداع ٢٨١٧ / ٨٦

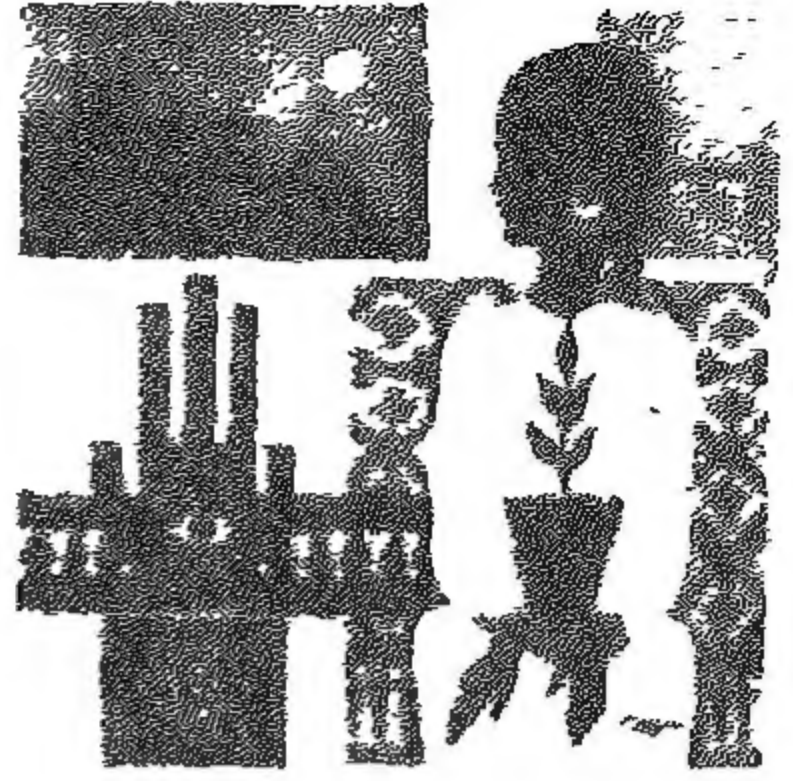
الترقيم الدولي ٥ - ٢٢٨ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبد المال بسيوني زغلول -
الصفحة - ص - ب رقم ٢١٨٣٣ تليفون ٧٤١١٦٤

اسعار البيع فى الخارج للعدد العادى فئة ٧٥ قرشا :-

سوريا ١٤٠٠ ق . س . لبنان ١٤٠٠ ق . ل . الاردن ٦٠٠ فلس . الكويت
٩٠٠ فلس . العراق ١٦٠٠ فلس . السعودية ٧ ريالات . تونس ١٥٠٠
مليم . الخليج ١٢٠٠ فلس . الصومال ١٣٠ بنى . لاجوس ١٢٠ بنى .
عدن ١٤٤ سنتا . لندن ١٥٠ سنتا . اثينا ٢٠٠ دراخمه . كندا ٥٠٠
سنت . البرازيل ٦٠٠ سنت . استراليا ٦٠٠ سنت . السودان ٢٥٠ ق .
سودانى . المغرب ١٥٠٠ فرنك . غزة والضفة ٧٥ سنتا . داكار ١٠٠٠ فرنك . اليمن
الشمالية ١٥ ريالا ١ ايطاليا ٣٠٠٠ ليرة .



هذا الكتاب

يقول المؤلف في هذا الكتاب : الى متى تستمر الفجوة لدينا بين « العلم » والفعل ..؟ وكيف نخلق الظروف والشروط التي ينتقل بها وعندها الوعي .. الى سعى ..

يعرض هذا الكتاب أبعاد وحدود الرؤية المستقبلية في كثير من قطاعات المجتمع المصري الشعبي ومنها والرسمي ، ويوضح لنا كيف ان المستقبل يحمل من الدواعي والمحاذير والأخطار والاحتميات ما يستوجب ترشيدها بل تنويرا لهذه الرؤية المستقبلية وطريقة تعاملنا العربي عموما مع المستقبل .. ويوضح لنا كيف يعالج هذا المستقبل في البلاد المتقدمة بأساليب علمية في الرصد والتنبؤ والتخطيط الدقيق ..

وقد بدأ علم المستقبل في العالم العربي عموما - وفي مصر على وجه الخصوص - ينال اهتماما كبيرا بين مجموعات الباحثين وبعض القلائل من رجال الحكم ذوى البصائر والرؤى التاريخية ذات النظر الأبعد والأرحب ، وقامت مؤسسات متخصصة في دراسة المستقبل تشهد اعمالها الاولى ببشريات طيبة كالمجالس القومية المتخصصة ومعهد التخطيط القومي ومركز دراسة الوحدة العربية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ..